المملكة المغربية
وزارة التربيـــة الوطنيـــة
والتعليم الأولي والرياضة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ
ⴰ ⴰⵎⴰⵏⵉⴽ ⴰⵎⵙⵍⴰⵢ ⴰ ⵜⵙⵏⵙⵜ

جســـور تربوية

نشرة إخبارية شهرية
العدد 9/8 - 2026

ⵜⵙⵏⵙⵜ ⵜⵙⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⵙⵓⵔⵎⵉ

ملف العدد

المنتدى الوطني للمدرس 2026
نحو ترسيخ ثقافة مهنية متجددة في ظل التحولات التربوية

مدارس الريادة
نموذج واعد لتجويد التعلمات
وترسيخ دينامية الإصلاح التربوي

حوار مع
السيد نور الدين المازوني
مدير المركز الوطني للأستاذية

إ-تكوين
منصة رقمية لتعميم التكوين عن
بعد لفائدة الفاعلين التربويين

جســـور تربوية

جســـور تربوية
جســـور تربوية
جســـور تربوية
جســـور تربوية
جســـور تربوية

المملكة المغربيـــة
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

وزارة التربيـــة الوطنيـــة
والتعليم الأولي والرياضة

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ
ⴷ ⴰⵙⵙⴰⵏⵎⵓⵔ ⴰⵎⵙⵙⴰⵡⴰⵍ ⴷ ⵜⵓⵏⵉⵙⵉⵜ

مديرية التواصل والشراكة والتعاون
والارتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي

قسم التواصل

البريد الإلكتروني: div-com@men.gov.ma

الفاكس: Fax: 05 37 77 18 74

الهاتف: Fixe: 05 37 68 72 51

MENPSGOV

المقر المركزي للوزارة: شارع النصر، باب الرواح - الرباط

الفهرس

كلمة العدد 02

السيد الوزير يقوم بزيارة ميدانية إلى إقليم اليوسفية 03

اجتماع لجنة قيادة المشروع الوطني لمناهضة التنمر في الوسط المدرسي والتحرش الإلكتروني 05

منتدى المدرس: نحو ترسيخ ثقافة مهنية متجددة في ظل التحولات التربوية 07

حوار مع السيد نور الدين المازوني مدير المركز الوطني للأستاذية 29

دورة تكوينية لتعزيز الحكامة بالجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية 38

ورشات تكوينية في البرمجة المتقدمة في إطار مشروع Super Codeurs Academy 40

ثانوية مولاي يوسف بالرباط محطة بارزة في تاريخ المدرسة العمومية 42

خدمة إ-تكوين تنمية 44

لقاء جهوي بأكاديمية سوس ماسة استعدادا للدراسة الدولية لتقييم تطور الكفايات القرائية "PIRLS 2026" 46

اختتام فعاليات الدورة الثانية للمهرجان الجهوي للمسرح الثنائي بالحاجب المسرح المدرسي في خدمة القيم والمواطنة 50

في حوار مع مصطفى مروان المتوج بجائزة أستاذ السنة 52

مذكرات- بلاغات- إعلانات 57

كلمة العدد

جاء المنتدى الوطني للمدرس في نسخته الثانية، في سياق حيوي ومتجدد من مسار إصلاح المدرسة العمومية، ليؤكد أن الرهان الحقيقي لأي تحول تربوي لابد أن يمر عبر إعادة الاعتبار للمدرس وصون كرامته وتعزيز دوره، باعتباره حجر الزاوية في بناء مدرسة الجودة والإنصاف وتكافؤ الفرص. لذلك لم يكن هذا الحدث التربوي مجرد محطة عابرة، بل شكل فضاء مؤسساتيا للتفكير الجماعي، حيث تلتقي الرؤى الاستراتيجية بالإرادة العملية على قاعدة جعل الفاعل التربوي داخل الفصل، هو المحور الأساسي لترتيب أية أولويات يرتكز عليها الإصلاح.

وهكذا، وخلال يومين كاملين، 25 و26 مارس 2026، خلصت أشغال المنتدى، إلى أن تطوير المنظومة التعليمية لا ينفصل عن تحسين شروط ممارسة مهنة التدريس، وبناء نموذج مهني واضح ومتكامل يقوم على المهننة عبر تجويد التكوين الأساس والمستمر، وعبر دعم كفاءات المدرسين وتحفيزهم، حتى تستعاد الثقة في المدرسة كفضاء منتج للمعرفة والقيم.

قيمة مضافة أخرى كانت لهذا المنتدى هي توسيعه للنقاش ليلامس ما يحدث في العالم من تحولات متسارعة، خاصة مع الطفرة الحاصلة في مجال الذكاء الاصطناعي وأثرها على المجتمع، حيث تم التأكيد على أن التكنولوجيا لا يمكنها، بأي حال من الأحوال، أن تعوض الدور الإنساني للمدرس، بل إنها تعزز مكانته القيادية كفاعل متحكم في زمام العملية التعليمية وموجه لدفعها نحو تنمية التفكير النقدي والذكاء العاطفي والاجتماعي وروح الابتكار والإبداع، ثم كضامن لتوازن ومردودية العلاقة بين المتعلم والمعرفة.

وقد كشفت النقاشات، والموائد المستديرة، وعروض الخبراء والفاعلين، والشهادات المدلى بها، عن ضرورة بلورة أساليب حديثة ومتجددة وتبني ممارسات تربوية فعالة داخل القسم، كما أجمعت على ضرورة الانتقال، في التعامل مع التحديات الكبرى التي تواجه المنظومة، من المقاربات العلاجية إلى المبادرات الوقائية وتعزيز آليات الرصد والتوقع القبلي، خاصة في مواضيع مثل الخصاص والاستقرار المهني وضعف التكوين البيداغوجي.

البعد القيمي أيضا كان حاضرا بوضوح في عروض المنتدى ومخرجاته، من خلال التأكيد بأن ثقافة الاعتراف بمجهودات المدرسات والمدرسين وتثمين كفاءاتهم ليس مجرد حاجة رمزية، بل مدخلا أساسيا لتحفيزهم وتعزيز تفانيهم وانخراطهم المهني، كما أن الثقة والإنصاف والتقدير داخل الفضاء التربوي، يشكل رافعة لتحفيز روح المبادرة وترسيخ دينامية إيجابية من شأنها أن تخلق مدرسة ذات جاذبية بمناخ تعليمي صحي وسليم.

هي خلاصات ورؤى وحلول متقدمة أفرزتها فعاليات هذا الحدث الوطني الهام، ارتأينا في نشرة "جسور تربوية" أن نخصص لجوانب منها ملف هذا العدد، حرصا على تعميم الفائدة وتمكين عموم المدرسات والمدرسين من الاطلاع عليها والاستفادة منها، على أمل أن يسهم نشر هذه المضامين في فتح نقاش بناء يغني التفكير الجماعي حول المدرس ومهنته النبيلة، من جهة، وكذلك حول رهانات المدرسة العمومية وتحدياتها، من جهة ثانية.

قسم التواصل

السيد الوزير يقوم بزيارة ميدانية إلى إقليم اليوسفية

مواكبة المشاريع التربوية عن قرب وتعزيز حكامة التنفيذ

قام السيد محمد سعد برادة، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، يوم الثلاثاء 17 فبراير 2026، بزيارة ميدانية إلى إقليم اليوسفية، بحضور عامل الإقليم، ومدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، والمدير الإقليمي، وممثلي الجماعات الترابية، وذلك في إطار تتبع الأوراش المفتوحة وتعزيز دينامية التنمية الترابية.

وقد توجت هذه الزيارة بتوقيع اتفاقيات شراكة بين الوزارة وعمالة إقليم اليوسفية والأكاديمية الجهوية والمديرية الإقليمية، إلى جانب الجماعات الترابية المعنية، همت إنجاز قاعة مغطاة بمدينة الشماعية، وإحداث 25 ملعب قرب بمختلف جماعات الإقليم، بهدف توسيع قاعدة الممارسة الرياضية وتعزيز العدالة المجالية في الولوج إلى البنيات التحتية.

وفي إطار تتبع الأوراش التربوية والرياضية والوقوف على تنزيل المشاريع الإصلاحية ميدانيا، قام السيد الوزير بزيارة عدد من المؤسسات التربوية للوقوف على المشاريع المنجزة التي تعكس دينامية تطوير العرض التربوي وتعزيز جودة التعلمات.

ففي المحطة الأولى، زار السيد الوزير ورش إحداث مركز تحضير شهادة التقني العالي BTS بالثانوية التأهيلية الاجتهاد بالجماعة الترابية اليوسفية، حيث اطلع على تقدم الأشغال والاستعدادات الجارية لافتتاحه خلال الموسم الدراسي 2027/2026، بطاقة استيعابية تبلغ 60 طالبة وطالب موزعين على شعبتي المحاسبة والتدبير وتدبير المقاولات الصغرى والمتوسطة، بما يندرج في إطار تنويع العرض التكويني وتعزيز قابلية تشغيل الشباب.

وفي المحطة الثانية، انتقل السيد الوزير إلى مركز التفتح للتربية والتكوين بمدينة اليوسفية، حيث عاين مختلف الورشات التربوية المنظمة، من قبيل المسرح، والتواصل باللغة الإنجليزية، والموسيقى، والمكتبة، إضافة إلى أنشطة السلامة الطرقية، والتي تسهم في تنمية الكفايات العرضانية وصقل مواهب المتعلمات والمتعلمين وتعزيز تفتحهم الشخصي والاجتماعي.

أما في المحطة الثالثة، فقد زار السيد الوزير الثانوية الإعدادية الرائدة ابن البناء بالجماعة الترابية السبيعات، حيث وقف على سير حصص الدعم الممتد في مادتي الفرنسية والرياضيات، واطلع على الأنشطة الموازية الموجهة للتلميذات والتلاميذ، في إطار تحسين جودة التعلمات وتوفير بيئة مدرسية ملائمة ومحفزة.

وفي المحطة الرابعة، أعطى السيد الوزير انطلاقة مشروع "صحة ورياضة" بالمدرسة الجماعاتية هدي بن الضو بالجماعة الترابية الطياميم، بشراكة مع المديرية الإقليمية، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وجمعية تيبو أفريقيا، في مبادرة تهدف إلى تعزيز الصحة المدرسية ونشر ثقافة النشاط البدني داخل الوسط التعليمي، من خلال دعم الممارسات الرياضية وترسيخ ثقافة أنماط العيش السليمة لفائدة التلميذات والتلاميذ.

وفي المحطة الأخيرة، اطلع السيد الوزير على تقدم أشغال بناء الثانوية الإعدادية فاطمة الفهرية بدوار محيريكة بالجماعة الترابية سيدي شيكر، والتي ستعزز العرض المدرسي بطاقة استيعابية تبلغ 665 تلميذة وتلميذا موزعين على 20 قسما، بما يساهم في الحد من الهدر المدرسي وتعزيز تكافؤ الفرص.

وتجسد هذه الزيارة الميدانية حرص الوزارة على مواكبة المشاريع التربوية عن قرب، وتعزيز حكامة التنفيذ، وضمان تنزيل البرامج الإصلاحية في أفضل الظروف خدمة لمنظومة التربية والتكوين بالإقليم.

لقاء وطني لتقاسم المصوغة الوطنية

لمشروع المؤسسة المندمج وتعزيز دينامية مؤسسات الريادة

نظمت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، يومي 11 و12 فبراير 2026 لقاء وطنيا لتقاسم المصوغة الوطنية لمشروع المؤسسة المندمج، لفائدة الفرق الجهوية للتكوين.

ويأتي تنظيم هذا اللقاء في إطار تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 51.17، وتنفيذا للأهداف الاستراتيجية لخارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة، ولاسيما البرنامج المرتبط بمشروع المؤسسة المندمج ودينامية مؤسسات الريادة، وفي سياق تعزيز حكامة المؤسسات التعليمية، وترسيخ ثقافة التخطيط الاستراتيجي المبني على التشخيص الدقيق والتتبع المنتظم والتقويم المستمر، بما يسهم في توحيد الرؤية حول مستجدات مشروع المؤسسة المندمج باعتباره رافعة أساسية لإرساء دينامية التغيير داخل المؤسسات التعليمية، وإطارا مرجعيا مؤطرا لمشاريع مؤسسات الريادة.

وقد شكل هذا الموعد الوطني محطة لتدارس عدد من المحاور المرتبطة بتنزيل برامج مؤسسات الريادة، واستثمار نتائج تقويم التعلمات في تحسين الأداء التربوي، ومساطر إشهاد مديرات ومديري المؤسسات التعليمية، إضافة إلى المستجدات المرتبطة بالتدبير التقني عبر منصة "مسار"، والتدبير المالي، وآليات ضمان جودة المشاريع وتتبع تنفيذها. كما تميز بتنظيم ورشات تطبيقية خصصت للتخطيط للتكوينات المقبلة لفائدة مديرات ومديري المؤسسات التعليمية، المرتقب تنظيمها خلال شهر مارس 2026.

وجدد المتدخلون خلال أشغال اللقاء التأكيد على الأهمية المحورية لمشروع المؤسسة المندمج باعتباره آلية عملية لترجمة أهداف الإصلاح التربوي على مستوى المؤسسة التعليمية، ورافعة أساسية للارتقاء بجودة التعلمات وتعزيز الثقة في المدرسة العمومية، مع الدعوة إلى مواصلة تعبئة مختلف الفاعلين لإنجاح هذا الورش الاستراتيجي وترسيخ ثقافة الأداء والنتائج.

اجتماع لجنة قيادة المشروع الوطني

لمناهضة التنمر في الوسط المدرسي والتحرش الإلكتروني

ترأس السيد محمد سعد برادة، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، يوم الإثنين 23 فبراير 2026 بالرباط، اجتماع لجنة قيادة المشروع الوطني لمناهضة التنمر في الوسط المدرسي والتحرش الإلكتروني، بحضور ممثلي الشركاء المؤسساتيين ومديري الإدارة المركزية بالوزارة.

وقد خصص هذا الاجتماع لتقديم حصيلة تقدم إنجاز المشروع على المستوى الوطني، واستعراض أبرز منجزاته، وكذا مناقشة آفاق تعميمه وترسيخه على الصعيد الترابي، في انسجام تام مع مضامين خارطة الطريق 2022-2026 لإصلاح منظومة التربية والتكوين، التي تجعل من تحسين مناخ التعلم وتعزيز الحياة المدرسية رافعة أساسية للارتقاء بجودة التعلمات.

ويهدف هذا المشروع الاستراتيجي إلى إرساء مناخ مدرسي سليم وآمن ومحفز على التعلم عبر إحداث خلايا للتكفل داخل مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي، وفق رؤية متكاملة ترتكز على تكوين أطر متخصصة من الأساتذة ومستشاري التوجيه وأطر الدعم الاجتماعي في مجال معالجة حالات التنمر وفق منهجية الاهتمام المشترك، وإعداد وتنزيل بروتوكولات واضحة للتكفل بالحالات داخل المؤسسات التعليمية، وتنمية الكفايات النفسية والاجتماعية لدى التلميذات والتلاميذ، وإرساء شبكة من التلميذات والتلاميذ السفراء، فضلا عن تنظيم حملات تحسيسية لفائدة الأسر والأطر التربوية والإدارية، وإحداث منصة وطنية للتبليغ والرصد وتتبع الحالات، إضافة إلى تقييم المشروع وإرساء مسار لوسم المؤسسات التعليمية ومنح شهادات للمكونين المنخرطين فيه.

وأكد السيد الوزير في كلمته الافتتاحية لأشغال هذه اللجنة، على أن هذا المشروع يندرج ضمن أولويات الإصلاح التربوي الرامية إلى تعزيز التفتح والمواطنة وترسيخ القيم داخل الفضاء المدرسي، باعتبار أن جودة التعلمات تظل رهينة بتوفير بيئة تعليمية آمنة قائمة على الاحترام والإدماج وتكافؤ الفرص.

وخلال هذه اللقاء تم تقديم عرض حول حصيلة النتائج الأولية لتقييم المشروع، وعلى منهجية تتبع تنزيله والتحضير لتوسيعه تدريجيا على المستوى الترابي بما يضمن استدامته وتعزيز أثره الإيجابي على الحياة المدرسية كما شكل هذا اللقاء مناسبة للإعلان عن التسمية الجديدة للبرنامج وهي "الاهتمام المشترك" بما يعكس المقاربة التشاركية المعتمدة في الوقاية من التنمر والتكفل بحالاته داخل الوسط المدرسي.

ويتم تنفيذ هذا المشروع بشراكة مع عدد من المؤسسات الوطنية من بينها المرصد الوطني لحقوق الطفل والمديرية العامة للأمن الوطني والدرك الملكي ووكالة التنمية الرقمية إلى جانب دعم فاعل من شركة أورونج المغرب والاستفادة من الخبرة الدولية لمؤسسة RESIS المغرب فيما تتولى مؤسسة OTED مواكبة عملية التقييم.

ورشات تحسيسية بمؤسسات التعليم الثانوي لتعزيز ثقافة الاستعمال الآمن للإنترنت

احتفالا باليوم العالمي للاستعمال الآمن للإنترنت، نظمت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، (مديرية الموارد البيداغوجية والرقمية)، أيام 16 و17 و18 فبراير 2026، سلسلة من الورشات التحسيسية بعدد من المؤسسات التعليمية بسلكي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي، وذلك بمشاركة طلبة مهندسين من المعهد الوطني للبريد والمواصلات.

وقد استهدفت هذه المبادرة التربوية عددا من المؤسسات التعليمية، واستفاد منها مئات التلميذات والتلاميذ، في إطار برنامج متكامل يهدف إلى ترسيخ ثقافة الاستعمال المسؤول والآمن للفضاء الرقمي داخل الوسط المدرسي. وتميزت هذه الأيام بتنظيم جلسات تفاعلية وعروض تربوية مبسطة، إلى جانب أنشطة تطبيقية مكنت المتعلمين من اكتساب مهارات عملية تعزز قدرتهم على التعامل الآمن والواعي مع الإنترنت.

كما شملت الورشات عروضا تأطيرية حول مخاطر الاستعمال غير الآمن للشبكات الاجتماعية، وأهمية حماية المعطيات الشخصية، والتحسيس بخطورة التنمر الإلكتروني وآثاره النفسية والاجتماعية. وتم تخصيص حيز مهم لموضوع الأخبار الزائفة، حيث تعرف التلاميذ على آليات كشف المعلومات المضللة، وأساليب التحقق من صحة الأخبار من خلال الرجوع إلى مصادر موثوقة، وتحليل الصور والعناوين المثيرة قبل إعادة نشرها.

ويأتي تنظيم هذه التظاهرة في سياق تنزيل التوجهات الاستراتيجية للوزارة الرامية إلى ترسيخ ثقافة رقمية مسؤولة داخل المؤسسات التعليمية، ومواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها المجال الرقمي، فضلا عن تعزيز وعي الناشئة بالمخاطر المرتبطة بسوء استعمال الإنترنت، وتمكينهم من السلوك الرقمي الآمن والمسؤول.

المنتدى الوطني للمدرس

نحو ترسيخ ثقافة مهنية متجددة في ظل التحولات التربوية

في سياق التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، وما تفرضه من رهانات متجددة على المنظومات التربوية، أضحى المدرس في قلب هذه الدينامية، فاعلا أساسيا في تنزيل الإصلاحات، وصانعا حقيقيا لجودة التعلمات، وموجها لمسارات الأجيال الصاعدة. غير أن هذه الأدوار المتعددة والمتشابكة لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن فضاءات حوارية وتفاعلية تتيح للمدرس التعبير، والتقاسم، والتجديد. ومن هنا، يبرز منتدى المدرس كإطار جامع، وكمجال خصب لتبادل التجارب، وتلاقح الأفكار، وبناء المعنى المشترك حول القضايا التربوية الراهنة.

ويأتي هذا العدد من مجلة "جسور تربوية" ليخصص ملفا متكاملا لهذا الفضاء التفاعلي، انطلاقا من وعي عميق بأهميته في دعم المدرس، وتأطير النقاش التربوي، ومواكبة أوراش الإصلاح. حيث نسعى من خلال هذا الملف إلى مقاربة منتدى المدرس من زوايا متعددة، تجمع بين التحليل النظري والاستقراء الميداني، من خلال تسليط الضوء على أدواره في التكوين المستمر، وتيسير التعلم الذاتي، وتعزيز الممارسات التأملية لدى المدرسين.

إننا، من خلال هذا العمل، لا نروم فقط تقديم قراءة وصفية لتجربة منتدى المدرس، بل نسعى إلى الإسهام في ترسيخ ثقافة مهنية قائمة على الحوار، والتشارك، والتعلم مدى الحياة. فبناء مدرسة الجودة والإنصاف لا يمكن أن يتحقق إلا بمدرس منفتح، متجدد، منخرط في مجتمعه المهني، وقادر على التفاعل الإيجابي مع مختلف التحولات.

في أجواء تنظيمية متميزة، انطلقت أشغال المنتدى الوطني الثاني للمدرس، باعتباره موعدا تربويا وطنيا يعكس الأهمية المتزايدة لقضايا التعليم، ويؤكد مكانة المدرس في صلب التحولات التي تعرفها المنظومة التربوية. وعرفت هذه المحطة حضور شخصيات رسمية وازنة، يتقدمها رئيس الحكومة وعدد من أعضاء الحكومة، إلى جانب ثلة من الفاعلين التربويين. وقد تم الإعلان الرسمي عن افتتاح المنتدى في نسخته الثانية، المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، في دلالة قوية على العناية الخاصة التي يوليها جلالته لقطاع التربية والتكوين.

ويأتي تنظيم هذا المنتدى في سياق وطني يتسم بتسارع وتيرة الإصلاحات التربوية، حيث يشكل فضاء للحوار والتفكير الجماعي، ومنصة لتقاسم التجارب واستحضار الإشكالات الواقعية التي تواجه نساء ورجال التعليم. كما يعكس إرادة مؤسساتية للانفتاح على الممارسات البيداغوجية الحديثة، بما يخدم ورش الارتقاء بالمدرسة المغربية.

في هذا الإطار، تم التأكيد على المكانة المحورية التي يحتلها المدرس باعتباره الفاعل الأساسي في تنزيل الإصلاحات، وصانعا لجودة التعلمات، وموجها لمسارات الأجيال. كما شكلت المناسبة لحظة اعتراف جماعي بمجهودات نساء ورجال التعليم، الذين يظلون الركيزة الأساسية لكل تحول تربوي منشود.

وقد عزز هذا التوجه عرض شريط مؤسساتي تضمن شهادات حية، أبرزت الأثر العميق للمدرس في تشكيل المسارات الشخصية والمهنية للأفراد، مؤكدة أن وراء كل نجاح قصة أستاذ آمن بقدرات متعلميه وأسهم في توجيههم. وهو ما يعكس البعد الإنساني والرسالي لمهنة التدريس.

إرادة إصلاحية متجددة تضع الأستاذ في قلب التحول التربوي
وبناء مدرسة عمومية منصفة وذات جودة

نظمت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، بشراكة مع مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، وتحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، يومي الأربعاء والخميس 25 و26 مارس بمدينة الرباط، أشغال الدورة الثانية للمنتدى الوطني للمدرس، بمشاركة أزيد من 3500 أستاذة وأستاذ يمثلون مختلف جهات وأقاليم المملكة.

وفي كلمته الافتتاحية، أكد رئيس الحكومة، السيد عزيز أخنوش، أن هذا المنتدى يشكل محطة نوعية لترسيخ تقليد مؤسساتي قوامه الحوار المباشر والإنصات الفعلي لنساء ورجال التعليم، معتبرا أن الحوار معهم والإنصات لهم وتقاسم انشغالاتهم خيار استراتيجي لا رجعة فيه، وأن الإصلاح الحقيقي لا يبنى من فوق بل يصنع داخل الفصول الدراسية.

كما أبرز أن اختيار المنتدى في دورته الثانية لشعار "المدرس في قلب التحول التربوي"، يعكس توجها سياسيا واضحا يروم إعادة الاعتبار لمهنة التدريس، من خلال تحسين الأوضاع المادية والمهنية، وإصلاح منظومة التربية والتكوين، مشيرا إلى أن التوسيع التدريجي لبرنامج "مدارس الريادة"، في أفق تعميمه على كل المؤسسات التعليمية من شأنه أن يسهم في تجويد التعلمات وتقليص الفوارق بين المتمدرسين.

وسجل السيد رئيس الحكومة أن ارتفاع الميزانية الخاصة بقطاع التعليم يعكس الإرادة السياسية القوية الرامية إلى إرساء مدرسة عمومية منصفة ودامجة، قادرة على تعزيز تكافؤ الفرص لجميع المتعلمين، كما أنه تعبير صريح عن قناعة راسخة بأن التعليم ليس قطاعا عاديا، بل أولوية وطنية قصوى.

في ذات السياق، أكدت السيدة رحمة بورقية، رئيسة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، أن تنظيم هذا المنتدى كتقليد سنوي يعكس الاعتراف المتزايد بالدور المحوري الذي يضطلع به الأساتذة في بناء مجتمع المعرفة، مبرزة أن دور الأستاذ أصبح لا يقتصر على نقل المعارف، بل يمتد إلى بناء شخصية المتعلم وترسيخ القيم لديه وتنمية كفاءاته. كما شددت على ضرورة مواكبة التحولات المتسارعة التي تعرفها الأنظمة التربوية، خاصة في ظل التطور التكنولوجي، عبر اعتماد مقاربات بيداغوجية حديثة تجعل المتعلم فاعلا في عملية التعلم وتعزز لديه ملكة التفكير النقدي وروح المبادرة.

من جانبه، أكد السيد محمد سعد برادة، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، في كلمته أن خارطة الطريق 2022-2026، تبنت خيارا واضحا لا رجعة فيه، يقوم على وضع الأستاذ في قلب دينامية الإصلاح، وذلك استحضارا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي أكد في مناسبات عديدة أن إصلاح التعليم لا يمكن أن يحقق غاياته إلا بالاهتمام بالعنصر البشري، معتبرا أن المنتدى الوطني للمدرس يمثل فضاء للاعتراف بمجهودات الأساتذة وتقاسم تجاربهم وإبراز ابتكاراتهم التربوية، وأن جودة التعليم المنشودة تبنى يوميا وميدانيا داخل الفصول الدراسية من خلال العلاقة التربوية بين الأستاذ والتلميذ، وعبر الابتكار في طرق التدريس، وتكييف الممارسة البيداغوجية مع حاجيات التلاميذ، وجعل التعلم اكثر حيوية وانصافا.

بدوره، استعرض السيد يوسف البقالي، رئيس مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، مختلف المبادرات التي تتخذها المؤسسة من أجل دعم نساء ورجال التعليم، مؤكدا متانة الشراكة الاستراتيجية التي تربط المؤسسة بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في مجال مواكبة الإصلاح التربوي، كما أبرز أن هذه المبادرات التي تشمل دعم التكوين المستمر، وتوفير المعدات التكنولوجية، وتعزيز الخدمات الاجتماعية والصحية، من شأنه أن يسهم في تحسين جودة الحياة المهنية لأسرة التعليم ويعزز انخراطها في تنزيل الأوراش المفتوحة للإصلاح.

وخلصت أشغال الجلسة الافتتاحية إلى التأكيد على أن إصلاح المنظومة التربوية بالمملكة يسير وفق رؤية استراتيجية متكاملة، تجعل من الأستاذ ركيزة مركزية، ومن المدرسة فضاء لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص، كما برز المنتدى الوطني للمدرس كآلية لمأسسة للحوار وفضاء للتفكير الجماعي وتثمين الجهود وكذا تبادل التجارب الناجحة والأفكار التربوية الحديثة، التي تصب في اتجاه بناء مدرسة عمومية مغربية ذات جودة، قادرة على إعداد أجيال المستقبل ومواكبة التحولات المتسارعة.

اقتباسات

عزيز أخنوش

-الحوار مع نساء ورجال التعليم والإنصات لهم وتقاسم انشغالاتهم خيار استراتيجي لا رجعة فيه

-الإصلاح الحقيقي لا يبنى من فوق بل يصنع من داخل الفصول الدراسية

محمد سعد برادة

-وضع الأستاذ في قلب هذا الإصلاح خيار واضح لا رجعة فيه

-إصلاح التعليم لا يمكن أن يحقق غاياته إلا بالاهتمام بالعنصر البشري

رحمة بورقية

-لا يقتصر دور الأستاذ على نقل المعارف بل يمتد إلى بناء شخصية المتعلم وترسيخ القيم وتنمية الكفاءات

-تنظيم المنتدى الوطني للمدرس يعكس الاعتراف المتزايد بالدور المحوري الذي يضطلع به الأساتذة في بناء مجتمع المعرفة

يوسف البقالي

-دعم التكوين المستمر وتعزيز الخدمات الاجتماعية يحسن جودة الحياة المهنية لأسرة التعليم

مدارس الريادة في خدمة التعليم
نحو نموذج واعد يجود التعلمات ويرسخ دينامية الإصلاح التربوي

شكلت المائدة المستديرة الأولى، المنظمة في إطار المنتدى الوطني للمدرس، لحظة نقاش عميق حول أحد أبرز أوراش الإصلاح التربوي بالمغرب، والمتمثل في نموذج مؤسسات الريادة، باعتباره مدخلا عمليا لتحسين جودة التعلمات وإرساء دينامية متجددة داخل المدرسة العمومية. وقد أجمعت مداخلات المشاركين على أن هذا النموذج لا يمثل مجرد إجراء ظرفي، بل يعكس تحولا بنيويا عميقا في تصور الفعل التربوي، قائما على إعادة تمركز المنظومة حول التلميذ، وعلى اعتماد مقاربات علمية وتدبيرية دقيقة تستند، بشكل أساس، إلى المعطيات والنتائج.

في هذا السياق، أبرزت مونية موزوري، مديرة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الشرق، أن إطلاق نموذج مؤسسات الريادة جاء في لحظة مفصلية من تطور المنظومة التربوية، حيث انتقل المغرب من رهان تعميم التمدرس إلى تحدي تحسين جودة التعلمات، وأوضحت أن هذا التحول لم يكن اعتباطيا، بل استند إلى تشخيص دقيق كشف عن أزمة حقيقية في التحكم في التعلمات، كما كشفته نتائج التقييمات الوطنية والدولية، والتي أظهرت ضعفا مقلقا في اكتساب الكفايات الأساسية، خاصة في اللغات والرياضيات، ومن هذا المنطلق، جاء النموذج كاستجابة عملية لإرادة في تجاوز هذه الاختلالات، واضعا هدفا طموحا يتمثل في رفع نسبة التحكم في التعلمات إلى 70% في أفق 2026، إلى جانب تعزيز مشاركة التلاميذ في الأنشطة الموازية وتقليص معدلات الهدر المدرسي.

ولم يقتصر الطرح على مستوى التشخيص، بل امتد إلى تفصيل ركائز هذا النموذج، الذي يقوم على ثلاثية التلميذ والأستاذ والمؤسسة، في إطار رؤية متكاملة تسعى إلى تحقيق جودة التعلمات، وتعزيز التفتح، وضمان إلزامية التمدرس. وقد تم تنزيل هذه الرؤية عبر محاور عملية، شملت تحسين جاذبية المؤسسات التعليمية من خلال تأهيل بنياتها وتجهيزها، وإدماج الوسائل التكنولوجية الحديثة، وهو ما ساهم في خلق بيئة تعليمية محفزة على التعلم، تدعم الإبداع والابتكار.

من جانبه، شدد حسين زطيط، مدير مناهج التعليم الابتدائي، على أن قوة هذا النموذج يكمن في اعتماده على مقاربة مبنية على المعطيات، حيث شكلت نتائج التقييمات منطلقا لإعادة بناء التدخلات التربوية، وأبرز أن الاشتغال تم وفق أربعة مبادئ أساسية، تتعلق بتوفير أدوات العمل للفاعلين، والتركيز على التعلمات، واعتماد التدبير بالنتائج، ثم استثمار هذه النتائج في تحسين الأداء. ويعكس هذا التوجه انتقالا نوعيا من منطق تنفيذ البرامج إلى منطق قيادة التعلم، حيث يصبح التلميذ محور الاهتمام، ويتم تتبع مساره بشكل دقيق وممنهج.

كما قدم زطيط في مداخلته تصورا عمليا لكيفية تنزيل هذه المبادئ داخل القسم، خاصة من خلال اعتماد مرحلة المعالجة في بداية السنة الدراسية، التي تمكن من تشخيص تعثرات التلاميذ وتداركها قبل الشروع في التعلمات الجديدة، إضافة إلى اعتماد العمل بالمجموعات الصغيرة، والتدريس الصريح الذي يهدف إلى ترسيخ التعلمات وجعلها قابلة للاستثمار على المدى الطويل، مؤكدا أن التقويم لم يعد مجرد أداة لقياس أداء التلميذ، بل أصبح، إلى جانب ذلك، وسيلة لقياس نجاعة التدخلات التربوية نفسها، بما يسمح بتعديلها ومواءمتها بشكل مستمر.

وفي السياق ذاته، أبرز مصطفى شيدالي، (مفتش تربوي)، الدور المحوري لهيئة التفتيش في ضمان جودة تنزيل هذا النموذج، من خلال اعتماد بروتوكول تكويني متكامل يزاوج بين التكوين النظري والتطبيقي، ويركز على محاكاة الممارسات الصفية، بما يمكن الأساتذة من تملك المقاربات الجديدة بشكل عملي، كما شدد على أهمية المواكبة المستمرة، التي تضمن استمرارية الدعم والتوجيه، وتتيح تجميع التغذية الراجعة من الميدان، في إطار دينامية مستمرة لتجويد نموذج مؤسسات الريادة.

من جهتها، قدمت هدى ناسيك، مديرة مناهج التعليم الثانوي، معطيات معبرة تترجم الأثر الإيجابي لهذا النموذج، خاصة على مستوى تسريع وتيرة التعلمات، حيث أظهرت الدراسات تسجيل تحسن ملحوظ يعكس فعالية المقاربات المعتمدة، وعلى رأسها التدريس الصريح والمعالجة المكثفة، موضحة أن هذا التحسن يعزز مصداقية النموذج وجودته،

خاصة وأنه يستند إلى خبرات وطنية وإلى نتائج أبحاث علمية في مجال التربية جرى تكييفها بشكل يراعي خصوصيات المدرسة المغربية.

كما أكدت على أهمية نظام التقويم المزدوج، الذي يجمع بين البعد الكمي والنوعي، ويسمح بتشخيص دقيق لصعوبات التلاميذ وتوجيههم نحو الدعم التربوي المناسب، الذي أصبح جزءا مدمجا داخل إطار الزمن المدرسي، حيث يستهدف جميع التلاميذ أخذا بعين الاعتبار حاجياتهم التعلمية.

وفي هذا الصدد أبرزت المتدخلة أهمية خلايا اليقظة، التي تم تشكيلها، والتي تعتمد مقاربة شمولية لتتبع التلاميذ، ورصد حالات التعثر أو الانقطاع بشكل مبكر، يسمح بالتدخل الاستباقي وضمان استمرارية المسار الدراسي.

وفي ختام النقاش، ركزت المداخلات على عرض بعض رهانات الاستمرارية والتعميم، حيث أكدت مونية موزوري أن التحدي الأكبر يتمثل في الحفاظ على الأثر الإيجابي لهذا النموذج وتوسيع نطاقه ليشمل جميع المؤسسات التعليمية، في إطار انخراط جماعي يشمل مختلف الفاعلين، بما في ذلك الأسر والشركاء، كما شددت على أهمية تطوير تكوين الأساتذة وضمان الاستمرارية البيداغوجية بين مختلف الأسلاك التعليمية.

فيما اعتبر محمد مشرافي أن التحول الأهم الذي أفرزه هذا النموذج يتمثل في تغيير تمثلات الفاعلين التربويين، حيث لم يعد الهدف هو إنهاء المقرر الدراسي نهاية الموسم، بل أصبح التركيز منصبا على فحوى ما يتعلمه التلميذ فعليا، من مكتسبات وعلى مدى تطوره الشخصي. واعتبر أن هذا التحول يعكس نضجا في الرؤية التربوية، حيث يتم النظر إلى التلميذ ككائن في طور التفتح، يحتاج إلى بيئة داعمة تمكنه من تطوير قدراته وبناء مشروعه الشخصي، مشيرا إلى أن هذا التوجه يتعزز من خلال توسيع فضاءات التعلم، عبر الأنشطة الموازية التي تتيح للتلاميذ فرصا متنوعة للتعبير والإبداع، وتساهم في تنمية شخصياتهم بشكل متكامل، وهو ما يجعل المدرسة فضاء للحياة، وليس فقط لتلقي المعارف.

وحول الدور المنوط بالأسرة شدد حسين زطيط على أن هناك دورا محوريا وحاسما يجب أن تضطلع به الأسرة في مواكبة هذا الورش الإصلاحي، من خلال تتبع مسار أبنائها، بشكل يعزز روابط التواصل والتكامل بين المدرسة والمحيط الأسري، مبرزا أن نجاح نموذج مؤسسات الريادة يرتبط أيضا بانخراط الأساتذة، باعتبارهم الفاعل المباشر داخل القسم.

وفي نفس الاتجاه اعتبر مصطفى الشيدالي أن النتائج المحققة تشكل اعترافا ضمنيا بنجاعة هذا النموذج، الذي أصبح يحظى باهتمام دولي، ويستند إلى أفضل الممارسات التربوية، خاصة التدريس الصريح.

وهو ما زكته هدى ناسيك مؤكدة أن قوة هذا النموذج تكمن في اعتماده على قيادة مبنية على المعطيات، وعلى تفاعل مستمر بين المركز والميدان، الشيء الذي يجعل منه نموذجا حيا وواعدا وقابلا للتطور. فيما فصل محمد المشرفي في القيم التي انبنى عليها نجاح هذا الورش مبرزا أن هناك ثلاث قيم أساسية هي: الثقة في القدرة على التغيير، والشغف بالعمل التربوي، والشجاعة في الانتقال من التصور إلى الفعل.

وخلصت أشغال المائدة المستديرة إلى أن نموذج مؤسسات الريادة يعتبر مشروعا إصلاحيا طموحا، كما أنه ينطوي على دينامية متكاملة ينبغي أن تستثمر لإعادة تشكيل المدرسة المغربية على أسس جديدة قوامها الجودة والإنصاف والنجاعة، وهي الأسس الكفيلة بجعلها قادرة على تأهيل أجيال المستقبل، والاستجابة لتحديات التنمية.

اقتباسات

مونية موزوري

-إطلاق نموذج مؤسسات الريادة جاء في لحظة مفصلية من تطور المنظومة التربوية، حيث انتقل المغرب من رهان تعميم التمدرس إلى تحدي تحسين جودة التعلمات.

حسين زطيط

-التقويم لم يعد مجرد أداة لقياس أداء التلميذ، بل أصبح، إلى جانب ذلك، وسيلة لقياس نجاعة التدخلات التربوية نفسها

مصطفى شيدالي

-هيئة التفتيش تضطلع بدور محوري في ضمان جودة تنزيل هذا النموذج من خلال بروتوكول تكويني متكامل يزاوج بين التكوين النظري والتطبيقي

هدى ناسيك

-الدراسات أظهرت تسجيل تحسن ملحوظ يعكس فعالية المقاربات المعتمدة، وعلى رأسها التدريس الصريح والمعالجة المكثفة

محمد مشرافي

-لم يعد الهدف هو إنهاء المقرر، بل أصبح التركيز منصبًا على ما يتعلمه التلميذ فعليًا، وعلى مدى تطوره الشخصي

إصلاح التعليم: النشأة والرؤية ومسار التحول

إصلاح التعليم: كيف تتحول الرؤية إلى ممارسة داخل الفصل؟

في إطار أشغال اليوم الأول من المنتدى الوطني للمدرس في نسخته الثانية، نظمت مائدة مستديرة تحت عنوان "إصلاح التعليم: النشأة والرؤية ومسار التحول"، سير أشغالها الأستاذ مولاي عزيز الأحمر، بمشاركة كل من الأساتذة: فؤاد شفيقي، مولاي يوسف الأزهري، فؤاد رواضي، عبد الكبير المانع، ابتهاج الحمدوني وإيمان بنعابد. وقد شكل هذا اللقاء مناسبة لتقاسم وجهات النظر حول مختلف مستويات الإصلاح التربوي، من المرجعيات المؤسسة له، مرورا بآليات تنزيله، وصولا إلى تجلياته داخل المؤسسة التعليمية والفصل الدراسي.

الإصلاح التربوي بين المرجعيات والرؤية

في بداية أشغال هذه المائدة، تم التأكيد على أن إصلاح منظومة التربية والتكوين بالمغرب يشكل ورشا استراتيجيا يندرج ضمن دينامية تحول تهدف إلى تحسين التعلمات، وضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص، وتطوير حكامة المنظومة التربوية.

وفي هذا السياق، أوضح الأستاذ فؤاد شفيقي أن الإصلاح الحالي يستند إلى مجموعة من المرجعيات المتكاملة، بدءا من المرجعية الدستورية والفلسفية التي كرست الحق في تعليم جيد ومنصف، وأكدت على مبادئ تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، والحكامة الجيدة، مع استحضار التعددية اللغوية والثقافية التي تميز المغرب. كما أشار إلى أن هذه المرجعيات تتعزز بـ الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، التي حددت ركائز التحول المنشود في المدرسة المغربية، والمتمثلة أساسا في الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة للجميع، والارتقاء بالفرد والمجتمع. وأكد على أهمية القانون الإطار 51.17 باعتباره إطارا قانونيا ملزما يضمن استمرارية الإصلاح، ويحدد التزامات الدولة والفاعلين، ويربط الإصلاح بآليات التتبع والتقييم والمحاسبة، كما أضاف أن هذه السلسلة تكتمل من خلال المرجعيات التنفيذية والبيداغوجية التي تجعل الإصلاح ينتقل من مستوى الرؤية إلى مستوى الممارسة داخل الفصل الدراسي.

خارطة الطريق 2022-2026: ترجمة للإصلاح على مستوى السياسة التربوية

من جانبه، تناول الأستاذ مولاي يوسف الأزهري الكيفية التي تمت بها ترجمة هذه المرجعيات إلى سياسة تربوية ومشروع إصلاحي، موضحا أن خارطة الطريق 2022-2026 جاءت باعتبارها امتدادا للرؤية الاستراتيجية، وترجمة لمضامين القانون الإطار، واستحضارا كذلك لمقتضيات النموذج التنموي الجديد والبرنامج الحكومي وأوضح أن هذه الخارطة حددت ثلاثة أهداف استراتيجية كبرى تتمثل في:

مضاعفة نسبة المتعلمات والمتعلمين المتحكمين في التعلمات الأساس؛

-جعل إلزامية التعليم إلى نهاية السلك الإعدادي فعلية، من خلال الحد من الهدر المدرسي؛

-مضاعفة عدد المستفيدين من الأنشطة الموازية ذات الأثر التربوي.

وأشار إلى أن هذه الأهداف ترجمت إلى برامج عمل مهيكلة شملت، التعليم الأولي، التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الإعدادي، مراجعة بعض المسارات الدراسية، الأنشطة الموازية، الصحة المدرسية، وتكوين الأطر التربوية، مع التأكيد على أهمية دعم استقلالية المؤسسات التعليمية وتقوية القيادة الجهوية والإقليمية في تنزيل الإصلاح.

القيادة الجهوية والإقليمية: تنزيل الإصلاح ومواكبته

وفي ما يتعلق بمستوى التنزيل، قدم الأستاذ فؤاد رواضي مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس، مداخلة ركز فيها على أدوار الأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية في قيادة الإصلاح، موضحا أن خريطة الطريق لم تبن كـ"وصفة جاهزة"، بل جاءت نتيجة مشاورات وانفتاح على مختلف مكونات المنظومة التربوية، بما فيها الأطر التربوية، والتلاميذ، والأسر، وسائر الفاعلين وأكد أن القيادة الجهوية للإصلاح ترتكز على مجموعة من المستويات، من أبرزها:

-التأطير الاستراتيجي للتنفيذ الجهوي وفق الخصوصيات المحلية؛

-التعبئة والانخراط الجماعي للفاعلين؛

-الاستثمار في الموارد البشرية عبر التكوين والمواكبة؛

-توفير الشروط المادية والمالية لإنجاح المشاريع؛

-إرساء آليات التنسيق والحكامة؛

-التتبع والتقييم والدعم الميداني.

كما أبرز أهمية عقود النجاعة كآلية لتوضيح الأهداف والمؤشرات وربط مختلف مستويات التدبير التربوي بمنطق الإنجاز والتتبع.

منظور الأستاذ: كيف يتجلى الإصلاح داخل الفصل الدراسي؟

على مستوى الممارسة الصفية، قدمت الأستاذة إيمان بنعابد شهادة من داخل القسم، ركزت فيها على بعض التحولات التي لمستها في الممارسة اليومية، مؤكدة أن الأثر الحقيقي للإصلاح يظهر في الفعل التربوي داخل الفصل وقد حددت عددا من العناصر الأساسية التي طبعت هذا التحول، من بينها:

1. العمل التشاركي

أشارت إلى أن طبيعة العلاقة بين مختلف المتدخلين في العملية التربوية أصبحت أكثر تشاركا، بما يسمح بتنسيق أفضل في خدمة المتعلم.

2. التقويم التشخيصي

اعتبرت أن التقويم التشخيصي أصبح يشكل منطلقا أساسيا للعمل التربوي، بما يتيح معطيات دقيقة تساعد على التخطيط وتتبع تطور مستوى كل متعلم.

3. الأنشطة المتنوعة والمهيكلة

أكدت على أهمية اعتماد أنشطة تعليمية متنوعة، تمكن من إشراك المتعلمين وتحفيزهم، مع استحضار خصوصيات السياق التربوي واحتياجات التلاميذ.

4. اعتماد مقاربة التحكم

أبرزت أن من بين أهم التحولات اعتماد مقاربة تقوم على قياس مدى تحكم المتعلم في التعلمات، عبر مراحل تشمل المراجعة اليومية، والنمذجة، والممارسة الموجهة، ثم الممارسة المستقلة.

5. التقويم المستمر

كما توقفت عند أهمية التقويم المنتظم الذي يرافق مختلف مراحل التعلم، ويسمح بتجميع الملاحظات وتغذية عمليات التتبع والمواكبة.

كما أشارت إلى أن هذه التحولات واكبها أيضا إتاحة الفرصة للأساتذة لتقديم ملاحظاتهم بخصوص الأنشطة والنماذج المعتمدة، بما يجعل الأستاذ طرفا فاعلا في سيرورة التطوير.

المفتش التربوي: من المراقبة إلى المواكبة

وفي مداخلتها، ركزت الأستاذة ابتهاج الحمدوني على دور هيئة التفتيش التربوي في مواكبة الإصلاح، موضحة أن الانشغال الأساسي كان يتمثل في كيفية مساعدة الأستاذ على تملك الممارسات الجديدة، وتجاوز صعوبات البداية المرتبطة بكل تغيير تربوي، وأبرزت أن الانخراط في هذا المسار اقتضى أولا العودة إلى القسم، وتجريب الممارسات المقترحة بشكل عملي، قبل مواكبة الأساتذة في تنزيلها، مع الحرص على بناء الثقة في إمكانية التغيير نحو الأفضل.

كما شددت على أن المواكبة لم تعد تقوم فقط على التوجيه النظري، بل أصبحت تعتمد على التأطير القريب، والمتابعة المنتظمة، والعمل المشترك بين المفتش، الأستاذ ومدير المؤسسة، بما يخدم الهدف المشترك المتمثل في تحسين التعلمات داخل الفصل الدراسي.

مدير المؤسسة: من التدبير الإداري إلى القيادة التربوية

وفي مداخلة اتسمت بالنبرة الواقعية والروح التحفيزية، قدم الأستاذ عبد الكبير المانع صورة حية عن التحول الذي يعرفه دور مدير المؤسسة التعليمية، والأدوار التي يمكن أن يضطلع بها في تيسير شروط تنزيل الإصلاح على المستوى المحلي، وأكد أن هذه الدينامية الجديدة عززت دور المدير باعتباره قائدا تربويا أكثر من كونه مجرد مدبر إداري، مشيرا إلى أن الانخراط في مشاريع الإصلاح أتاح للمؤسسة فرصا على مستوى:

-تعبئة الفريق التربوي والإداري؛

-تقوية التواصل بين مختلف المتدخلين؛

-تنشيط الحياة المدرسية والأنشطة الموازية؛

-تحسين ظروف الاشتغال والتجهيز؛

-التركيز على التعلمات الأساس؛

-الاهتمام بالتلاميذ المهددين بالانقطاع عن الدراسة؛

-تطوير آليات المواكبة النفسية والاجتماعية والتربوية للتلاميذ.

كما أكد على أهمية الحفاظ على وتيرة معقولة في تنزيل الإصلاح، وتوفير شروط الاستدامة، من خلال التكوين المستمر، التشاور، التحفيز وتفادي الضغط المفرط.

لقد كشفت هذه المائدة المستديرة أن إصلاح التعليم في المغرب لم يعد فقط سؤالا حول "ماذا نريد من المدرسة؟"، بل أصبح أيضا سؤالا حول كيف نجعل هذا الطموح يتحول إلى أثر حقيقي داخل القسم؟ إذ تتشكل اليوم معالم مدرسة مغربية جديدة، أكثر وعيا بأدوارها، وأكثر انفتاحا على التغيير، وأكثر تركيزا على جوهر الفعل التربوي ألا وهو تعلم المتعلم، كما أبرزت أن نجاح الإصلاح يظل رهينا بمدى التكامل بين مختلف الفاعلين، وبقدرتهم على جعل الرؤية العامة تتحول إلى ممارسات ملموسة داخل القسم.

أمين مرعي

إصلاح التعليم يرتكز على تمكين المدرس وجعله محور كل تحول تربوي

أكد الخبير التربوي أمين مرعي أن إصلاح التعليم يرتكز، أساسا، على تمكين المدرس وجعله محور كل تحول تربوي، انطلاقا من قناعة مدعومة بالتجارب الدولية بأن جودة التعلم داخل الفصل هي المدخل الحقيقي للنهضة التعليمية.

هذه خلاصة أبرز ما جاء في مداخلته:

-اعتبار المدرس عنصرا حاسما في تطوير التعلم وجعل السياسات التعليمية متمحورة حول دعمه وتمكينه؛

-الرفع من مكانة مهنة التدريس وتعزيز جاذبيتها من خلال انتقاء جيد وتحسين صورتها المجتمعية؛

-توفير نظام متكامل وفعال للتطوير المهني المستمر المرتبط بالممارسة الصفية؛

-منح المدرس الثقة والاستقلالية داخل منظومة تربوية داعمة تشجع على الإبداع؛

-التركيز على التعلمات الأساسية، خاصة القراءة والحساب، باعتبارها أساسا لبناء التعلم؛

-اعتماد التعليم حسب مستوى المتعلمين لمراعاة الفروق الفردية وتحقيق تعلم فعال؛

-تعزيز البعد الإنساني في العلاقة بين المدرس والتلميذ من شأنه إحداث الأثر المباشر على التعلم؛

-التعامل مع الذكاء الاصطناعي كأداة داعمة دون تعويض الدور الإنساني للمدرس؛

-تشجيع التعاون المهني بين المدرسين وبناء شراكات لتبادل الخبرات والتجارب؛

-الانخراط في تجريب ممارسات تدريسية جديدة بشكل مستمر داخل الفصل؛

-اختيار زميل كشريك للتطوير المهني يعزز إمكانيات التعلم التعاوني؛

-تخصيص دعم فردي لتلميذ واحد على الأقل لإحداث أثر ملموس في مساره الدراسي.

في شهادتها، قدمت الأستاذة صفية الأفريقي تجربة ميدانية غنية، تقاسمت من خلالها ما عاشته داخل قسمها بعد انخراط مؤسستها، منذ بداية الموسم الدراسي الحالي، في نموذج مؤسسات الريادة، وفي ما يلي أبرز التوصيات التي يمكن استخلاصها من شهادتها:

الأستاذة صفية الإفريقي

يجب اعتماد التعلم النشط القائم على التفاعل والمبادرة

-توظيف الوسائل البيداغوجية المتنوعة (الورقية والرقمية) لتحسين الفهم وتعزيز التعلم؛

-اعتماد أنشطة قصيرة محددة الزمن (كالحساب الذهني)، لتنشيط التعلم؛

-تشجيع التنافس الإيجابي بين التلميذات والتلاميذ لرفع الدافعية.

-اعتماد التعلم النشط القائم على التفاعل والمبادرة؛

-تمكين التلميذات والتلاميذ من تتبع أدائهم ذاتيا (الزمن، الأخطاء، التقدم)؛

-تعزيز التعلم الذاتي عبر إنجاز أنشطة إضافية اختيارية؛

-إشراك التلاميذ في أدوار تعلمية داخل القسم (قراءة، تصحيح، تنظيم)؛

-الانتقال بدور الأستاذ من ملقن للتعلمات وتأطيرها وتصويبها إلى موجه ومنشط لعملية تعلم ينظمها التلاميذ بأنفسهم؛

-دعم التلاميذ المتعثرين عبر التحفيز والتعلم بالقرين؛

-تفعيل التربية الدامجة وضمان مشاركة جميع المتعلمين.

الصحة النفسية والمواكبة الاجتماعية والعاطفية للتلاميذ: رهان تعليمي كبير

الصحة النفسية والتعلم: أي دور للمدرسة في الوقاية والمواكبة؟

احتضنت أشغال اليوم الأول من المنتدى مائدة مستديرة محورية حول موضوع: "الصحة النفسية والمواكبة السوسيو-عاطفية للتلاميذ: رهان تعليمي كبير"، بمشاركة نخبة من الخبراء الوطنيين والدوليين.

وشكل هذا اللقاء العلمي مناسبة لتقاطع الرؤى بين تخصصات متعددة، جمعت بين الطب النفسي للأطفال، وعلم النفس، والعلوم السلوكية، والممارسة الميدانية، بهدف إبراز مكانة الصحة النفسية كعنصر مركزي في جودة التعلمات والحد من الهدر المدرسي.

الصحة النفسية: من الهامش إلى صلب المنظومة التربوية

أكدت البروفيسورة غزلان بنجلون، أستاذة الطب النفسي للأطفال ونائبة رئيس المرصد الوطني لحقوق الطفل، أن الصحة النفسية لم تعد ترفا أو موضوعا ثانويا، بل هي ركيزة أساسية في بناء شخصية المتعلم وضمان توازنه. وأوضحت أن ما يقارب 20% من الأطفال والمراهقين قد يعانون من اضطرابات نفسية بدرجات متفاوتة، مشددة على أن المدرسة تمثل الفضاء الأمثل للرصد المبكر، بحكم الزمن الكبير الذي يقضيه التلميذ داخلها، مما يجعل من المدرس فاعلا رئيسيا في الاكتشاف والتوجيه المبكر.

كما أبرزت أهمية الوقاية، معتبرة أن التدخل المبكر كفيل بتفادي تفاقم الصعوبات النفسية، وضمان مسار دراسي سليم للتلاميذ.

معطيات دولية مقلقة وحلول مثبتة علميا

من جهتها، قدمت الخبيرة الدولية ALICE ESCANDE، المسؤولة عن قطب الصحة والرفاه بمنظمة BEHAVIOURAL INSIGHTS TEAM بفرنسا، معطيات علمية تؤكد أن واحدا من كل سبعة مراهقين يعاني من اضطراب نفسي، مع تزايد ملحوظ خلال العقود الأخيرة خاصة بعد جائحة كوفيد-19.

وأوضحت أن هذه الاضطرابات تمثل أحد الأسباب الرئيسية للانقطاع المدرسي وصعوبات الاندماج المهني، مشيرة إلى أن الأبحاث العلمية أثبتت فعالية برامج تنمية المهارات النفسية والاجتماعية (COMPÉTENCES PSYCHOSOCIALES) في:

-تقليص القلق والاكتئاب

-الحد من العنف المدرسي

-تحسين النتائج الدراسية

-تعزيز فرص الاندماج مستقبلا

وأكدت أن هذه المهارات، مثل التحكم في العواطف، والتواصل، والتعاطف، يمكن تعلمها داخل المدرسة عبر برامج مهيكلة.

المدرسة المغربية: نحو نموذج وقائي متكامل

انطلاقا من تجربته الميدانية، قدم الأستاذ أمين خربوعي، منسق برنامج المواكبة النفسية والاجتماعية، مداخلة حول تطبيق نموذج نظام الدعم متعدد المستويات (MTSS) داخل المؤسسات التعليمية، والذي يعتمد على ثلاث مستويات:

1-وقاية شاملة تستهدف جميع التلاميذ عبر ورشات تنمية المهارات

2-دعم موجه للتلاميذ الذين تظهر عليهم صعوبات أولية

3-تكفل متخصص ومكثف للحالات التي تتطلب تدخلا نفسيا معمقا

وأوضح أن هذا النموذج مكن من تحقيق نتائج مشجعة، سواء على مستوى تحسين المناخ المدرسي أو تقليص السلوكات السلبية.

تحديات بنيوية: الحاجة إلى تخصصات داعمة داخل المدرسة

بدورها، شددت الأستاذة جميلة بية، المتخصصة في علم النفس، على أن المدرسة العمومية مطالبة بتعزيز مواردها البشرية عبر إدماج الأخصائيين النفسيين بشكل فعلي داخل المؤسسات، بدل تحميل المدرس أدوارا متعددة تفوق مهامه التربوية.

وأبرزت أن تحقيق مدرسة دامجة وآمنة نفسيا يمر عبر:

-فصل الأدوار بين التربوي والنفسي

-توفير فضاءات للإنصات والمواكبة

-اعتماد مقاربة شمولية تراعي الفروق الفردية

مبادرات وطنية واعدة لتعزيز الصحة النفسية

في هذا السياق، استعرضت البروفيسورة بنجلون مجموعة من المبادرات التي يقودها المرصد الوطني لحقوق الطفل، بشراكة مع وزارة التربية

الوطنية، من بينها:

-إطلاق برامج تكوين لفائدة أطر الدعم النفسي والاجتماعي

-تطوير منصات رقمية للتعلم الذاتي (E-LEARNING)؛

-إحداث خلايا للتكفل النفسي في عدد من المدن؛

-إطلاق حملات تحسيسية حول القلق المدرسي والتحرش؛

كما تم التأكيد على أهمية الرقم الأخضر 2511 كآلية للإنصات والدعم النفسي للأطفال.

نحو مدرسة قائمة على الرفاه والتعلم

خلصت أشغال هذه المائدة المستديرة إلى أن نجاح الإصلاح التربوي لا يمكن أن يتحقق دون إدماج فعلي لبعد الصحة النفسية داخل السياسات التعليمية، عبر مقاربة وقائية، تشاركية، ومستدامة.

كما أجمع المتدخلون على أن المدرسة لم تعد فقط فضاء للتعلم الأكاديمي، بل بيئة متكاملة لبناء الإنسان، حيث يشكل التوازن النفسي شرطا أساسيا للنجاح الدراسي والاجتماعي.

تحويل القراءة من واجب إلى متعة

نحو ترسيخ ثقافة قرائية تجعل من القراءة تجربة للمتعة وبوابة لبناء التفكير والإبداع

من المحاور الهامة التي تمت مناقشتها ضمن فعليات المنتدى الوطني للمدرس المحور الذي انعقدت في شأنه المائدة المستديرة الرابعة حول مناقشة السبل الكفيلة بالارتقاء بالفعل القرائي داخل المدرسة المغربية والعربية، من خلال تحويل القراءة من واجب إلى متعة.

وقد شكلت هذه المائدة المستديرة فضاء لتلاقي رؤى أكاديمية وتربوية ومؤسساتية متعددة، سعت جميعها إلى تفكيك أسباب ضعف الإقبال على القراءة واقتراح طرائق عملية لتجاوزها، في سياق إصلاحي يؤكد أن القراءة لم تعد مجرد مهارة تعليمية، بل أصبحت رافعة أساسية لجودة التعلمات وبناء الإنسان.

وهكذا وفي تقديمه لأشغال هذه المائدة أبرز السيد فؤاد شفيقي، الأمين العام للمجلس الأعلى للتربية والتكوين، والمسؤول عن المشروع الوطني للقراءة، أن النقاش حول القراءة لم يعد اليوم ترفا فكريا، بل ضرورة تربوية واستراتيجية، خاصة في ظل التحولات التي تعرفها المنظومة التعليمية، حيث تزايدت الحاجة إلى تنمية الكفايات القرائية باعتبارها مدخلا لكل تعلم ناجح، كما أكد أن عددا من البرامج الوطنية، وبعض المبادرات الدولية، جعلت من القراءة محورا أساسيا في تحسين جودة التعليم، داعيا إلى الاستفادة من التجارب التي تتميز بالتنوع والتكامل.

من جانبها، قدمت الدكتورة هنادا طه، الباحثة المتخصصة في تدريس اللغة العربية وعلوم التربية، في مداخلتها مقاربة تعتبر فيها القراءة فعلا خيميائيا شبيها بفعل البستنة، فكما هو الحال حينما تتحول البذرة الميتة إلى زهرة، ثم إلى شجرة، يتحول كذلك الشخص الأمي إلى شخص قارئ، ثم يصبح مع المداومة مثقفا.

وأوضحت الخبيرة، أن الأبحاث الحديثة في علوم الدماغ، خلال العقدين الأخيرين، أحدثت تحولا جذريا في فهم علاقة القراءة بالدماغ، حيث أصبح من الممكن علميا تتبع أثر القراءة على البنية العصبية للإنسان، مشيرة إلى بعض الدراسات الحديثة، من بينها أبحاث جامعية مرجعية، تؤكد وجود علاقة سببية بين القراءة المنتظمة وتطور القدرات الذهنية، مستخلصة أن القراءة لمدة تقارب اثنتي عشرة ساعة أسبوعيا لابد وأن تحدث أثرا واضحا في تطوير بنية الدماغ ووظائفه الإدراكية.

كما شددت الدكتورة هنادا طه، في نفس السياق، على أن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في تشجيع القراءة، بل في طبيعة الوسيط القرائي نفسه، موضحة أن القراءة الورقية ما تزال أكثر قدرة على تحقيق التركيز والفهم العميق مقارنة بنظيرتها الرقمية، التي غالبا ما تؤدي إلى نوع من التشتت بسبب تعدد المؤثرات البصرية والرقمية. ودعت إلى إعادة الاعتبار للكتاب الورقي داخل المؤسسات التعليمية، مع توظيف الوسائط الرقمية بشكل مدروس لا يضعف التركيز القرائي.

فيما قدمت الدكتورة رشيدة رقي، رئيسة الشبكة المغربية للقراءة، رؤية مؤسساتية تنطلق من تجربة ميدانية في العمل الجمعوي والتربوي، معتبرة أن فعل القراءة يجب أن يفهم باعتباره حق أساسي من حقوق المواطن، وليس مجرد نشاط مدرسي، وأبرزت أن الشبكة المغربية للقراءة، منذ تأسيسها سنة 2013، اشتغلت على ترسيخ ثقافة القراءة من خلال دعم النوادي القرائية، وتنظيم جوائز وطنية للقراءة، وتحفيز التلاميذ والمؤسسات على الانخراط في مشاريع مستدامة.

وأكدت المتدخلة أن من بين أهم رهانات هذه المشاريع تحويل التلميذ إلى "سفير للقراءة" داخل محيطه المدرسي والاجتماعي، مع التركيز على ضرورة إشراك الأدب المغربي واستثماره في الممارسة القرائية، حتى يتمكن المتعلم من بناء علاقة معرفية مع محيطه الثقافي، كما شددت على أن نجاح أي مشروع قرائي يظل رهينا بتكامل جهود الفاعل التربوي والإداري والمدني، داعية إلى إعادة فتح وتأهيل المكتبات المدرسية، وتوفير تأطير متخصص لها، مع تخصيص زمن قار للقراءة داخل المؤسسات التعليمية.

أما الدكتور يونس التحيم، مدير الفعاليات بمؤسسة البحث العلمي للاستثمار بدبي، فقد قدم عرضا حول التجربة المؤسساتية في دعم القراءة على المستوى العربي، أكد فيه أن القراءة أصبحت أساسا لبناء تعلم ذي جودة، مستعرضا، في هذا السياق، التجربة المسماة "قطار المعرفة" التي أطلقتها المؤسسة منذ أواخر التسعينيات، والتي ساهمت في نشر ثقافة القراءة داخل عدد كبير من الدول العربية، ثم مشروع

"تحدي القراءة العربي"، الذي تحول إلى مبادرة كبرى شارك فيها ملايين التلاميذ عبر عشرات الدول العربية.

وأضاف الدكتور يونس التحيم أن الانتقال من المبادرات إلى المنظومات هو ما يضمن استدامة الأثر، مبرزا أن المشروع الوطني للقراءة في المغرب يمثل نموذجا لتكامل الأدوار بين التلميذ والأستاذ والجامعة والمجتمع المدني، كما أكد أن القراءة لا يمكن فصلها عن جودة التعليم، فمستوى المتعلم في القراءة يحدد بشكل مباشر قدرته على الفهم والتحليل في مختلف المواد الدراسية.

وفي جانب الشهادات التي قدمت على هامش أشغال المائدة المستديرة، اعتبرت الأستاذة خديجة قوسال، أستاذة اللغة العربية بالتعليم الثانوي والفائزة في مسابقة "الأستاذ المثقف"، أن القراءة ليست ترفا فكريا كما قد يتبادر إلى الذهن أحيانا، بل هي ضرورة وجودية وتربوية قادرة على إعادة تشكيل شخصية المتعلم، كما أكدت أن القارئ يكون قارئا جيدا حينما يتميز بقدرته على التفكير النقدي، وكفاءته في حل المشكلات، والتعبير عن أفكاره بوضوح، معتبرة أن القراءة هي المدخل الأساسي للإبداع والتفوق الدراسي، مشددة على أن دور الأستاذ محوري في بناء علاقة إيجابية بين المتعلم والكتاب، باعتباره الفاعل الموجه والملهم داخل الفضاء التربوي.

ومن خلال تجربته الميدانية أيضا قدم ناصر شحلال، الأستاذ بالثانوية الإعدادية علال بن عبد الله بمديرية تاوريرت، نبذة عن مساهمته في تأطير نوادي القراءة بهذه المؤسسة، موضحا أن نجاح أي مشروع قرائي داخل المؤسسة التعليمية يقوم على ثلاثة عناصر أساسية هي العمل على تأهيل فضاء المكتبة وتحويله إلى فضاء حي للتفكير، وتعزيز التعاون بين الأساتذة، ثم توفير الدعم الإداري الفعال. كما أكد على أن التحدي الأكبر الذي يجابه المدرسة العمومية اليوم يتمثل في إعادة توجيه علاقة المتعلمين بالتكنولوجيا، بحيث يتم استثمارها بشكل إيجابي دون أن تصبح بديلا عن القراءة المتأنية والعميقة.

من جهته، أبرز محمد الخيتر، ممثل أكاديمية جهة الرباط سلا القنيطرة والمسؤول عن مشاريع القراءة بها، أن القراءة تتجاوز كونها فعلا تربويا فقط بل هي، إلى جانب ذلك، فعل إداري يتطلب حكامة جيدة وتخطيطا محكما، معزيا نجاح التجارب القرائية داخل الأكاديمية إلى ارتباط وثيق بجودة التكوين والمواكبة والتتبع وأيضا التواصل بين مختلف الفاعلين، حيث أشار، في هذا الصدد، إلى أن الإدارة التربوية تضطلع بدور حاسم في السهر على خلق وتوفير بيئة مدرسية محفزة على القراءة، كما دعا إلى ضرورة الإنصات للمتعلمين، باعتبار أن آراءهم حول القراءة قد تشكل مدخلا حقيقيا لفهم تمثلاتهم وبالتالي تطوير الممارسة التربوية.

وقد خلصت مختلف مداخلات المائدة المستديرة، إلى الإجماع بأن تحويل القراءة من واجب إلى متعة لا يمكن تحقيقه إلا عبر رؤية تربوية شمولية تجعل من القراءة مشروعا مجتمعيا قائما بذاته، تتقاطع فيه أدوار المدرسة والأسرة والإدارة التربوية والمجتمع المدني. كما اتفق المتدخلون على أن مستقبل المدرسة يرتبط بقدرتها على جعل القراءة ممارسة يومية طبيعية، قائمة على المتعة والاكتشاف، بدل أن تظل نشاطا مفروضا موسوما بطابع من الاستثنائية داخل المشهد التربوي والتعليمي.

هنادا طه

القراءة لها أثر عميق في تطوير الدماغ ومواجهة تعثرات التعلم

اعتبرت الخبيرة التربوية هنادا طه أن النهوض بالتعلم يمر، عبر ترسيخ ثقافة القراءة وجعلها محور كل إصلاح تربوي، انطلاقا من قناعتها بأن تنمية الفهم القرائي مدخل من المداخل الحقيقية لتحقيق جودة التعلم.

في ما يلي بعض التوصيات التي جاءت في مداخلتها.:

-تعميم القراءة واعتبارها مدخلا أساسيا لمواجهة ضعف وتعثرات التعلم؛

-التوصية بضرورة الاستمرار في دعم المبادرات القرائية على غرار تحدي القراءة العربي لتحقيق أثر تراكمي؛

-التركيز على القراءة الورقية لما توفره من فهم أعمق مقارنة بالقراءة الرقمية؛

-تقليص المشتتات الرقمية أثناء القراءة لتعزيز التركيز؛

-القراءة المكثفة لها دور كبير في تطوير بنية الدماغ، وتعزيز صحته؛

-الاعتماد على المعرفة العلمية الحديثة في موضوع تعلم القراءة يساهم في تطوير السياسات التربوية؛

-ضرورة الانتقال من تعلم القراءة إلى القراءة من أجل التعلم خاصة بعد المرحلة الابتدائية؛

-العمل على جذب التلاميذ عبر نصوص مناسبة خفيفة، تكون قريبة من اهتمامات الأطفال.

في الشهادات الموالية، خلاصة تجارب ميدانية تقاطعت من أجل النهوض بالفعل القرائي داخل المؤسسات التعليمية. وقد أبرزت هذه الشهادات زوايا متعددة للعمل التربوي، انطلاقا من التدبير إلى الممارسة الصفية والتحفيز الثقافي.

محمد الخيتر

-القراءة مشروع تربوي وإداري في نفس الوقت، ونجاح هذا المشروع لا يرتبط فقط بالقسم والأستاذ، بل أيضاً بجودة التدبير الإداري داخل المؤسسات؛
-تكوين الأطر الإدارية والتربوية، له أهمية قصوى في تعزيز مجال القراءة كما أن التركيز على التواصل الجيد، والتتبع المستمر، وتقاسم الممارسات الفضلى، كفيل بصناعة قارئ جيد؛
-تشجيع الجوائز والمسابقات الأدبية والقرائية يحفز التلاميذ، خاصة في السلكين الإعدادي والثانوي.

خديجة قسال

-ضرورة تجاوز الفكرة النمطية السائدة حول القراءة باعتبارها ترفا، والتأكيد على كونها حاجة أساسية وضرورة ملحة للفرد والمجتمع؛
-يجب أن يكون للقراءة حضور قوي داخل المدرسة المغربية، حتى تكون مدخلا لإصلاح التعليم وتطويره؛
-على المؤسسات التعليمية أن تشجع الانخراط في المسابقات والمشاريع القرائية لما لها من دور في اكتشاف الطاقات وتنمية مهارات التلاميذ؛
-القراءة هي أساس التفوق وبناء الشخصية، لذلك فهي تتطلب تضافر جهود كل من المدرسة والأسرة والمجتمع، فضلا على تحفيز التلاميذ عبر مبادرات عملية وثقافة تشاركية.

ناصر شحلال

-ينبغي تحويل المكتبة من مجرد مخزن للكتب إلى فضاء حي للإبداع والتفكير، يجعل التلميذ يقبل عليها ويتفاعل معها؛
-ضرورة تعاون جميع أساتذة المؤسسة في تأطير التلاميذ وتحفيزهم على القراءة، لأن العمل الفردي غير كاف؛
-الأستاذ القارئ هو القدوة والنموذج الفعال لتحفيز التلاميذ على القراءة.

استباق الهدر المدرسي: الانتقال من رد الفعل إلى الوقاية
قبل أن يغادر التلميذ المدرسة: كيف نمنع الهدر المدرسي؟

في إطار فعاليات اليوم الثاني من المنتدى الوطني للأستاذ الذي احتضنته مدينة الرباط، نُظمت مائدة مستديرة بعنوان " استباق الهدر المدرسي: الانتقال من رد الفعل إلى الوقاية"، والتي أدارها الأستاذ حسن شرف، بمشاركة كل من وفاء شاكر وعبد العزيز سنهجي وحميد بن لافظيل وسليمة الحلوي ومحمد صابري، حيث شكل هذا اللقاء فضاء خصبا لتبادل الرؤى حول أسباب هذه الظاهرة المعقدة واستعراض السبل الكفيلة بالحد منها، في انسجام مع أولويات إصلاح المنظومة التربوية.

في مستهل النقاش، أكد المتدخلون أن الهدر المدرسي يظل من أبرز التحديات التي تواجه المدرسة المغربية، حيث يمس مختلف الأسلاك التعليمية، من التعليم الابتدائي إلى الثانوي التأهيلي، بما له من انعكاسات متعددة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن آثاره النفسية على المتعلمين.

وسلطت المداخلات الضوء على تعدد العوامل المساهمة في هذه الظاهرة، حيث لا تقتصر على الجوانب البيداغوجية المرتبطة بطرق التدريس أو مدى ملاءمتها لاحتياجات المتعلمين، بل تشمل أيضا عوامل بنيوية واجتماعية، من قبيل الفوارق المجالية، والظروف الاقتصادية للأسر، وبعد المؤسسات التعليمية، إضافة إلى بعض التمثلات الاجتماعية، كزواج القاصرات أو انخراط الأطفال في أنشطة مدرة للدخل.

وفي هذا السياق، تم التأكيد على أهمية الأنشطة الموازية كرافعة أساسية لتعزيز ارتباط التلميذ بمحيطه المدرسي. إذ تتيح هذه الأنشطة، بما توفره من مجالات متنوعة كالثقافة والفنون والرياضة والتكنولوجيا، الاستجابة لتعدد ميولات المتعلمين، مما يسهم في تحفيزهم على الاستمرار في مسارهم الدراسي.
كما أبرزت النقاشات ضرورة تبني مقاربة وقائية قائمة على الكشف المبكر عن حالات التعثر والانقطاع المحتمل. وفي هذا الإطار، تم التنويه بالمكتسبات التي تحققت في ظل الإصلاح الجاري، خاصة من خلال تطوير أنظمة معلوماتية متقدمة تتيح تتبعا فرديا للمتعلمين، إلى جانب توظيف أدوات تحليل تعتمد على الذكاء الاصطناعي لرصد مؤشرات الخطر والتدخل بشكل استباقي وملائم لكل حالة.

من جهة أخرى، قدم الفاعلون الجمعويون نماذج من المبادرات المبتكرة، من بينها برامج المواكبة والتحفيز، فضلا عن تجربة مدارس الفرصة الثانية التي توفر مسارات بديلة للشباب المنقطعين عن الدراسة، من خلال الجمع بين التأطير النفسي والاجتماعي والتكوين المهني والإدماج في سوق الشغل. كما تشهد هذه المدارس تحولا نحو اعتماد مقاربة وقائية تستهدف أيضا التلاميذ المهددين بالانقطاع.

وشكلت مسألة بناء المشروع الشخصي للتلميذ وتعزيز قدرته على استشراف مستقبله محورا أساسيا في النقاش، حيث تم التأكيد على أهمية توفير نماذج ناجحة ملهمة، وتعزيز ثقة المتعلم في قدراته، إلى جانب الدور المحوري لكل من الأسرة والأستاذ ومختلف الفاعلين في المنظومة التربوية.

وفي ختام هذه المائدة المستديرة، أجمع المشاركون على أن الحد من الهدر المدرسي يقتضي تعبئة جماعية ومنسقة تشمل مختلف المتدخلين، من مؤسسات تربوية وفاعلين اجتماعيين وجمعويين وشركاء ترابيين. فالتصدي لهذه الظاهرة لا يمكن أن يكون مسؤولية المدرسة وحدها، بل يستوجب اعتماد مقاربة شمولية ومندمجة.

وتؤكد خلاصات هذا اللقاء، من خلال ما تم عرضه من تجارب ومبادرات، أن الجهود المبذولة في هذا المجال تحقق تقدما ملموسا، مع استمرار الحاجة إلى تعزيزها وتطويرها، بما يضمن مدرسة منصفة وذات جودة، قادرة على مواكبة جميع المتعلمين دون استثناء.

الجيل الجديد : فهم توقعاتهم لنقل المعرفة بشكل أفضل

نحو إعادة تشكيل طرق اكتساب المعرفة وبناء مدرسة الغد

في إطار مواصلة النقاش حول سبل تطوير المنظومة التربوية والارتقاء بجودة التعلمات، احتضنت فعاليات اليوم الثاني من النسخة الثانية للمنتدى الوطني للأستاذ مائدة مستديرة تحت عنوان: "الجيل الجديد: فهم توقعاتهم لنقل المعرفة بشكل أفضل". وقد شكل هذا اللقاء مناسبة هامة لفتح نقاش معمق حول التحولات التي يعرفها جيل المتعلمين اليوم، وضرورة تكييف الممارسات التربوية بما يستجيب لانتظاراتهم المتجددة.

ففي زمن تتسارع فيه التحولات الرقمية وتتغير فيه أنماط التعلم والتواصل، لم يعد من الممكن الحديث عن تطوير المنظومة التربوية دون الإنصات الحقيقي لصوت الشباب، باعتبارهم الفاعل المحوري في بناء الحاضر وصناعة المستقبل. وقد شكلت المائدة المستديرة السادسة محطة متميزة أتيح خلالها المجال لتلاميذ وطلبة وفاعلين من ميادين متعددة للتعبير عن تصوراتهم حول المدرسة والتعلم في زمن التحول، حيث شهدت مشاركة كل من حمزة تانجي، مدير برامج التربية عن طريق الرياضة في إحدى الجمعيات، وغيثة مزديد، طالبة في كلية الطب في مرحلة التخصص ، وياسمين الغربي، تلميذة في السنة الثالثة إعدادي، وسعد فكري تلميذ في السنة الثالثة إعدادي، إذ تقاسموا رؤى وتجارب متنوعة حول سبل تجويد عملية نقل المعرفة وتعزيز تفاعل المتعلمين مع محيطهم التعليمي. كما تولى تنشيط هذا اللقاء علي بنذهيبة، وهو ناشط في مجال التعليم، فيما أشرفت على تسييره الإعلامية سناء رحيمي، مما أضفى على النقاش دينامية متميزة ساهمت في إثراء مضامينه.

هذا اللقاء لم يكن مجرد فضاء للنقاش، بل كان مناسبة لفهم أعمق لما يعرف بـ"الجيل الجديد" أو "جيل Z"، ذلك الجيل الذي نشأ في بيئة رقمية مفتوحة، يتقن أدواتها ويتفاعل مع محتواها بسرعة ومرونة، لكنه في الآن ذاته يواجه تحديات معقدة، أبرزها التمييز بين المعلومة الدقيقة والمضللة، وتحقيق التوازن بين العالمين الواقعي والافتراضي. وقد أجمع المتدخلون على أن هذا الجيل، رغم انجذابه الأولي نحو الترفيه، سرعان ما ينتقل إلى البحث عن المعنى والفهم، مما يعكس وعيا متزايدا بأهمية المعرفة العميقة.

ومن بين الخلاصات البارزة التي أفرزها النقاش، كسر الصورة النمطية عن الشباب، حيث برزت نماذج تجمع بين التفوق الدراسي والانخراط في مجالات إبداعية كصناعة المحتوى، في دلالة واضحة على أن النجاح لم يعد أحادي البعد، بل أصبح مرتبطا بالقدرة على التوفيق بين التعلم وتنمية المهارات الشخصية. كما أكد المشاركون أن إدارة الوقت بفعالية تمثل مفتاح تحقيق هذا التوازن، وأن الضغط الدراسي يمكن أن يتحول من عائق إلى دافع إذا ما تم التعامل معه بوعي وتنظيم.

وفي ما يخص المؤسسة التعليمية، فقد عكست مداخلات التلاميذ صورة مزدوجة للمدرسة: فهي من جهة فضاء للتعلم وبناء العلاقات واكتساب التجارب الحياتية، بل "بيت ثان" تتشكل داخله ملامح الشخصية، ومن جهة أخرى قد تتحول إلى مصدر للضغط النفسي، خاصة في فترات الامتحانات. وهو ما يبرز الحاجة إلى تطوير نموذج مدرسي أكثر توازنا، يولي أهمية للصحة النفسية، ويعزز بيئة تعلم محفزة ومنفتحة.

كما حظيت الأنشطة الموازية بمكانة خاصة في النقاش، حيث تم التأكيد على دورها المحوري في تنمية مهارات أساسية مثل العمل الجماعي، القيادة، واتخاذ القرار. فالرياضة، إلى جانب الأنشطة الثقافية كالمسرح والخطابة، لم تعد مجرد فضاءات تكميلية، بل أضحت مدارس حقيقية للحياة تسهم في بناء شخصية متكاملة وقادرة على مواجهة التحديات.

أما على مستوى الطموحات، فقد أبان الشباب المشاركون عن وعي لافت يتجاوز حدود النجاح الفردي، نحو رغبة جماعية في الإسهام في تنمية الوطن والارتقاء به. فالحصول على الشهادات لم يعد غاية في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق أثر إيجابي داخل المجتمع، في ظل قناعة راسخة بأن الفشل ليس نهاية المسار، بل خطوة ضرورية في طريق النجاح.

وفي ختام هذه المائدة المستديرة، اتضح أن فهم الجيل الجديد ضرورة ملحة تفرضها تحولات العصر وتسارع وتيرته. إن الرهان اليوم لم يعد فقط على نقل المعرفة، بل على بناء إنسان متوازن، ناقد، ومبدع، قادر على التكيف مع عالم متغير وصناعة أثر إيجابي فيه.

الشراكة الجمعوية في خدمة تفتح التلاميذ

إلى أي مدى يدعم المجتمع المدني المدرسة في تحقيق أهدافها التربوية؟

في إطار أشغال المنتدى الوطني للمدرس في نسخته الثانية، نظمت مائدة مستديرة حول موضوع "الشراكات الجمعوية في خدمة تفتح التلاميذ"، تحت تسيير الأستاذة فدوى الزيدي، وبمشاركة كل من الأساتذة: صوفيا أخميس، سعيد أيت باجا، بدر بلحسن، وعادل المديح. وقد شكل هذا اللقاء مناسبة لتقاسم وجهات النظر حول دور المجتمع المدني كشريك أساسي في المنظومة التربوية، خاصة في ما يتعلق بتعزيز تفتح التلاميذ وتنمية شخصياتهم، من خلال دعم الأنشطة الموازية داخل الحياة المدرسية.

· الشراكات الجمعوية كمدخل لتفتح التلميذ

في بداية أشغال هذه المائدة المستديرة، تم التأكيد على أن المدرسة، رغم دورها المركزي، لا يمكن أن تشتغل بمعزل عن محيطها، باعتبار أن التلميذ هو نتاج تفاعل مجموعة من الفضاءات، تشمل الأسرة والمجتمع والبيئة المدرسية. وفي هذا السياق، أبرزت السيدة صوفيا أخميس، المديرة التنفيذية لمؤسسة علي زاوا، أن البرامج المدرسية وحدها لا تكفي لبناء شخصية متكاملة للمتعلم، مما يجعل إدماج الأنشطة الموازية داخل المؤسسة التعليمية ضرورة ملحة، لما تتيحه من فرص لاكتشاف الذات والانفتاح على مجالات جديدة.

كما شددت على أن الشراكات بين الجمعيات والمدارس تشكل آلية عملية لتفعيل هذه الأنشطة، حيث تساهم في توسيع آفاق التلميذ وتمكينه من خوض تجارب متنوعة تعزز نموه الشخصي وتفتح مداركه.

· المجتمع المدني شريك في بناء المدرسة المنفتحة

من جانبه، أكد السيد سعيد أيت باجا، أستاذ بالمعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي، أن التصور التقليدي للمدرسة، باعتبارها فضاء مغلقا يقتصر على القسم والأستاذ، لم يعد كافيا لمواكبة التحولات الراهنة، مشددا على أن تحقيق الأدوار التربوية للمدرسة يقتضي الانفتاح على المجتمع المدني. وأوضح أن هذه الشراكات تتيح للتلميذ الانخراط في مسارات وتجارب جديدة، وتسهم في إعداد مواطن قادر على التفاعل الإيجابي مع محيطه، مبرزا أن الدستور المغربي لسنة 2011 كرس مكانة المجتمع المدني كشريك أساسي في بناء المجتمع.

· الشراكة في بعدها التاريخي والتنموي

وفي سياق متصل، أبرز السيد بدر بلحسن، رئيس جمعية الشطار الصغار، أن الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني ليست وليدة اللحظة، بل هي امتداد لتجارب تاريخية مهمة بالمغرب، همت مجالات متعددة مثل محاربة الأمية، والتعليم الأولي، ومدارس الفرصة الثانية، إضافة إلى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وأكد أن هذه التجارب أبانت عن أهمية تكامل الأدوار بين مختلف الفاعلين في بناء شخصية المتعلم، مستحضرا في هذا السياق المقولة التي تفيد بأن تربية الطفل مسؤولية جماعية تتقاسمها مختلف مكونات المجتمع.

· دور الجمعيات الثقافية والفنية في التأطير والتوجيه

من جهته، أوضح الأستاذ عادل المديح، مدير المهرجان الدولي للمسرح بالدار البيضاء، أن الجمعيات؛ خاصة الثقافية والفنية منها، تضطلع بدور محوري بحكم قربها من المواطنين وقدرتها على فهم حاجيات الأطفال والشباب، حيث تساهم في احتضان التلاميذ وتأطيرهم، وتمكينهم من التعبير عن ذواتهم، وهو ما ينعكس إيجابا على مساراتهم الدراسية والشخصية.

· الأنشطة الموازية وتنمية الكفايات الشخصية والاجتماعية

وفي ما يتعلق بتأثير الأنشطة الموازية، أشار المتدخلون إلى أنها تشكل امتدادا لمسارات تربوية ساهمت تاريخيا في بناء الوعي الثقافي، من خلال المدرسة ودور الشباب والمخيمات الصيفية. وقد تم التأكيد على أن هذه الأنشطة تساهم في كسر النمطية داخل المؤسسة التعليمية، وتجعلها أكثر جاذبية، من خلال توفير فضاءات للإبداع والتعبير.

كما تتيح هذه الأنشطة للتلميذ تطوير مهارات متعددة، من بينها التعبير والتواصل والعمل الجماعي، إضافة إلى مساعدته على فهم الآخر والتعامل مع بعض الظواهر السلوكية، مثل التنمر، في إطار تربوي يراعي الجوانب النفسية والاجتماعية.

· التعلم بين المعرفة والمهارات والسلوك

وفي هذا الإطار، تم التأكيد على أن التعلم لم يعد يقتصر على اكتساب المعرفة فقط، بل يشمل أيضا تنمية المهارات والسلوكيات، مثل التفكير النقدي والانضباط والعمل ضمن فريق، وهي عناصر تلعب الأنشطة الموازية دورا أساسيا في ترسيخها، إلى جانب مساهمتها في تحسين الحياة المدرسية والحد من الهدر المدرسي.

· شروط استمرارية الشراكات وتجويد أثرها

وفي ما يتعلق بضمان استمرارية هذه الدينامية، شدد المتدخلون على أهمية جعل التعلم تجربة ممتعة ومحفزة، سواء بالنسبة للتلميذ أو للأستاذ، باعتبار أن عنصر المتعة يشكل مدخلا أساسيا لتعزيز الانخراط داخل المؤسسة التعليمية.

كما تم إبراز مجموعة من الآليات الداعمة، من بينها برامج تكوين المنشطين التربويين، وتأطير الأنشطة الموازية في إطار مهني منظم، إلى جانب دعم مراكز التفتح الفني والأدبي، باعتبارها فضاءات مكملة للعمل التربوي.

· الأستاذ فاعل محوري في إنجاح الشراكات

وفي ختام أشغال هذه المائدة المستديرة، تم التأكيد على الدور المحوري للأستاذ في إنجاح هذه الشراكات، باعتباره الفاعل الأساسي داخل الفصل وخارجه، حيث لا يقتصر دوره على نقل المعرفة، بل يمتد إلى بناء شخصية المتعلم ومواكبته.

كما تمت الدعوة إلى اعتبار الأنشطة الموازية فرصة لتجديد الممارسة التربوية، وليس عبئا إضافيا، لما تتيحه من إمكانيات لتطوير أساليب التدريس وتعزيز العلاقة التربوية بين الأستاذ والتلميذ.

وخلصت أشغال هذه المائدة المستديرة إلى أن الشراكات بين المدرسة والمجتمع المدني تشكل رافعة أساسية لبناء مدرسة منفتحة، قادرة على تنمية قدرات المتعلمين، وإعداد أجيال مندمجة وفاعلة في المجتمع.

التعليم الأولي أساس التعلمات

التعليم الأولي بالمغرب: من تعميم الولوج إلى رهان الجودة

في إطار أشغال المنتدى الوطني للمدرس، احتضنت إحدى جلساته مائدة مستديرة حول موضوع "التعليم الأولي أساس التعلمات: من التعميم إلى الجودة"، من تنشيط مريم الدهبي وتسيير حسن شرف، وبمشاركة كل من إكرام بوعياد، نسرين ابن عبد الجليل، ميرسيديس مايول لاسال، ويوري بلفالي. وقد شكل هذا اللقاء مناسبة لتسليط الضوء على مكانة التعليم الأولي في منظومة التربية والتكوين، باعتباره مدخلا أساسيا لتحقيق جودة التعلمات وتكافؤ الفرص، وكذا لمناقشة أبرز المنجزات والتحديات المرتبطة به.

-التعميم بين المنجزات وتحدي الجودة

في مستهل أشغال هذه المائدة المستديرة، تم التأكيد على أن المغرب حقق تقدما ملحوظا في تعميم التعليم الأولي خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت نسب التمدرس بشكل لافت، مما يعكس التزاما مؤسساتيا قويا بهذا الورش الإصلاحي. غير أن هذا التطور الكمي يطرح في المقابل سؤال الجودة، إذ لم يعد التحدي مقتصرا على تعميم الولوج، بل أصبح يرتبط بمدى ملاءمة التعلمات لخصوصيات الطفولة المبكرة، وضمان نمو متكامل للطفل على المستويات المعرفية والوجدانية والاجتماعية.

-اللعب كمدخل بيداغوجي للتعلم

أجمع المتدخلون على أن اللعب يشكل ركيزة أساسية في التعلم خلال مرحلة الطفولة المبكرة، باعتباره وسيلة طبيعية لاكتساب المعارف وتنمية المهارات عبر الاستكشاف والتجريب والتفاعل. وفي هذا السياق، تم التحذير من النزوع نحو "تمدرس" التعليم الأولي من خلال التركيز المفرط على التعلمات الأكاديمية، مما يتعارض مع حاجيات الطفل النمائية، مؤكدين أن اللعب ينبغي أن يُعتمد كخيار بيداغوجي مؤطر وهادف داخل الممارسات التربوية.

-تحولات إيجابية في تمثل الأسر والنموذج التربوي

أبرزت النقاشات أن تمثل الأسر لمفهوم التعلم عبر اللعب شهد تطورا دريجيا، بعد أن كان يُنظر إليه في البداية كإهدار للوقت، وهو ما يعكس أثر التوعية والتجارب الميدانية. كما تم التأكيد على أن النموذج التربوي المعتمد يرتكز على ثلاث دعائم أساسية: التربية، والإيقاظ، والتعلم، حيث يتم التركيز على تنمية شخصية الطفل وقدراته الشاملة، بدل الاقتصار على التعلمات الأكاديمية.

-تعميم منصف يشمل الوسط القروي

وفي ما يتعلق بالبعد المجالي، تم تسجيل تقدم مهم في تعميم التعليم الأولي بالوسط القروي، بدعم من برامج وطنية، خاصة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي ساهمت في توسيع العرض التربوي. ورغم ذلك، لا تزال بعض التحديات قائمة، من قبيل صعوبة الولوج وبعد المسافات، مما يستدعي اعتماد حلول مبتكرة تستجيب لخصوصيات هذه المناطق.

-جودة التعليم: رهانات متعددة الأبعاد

أكد المتدخلون أن تحقيق جودة التعليم الأولي يمر عبر مجموعة من المحددات الأساسية، من بينها تطوير المناهج التربوية، وتأهيل المربين والمربيات، وتعزيز آليات الحكامة والتتبع، إضافة إلى إشراك الأسر والمجتمع في العملية التربوية. كما تم التنويه بالدور المحوري للمربين، مع التشديد على ضرورة الاستثمار في تكوينهم الأساسي والمستمر، بما يضمن تحسين جودة التعلمات داخل الفصول.

-التنوع اللغوي والثقافي كرافعة للتعلم

في سياق متصل، تم إبراز أهمية استثمار التنوع اللغوي والثقافي الذي يزخر به المغرب، باعتباره عنصرًا داعمًا للتعلم. حيث يشكل اعتماد اللغة الأم مدخلًا أساسيا لتيسير اكتساب المعارف وتعزيز الانتماء، كما يساهم التعدد اللغوي في تنمية مهارات الانفتاح والتفاعل لدى الأطفال.

-نحو تعميم بجودة في أفق 2028

وفي ما يتعلق بالآفاق المستقبلية، تم التأكيد على أن بلوغ تعميم التعليم الأولي في أفق 2028 يقتضي مواصلة الجهود المبذولة، خاصة في مجال تحسين الجودة، عبر تطوير آليات التقييم، وتوحيد المرجعيات التربوية، وإعداد برامج تستجيب لمختلف الفئات، بما فيها الأطفال في وضعية خاصة.

وفي ختام أشغال هذه المائدة المستديرة، تم التأكيد على أن التعليم الأولي يشكل استثمارا استراتيجيا في الإنسان، باعتباره المرحلة التي

تتأسس فيها التعلمات الأولى. كما تم التشديد على أن الرهان الحقيقي لا يكمن فقط في تعميم هذا المستوى، بل في جعله فضاءً تربويًا غنيًا ومحفزًا يحترم خصوصيات الطفل ويؤسس لتعلم مستدام.

وخلصت أشغال المائدة المستديرة إلى أن الارتقاء بالتعليم الأولي يمر عبر تكامل جهود مختلف الفاعلين، مع إيلاء عناية خاصة للمربين والمربيات، باعتبارهم حجر الزاوية في تحقيق تعليم أولي منصف وذي جودة.

ابتسام أكال

الكشف المبكر عن صعوبات التعلم هو الخطوة الأولى نحو الوقاية من الفشل الدراسي

أكدت المتدخلة ابتسام أكال، مفتشة للتربية الوطنية ومستشارة تقنية لدى الأكاديمية في فرنسا، أن تجويد التعلمات وتحقيق مدرسة دامجة يمر، أساساً، عبر الكشف المبكر عن الصعوبات التعليمية ومواكبة التلاميذ في وضعية إعاقة، انطلاقاً من مقاربة شمولية تجعل من التلميذ محور العملية التربوية، وتعزز دور الأستاذ كشريك رئيسي في هذا المسار.

وفي ما يلي أبرز التوصيات المستخلصة من هذه المداخلة:

-تعزيز الدور المحوري للأستاذ في الكشف المبكر عن صعوبات التعلم، وتمكينه من أدوات الملاحظة والتتبع داخل الفصل الدراسي.

-اعتماد ملاحظة تربوية منهجية تقوم على الوصف الموضوعي للسلوكات وتتبعها في الزمن، مع تجنب إصدار التشخيصات غير المتخصصة.

-تبني مقاربة شمولية تعتبر أن صعوبات التعلم ناتجة عن تفاعل بين التلميذ وبيئته، وليس فقط عن خصائص فردية.

-إرساء مبدأ إتاحة التعلم للجميع عبر تنويع طرائق التدريس وتكييف الموارد البيداغوجية لتلائم مختلف أنماط التعلم.

-تطوير بيداغوجيا الفروق داخل القسم من خلال تكييف الأنشطة حسب حاجيات التلاميذ وتمكينهم من تنويع أساليب التعبير.

-تعزيز اكتساب الكفايات الأساسية في مجالات اللغة والقراءة والرياضيات والانتباه، باعتبارها مدخلاً أساسياً للنجاح الدراسي.

-اعتماد استراتيجيات تنظيم التعلم، من قبيل تقسيم المهام وتوضيح مراحل الإنجاز، بما يدعم استقلالية المتعلم.

-دعم البعد النفسي والاجتماعي للتلميذ، من خلال تعزيز الثقة بالنفس وتفادي ترسيخ تجربة الفشل الدراسي.

-تقوية التواصل والتنسيق بين المدرسة والأسرة والشركاء التربويين، بما يضمن استمرارية الدعم وتكامله.

-تشجيع العمل التشاركي داخل المؤسسات التعليمية من خلال تبادل الممارسات الجيدة وتنسيق جهود الفاعلين التربويين.

-اعتماد أدوات رقمية وتربوية داعمة (مثل شبكات الملاحظة والمنصات التربوية) لتحسين جودة التتبع والمواكبة.

-إرساء ثقافة تربوية دامجة قائمة على الإنصاف وتكافؤ الفرص، تجعل من المدرسة فضاء قادرا على الاستجابة لمختلف حاجيات المتعلمين.

السيد نور الدين المازوني مدير المركز الوطني للأستاذية

المركز الوطني للأستاذية بنية متخصصة تهدف إلى تحسين جودة تكوين المدرسين والأطر التربوية والإدارية والتقنية

يحظى المركز الوطني للأستاذية بأهمية كبيرة ومكانة محورية في المنظومة التكوينية والتربوية باعتباره هيئة مركزية تسهر على تحسين جودة التكوين الأساس والتكوين المستمر للأطر التربوية والإدارية والتقنية، بالإضافة إلى الإشراف على أجرأة البحث التربوي وتطوير طرق التدريس والتكوين. في هذا العدد من نشرة جسور تربوية سنلتقي بالسيد نور الدين المازوني مدير المركز الوطني للأستاذية لإلقاء الضوء على أدوار هذا المركز الحيوي وإسهاماته في تطوير منظومة التربية والتكوين بالمغرب.

في البداية، هل يمكنكم تقديم نبذة عامة نتعرف من خلالها عن المركز الوطني للأستاذية وعن دوره داخل منظومة التربية والتكوين؟

في البداية أشكركم على هذه الاستضافة، بالنسبة للمركز الوطني للأستاذية فهو، كما تعلمون، مؤسسة وطنية استراتيجية تعنى بهندسة التكوين وتطوير الكفايات المهنية. دوره المحوري هو القيادة البيداغوجية لعمليات تكوين المدرسين، وضمان التقائية السياسات التربوية بين الإدارة المركزية والميدان، أي أنه بمثابة "قاطرة" للتجديد التربوي.

فلضمان جودة الأداء التعليمي والتكويني لابد أن نشير في البداية إلى إن إحداث هذا المركز ليس مجرد إجراء إداري، بل هو استجابة مباشرة لالتزامات خارطة الطريق 2022-2026، وتحديدا الالتزام السادس المتعلق بتكوين الأساتذة ، وقد تم تأسيسه في إطار الهيكلة الجديدة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والتي تتجلى في اعتماد بنيات للجودة حسب محاور خارطة الطريق للإصلاح 2022-2026 لتعزيز تنافسية المنظومة التربوية والإسهام في تحقيق مؤشرات الهدف الرابع من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ألا وهي ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

يمكن القول إن خارطة الطريق للإصلاح 2022-2026، باعتبارها تصورا متكاملا لإصلاح المدرسة المغربية، جعلت من "الجودة " عنوانها الأبرز، وإحدى الأسس الناظمة التي تقوم عليها المدرسة الجديدة، إلى جانب مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص والارتقاء بالفرد والمجتمع.

في هذا الصدد، وتفعيلا لالتزامات خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع، الطامحة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة تركز على ضمان جودة التعلمات وتعزيز التفتح والمواطنة وتحقيق إلزامية التعليم، وفق مقاربة نسقية تتمحور حول قياس الأثر داخل الأقسام الدراسية، مع توفير شروط النجاح. ولعل أبرز هذه الشروط هو إرساء أجهزة داخلية لتأمين الجودة وحفز مسؤولية الفاعلين، سواء لفائدة المتعلمين (مرصد لقياس التعلمات)، أو لفائدة الأساتذة (معهد الأستاذية)، أو لفائدة المؤسسات التعليمية (آلية مانحة لعلامة الجودة)، بحيث تكون هذه الأجهزة الداخلية للوزارة مكملة للآلية الخارجية المتمثلة في المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والمرصد الوطني للتنمية البشرية والمجلس الأعلى للحسابات

والمفتشية العامة للمالية والدراسات الدولية التي تشارك فيها المنظومة التربوية.

ولعل إحداث المركز الوطني للأستاذية وجعله كآلية لتأمين الجودة، سيجعله جهازا مرنا يسهر على تأطير مؤسسات التكوين الحالية المكلفة بتكوين مهني التعليم ومواكبتها، مع الحفاظ على استقلالية كل مؤسسة. إلى جانب وظيفته باعتباره منظما ومركزا للخبرة ومختبرا للابتكار ووكالة لرصد الوسائل مهمتها ضمان جودة تكوين مهني التعليم عن طريق مجموعة من آليات الدعم المقدمة لمؤسسات التكوين المتخصصة. وهو ما يتقاطع كثيرا مع المهام الاستراتيجية الموكلة لهذه البنية التي يجري إرساؤها في سياق تنزيل خارطة الطريق 2022-2026.

فبتاريخ 2 غشت 2024، صدر المرسوم رقم 2.24.328 المحدد لاختصاصات قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي وتنظيمه، ونص في المادة 25 منه على مهام المركز الوطني للأستاذية، ووضعه في حكم مديرية مركزية، تعنى بجودة التكوينات واتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بذلك.

المركز الوطني للأستاذية بنية متخصصة لضمان جودة التكوين والبحث والابتكار، يهدف إلى تحسين جودة تكوين المدرسين والأطر التربوية والإدارية والتقنية

فهو بنية متخصصة لضمان جودة التكوين والبحث والابتكار. ويهدف المركز أساساً إلى تحسين جودة تكوين المدرسين والأطر التربوية والإدارية والتقنية، عبر مهام استراتيجية هي:

1-أدوار بحثية (المعيرة – التنظيم – التوجيه)

2-أدوار تكوينية (التكوين الأساس – المستمر – تكوين المكونين...)؛

3-أدوار تقويمية (تقويمات على مستويات المشاريع والأثر المحتمل (مقاربة تحليل النظم)

4-بناء معايير الجودة الداخلية الخاصة بطبيعة الأدوار.

ويعتبر المركز بنية للخبرة العلمية، ومختبرا للابتكار ورصد الوسائل الضامنة لتحقيق مستوى الجودة المطلوبة في تكوين أطر منظومة التربية والتكوين، مع تمكينهم من أداة نظامية للمعيرة والتصديق والإشهاد، تمكنهم من تعزيز قدراتهم المهنية، وتطوير خبراتهم، وتشجيعهم على الابتكار الخلاق في المجال التربوي. كما تُعنى بتطوير مهن الأستاذية عبر تجريب مقاربات وبرامج التكوين الأساس والمستمر والمصاحبة المهنية وتجديدها، فضلا عن دوره في الإسهام في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين المستمر.

وعلاقة بهذا البعد الثاني، أنيط بالمركز الوطني للأستاذية مهمة وضع إطار مرجعي لضمان جودة تكوين الأطر التربوية والإدارية والتقنية، على اعتبار أن هذه المؤسسة ينتظر منها "التحسين الجوهري لجودة تكوين المدرسين"، وفق ما ورد في مطامح النموذج التنموي الجديد. وفي هذا الصدد، سيتم استحضار موجهات الوثائق الوطنية المنتظر إعدادها في هذا الشأن، وخاصة "الإطار المرجعي للجودة" و"الدلائل المرجعية لمعايير الجودة". كما يمكن لمصالح هذا المركز الوطني الاسترشاد بالوثيقة التي أعدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في مجال تقويم جودة التعليم العالي وضمانها. وقد حددت لها خمسة مجالات كبرى هي الحكامة والتدبير، والتكوين، والبحث العلمي، ومواكبة الطلبة والحياة الطلابية، وخدمة المؤسسة تجاه المجتمع.

ما هي الأهداف التي يقوم عليها إحداث هذا المركز؟

إن إحداث المركز الوطني للأستاذية يقوم على أهداف استراتيجية تهدف إلى النهوض بجودة التكوين في منظومة التربية والتكوين، وهي أهداف آنية قريبة المدى، وأهداف متوسطة تقع على مدى زمني منظور، وأخيرا أهداف بعيدة أو استراتيجية. ويمكن الحديث هنا على ثلاثة أهداف كبرى استمدادا من خارطة الطريق وهي:

-الارتقاء بالمهنة: جعل الأستاذية مهنة جاذبة ومبنية على معايير مهنية عالية.

-توحيد الممارسات: وضع إطار مرجعي وطني موحد للممارسات الصفية الناجعة.

-الأثر على المتعلم: ربط كل سيرورات التكوين بهدف واحد هو تحسين مستوى تحكم المتعلمين(ات) في التعلمات الأساس.

بالنسبة للأهداف على المدى القصير، يمكن إجمالها فيما يأتي:

-الإشراف على تكوين المكونين لضمان نقل الخبرة لجميع الأطر التربوية، خاصة المكونين الجدد الذين تم توظيفهم في مراكز تكوين الأطر التربوية مؤخرا؛

-تجديد مهن الأستاذية من خلال تجريب طرائق التكوين الأساس والمستمر وبرامجهما خاصة في ضوء الثورات التي أحدثها الذكاء الاصطناعي والرقمنة؛

-تأطير عمليات الإشهاد على التكوين المستمر في إطار مؤسسات الريادة عبر إخضاعه لمعايير الجودة ونظام ضمانها، وجعله امتدادا للتكوين الأساس ومتكاملا معه؛

-الإشراف على البحث العلمي في المجال التربوي، ودعم التجريب والابتكار في طرق التدريس والتكوين وأساليبهما.

بالنسبة للأهداف على المدى المتوسط، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

-ضمان جودة التكوين في مختلف المستويات من خلال وضع أطر مرجعية للجودة ومعايير واضحة لبرامج التكوين الأساس والتكوين المستمر والتكوين عن بعد؛

-تقويم أثر التكوين الأساس والتكوين المستمر والتكوين عن بعد على الأداء المهني للأطر التربوية لضمان استمرارية تحسين الجودة؛

-المساهمة في تطوير سلك الإجازة في التربية بالتعاون مع الجهات المعنية، لضمان تكامل التكوين بين الفضاءات الثلاثة للتكوين.

-وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للمركز الوطني للأستاذية على المدى البعيد في ما يلي:

-وضع معايير إحداث بنيات البحث التربوي بمؤسسات تكوين الأطر العليا التابعة للقطاع، من خلال إطار مرجعي ممأسس وموضوعي وممعير؛

-ترصيد التنسيق المؤسساتي بين وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في مجال التكوين في مهن التربية والتكوين والبحث العلمي والعمل على استدامته؛

-إحداث الأقطاب الجهوية للكفاءات والخبرات في مجال التكوين في مهن التربية والتكوين والبحث العلمي ودعمها وتعزيزها؛

-الارتقاء بالتنسيق بين بنيات البحث العلمي والتربوي وطنيا وجهويا؛

-تقاسم الخبرات في مجال التعلم الرقمي والذكاء الاصطناعي وتطويرها؛

-تطوير سياسة الابتكار والتجديد في مجال البحث التربوي، من أجل الانتقال بالمغرب من مجتمع مستهلك للمعرفة فحسب، إلى مجتمع يتميز ويبدع في إنتاجها ونشرها، ولا سيما عبر تطوير البحث العلمي والابتكار، والتمكن من التكنولوجيات الرقمية وتشجيع النبوغ والتفوق؛

-الارتقاء بجودة التكوين المستمر، وتمكين الفاعلين التربويين من تكوين مستمر منتظم وإشهادي يمكنهم من تعزيز قدراتهم المهنية، وربط جسور التكامل والاستمرارية بين التكوين المستمر والتكوين الأساس، وترغيب الفاعلين فيه تحقيقا لمبدأ التعلم مدى الحياة؛

-جعل التكوين المستمر مواكبا لأوراش إصلاح منظومة التربية والتكوين، بملاءمته مع الانتظارات المؤسساتية وحاجات أطر التربية والتكوين؛

-المساهمة مع البنيات المركزية في إرساء أطر مرجعية للكفايات التي يتطلبها إنجاز المهام من قبل مختلف الهيئات، في انسجام تام مع المعايير الدولية في هذا المجال، مع الإغناء والتحيين المستمرين لهذه الأطر المرجعية؛

-دعم بناء كفايات المكونين المهنية بمراكز تكوين الأطر التابعة لقطاع التربية الوطنية.

ويستلزم تجديد أساليب التكوين بهذه المراكز إعادة النظر في عدة التأهيل، والانفتاح على المقاربات البيداغوجية الحديثة والممارسات الفضلى المعمول بها على المستوى الدولي والإشهاد على هذه التكوينات.

المركز يعنى بتطوير مهن الأستاذية عبر تجريب مقاربات وبرامج التكوين والتكوين المستمر والمصاحبة المهنية وتجديدها

يشرف المركز على تكوين المكونين، ماهي نتائج هذه العملية؟

يسعى المركز الوطني للأستاذية، منذ إحداثه في ضوء الهيكلة الجديدة للوزارة، إلى التحسين الجوهري لجودة التكوين في مهن الأستاذية، وتعزيز التكامل والتمفصل بين فضاءات التكوين الأساس، والإسهام في تقوية قدرات المكونين(ات)، مع الارتقاء بمنظومة البحث العلمي والتجديد التربوي باعتماد البناء التدريجي للخبرة الوطنية والجهوية وتطويرها، قصد تمكين المنظومة التربوية

المغربية من أطر تربوية مؤهلة علميا ومهنيا، وجعلها مؤهلة للقيام بمهامها بكفاءة وفعالية تضمن تحقيق جودة التعلمات.

على هذا الأساس، واعتبارا لراهنية تعزيز قدرات المكونين(ات)، سواء على مستوى التكوين الأساس أو التكوين المستمر، فقد قام هذا المركز على الرغم من حداثة إرسائه في الهيكلة الجديدة على تنويع برامج تكوين المكونين. ويمكن الإشارة على سبيل المثال لا الحصر إلى البرامج الآتية المنجزة خلال هذه السنة:

-إرساء آليات مركزية وجهوية وإقليمية لتأطير تكوين المكونين وتتبعها؛

-تكوين المكونين في إطار تجريب مشاريع تربوية من خلال تكوين المجربين، وتكوين مكوني الأساتذة المصاحبين (الخبرة الجهوية)، وتكوين المؤلفين (مثال تكوين إنتاج FORMATION PRODUCTION في إطار تجريب التصور المندمج المبني على المناوبة بين التكوين الحضوري والتكوين عن بعد والتكوين بالممارسة، في إطار برنامج (PIAFE) الممول من قبل الاتحاد الأوروبي)؛

-إعداد برنامج لتكوين المكونين الجدد (الأساتذة المساعدين) بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، باعتماد الصيغ الثلاث للتكوين: التكوين الحضوري، والتكوين عن بعد، والتكوين بالمواكبة والممارسة؛

-إعداد مساق تكويني إشهادي موجه للمكوّنين الجدد. وقد تم تطوير هذا المساق بشراكة مع فريق من الخبرة الوطنية وبتأطير من خبيرة دولية من شبكة CANOPÉ الفرنسية، وذلك في إطار برنامج APPRENDRE.

-المساهمة الفعلية في التفكير المؤسساتي بهدف موائمة التكوينات في المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين والمدارس العليا للأساتذة والمدارس العليا للتربية والتكوين التابعة للجامعات بمختلف تخصصاتها على مستوى المضامين والمنهجيات وهندسة التكوين في إطار الندوات الوطنية المنظمة في هذا الإطار خلال السنتين الأخيرتين.

> **يشتغل المركز الوطني للأستاذية على الانفتاح على التكنولوجيات والخدمات المستجدة كالذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي والواقع المعزز ومنصات التعلم الرقمي الذكي.**

ما هي أهم التجارب أو البرامج التجريبية التي يشرف عليها المركز حاليا؟

يشرف المركز حالياً على مشروع تجريبي يتعلق بإعداد مساق تكويني إشهادي موجه للمكوّنين. وقد تم تطوير هذا المساق بشراكة مع فريق من الخبرة الوطنية وبتأطير من خبيرة دولية من شبكة CANOPÉ الفرنسية، وذلك في إطار برنامج APPRENDRE.

امتدّ العمل على هذا المشروع من يونيو 2025 إلى غاية نونبر، حيث تم تطوير مساق تكويني يستجيب للمعايير الدولية، ويركز على الكفايات المهنية الضرورية للمكوّنين. وقد توّج هذا الورش بإنتاج مساق إشهادي بعنوان:" التحكم في الكفايات الأساسية للمكوّن المهني"، وهو مساق مُوَطَّن على منصة E-TAKWINE لتيسير الولوج الرقمي إليه.

وفي خطوة موازية، نظم المركز ورشة تقاسمية وطنية بالرباط بمركز التكوينات والملتقيات الوطنية، شارك فيها عدد من المكوّنين المرجعيين بمراكز تكوين الأطر التربوية، والذين سينخرطون في تتبع مرحلة التجريب المقبلة ومواكبتها.

وسيتم قريباً إطلاق المرحلة التجريبية الأولى لهذا المساق مع عينة من المكوّنين داخل مراكز تكوين الأطر التربوية، بهدف تقويم فعاليته وتحسين محتواه بناءً على التغذية الراجعة، قبل التوجه نحو تعميمه.

كما ينخرط المركز في تأطير وتفعيل ومواكبة مجموعة من الأوراش التكوينية والتربوية المحورية والفعالة أهمها:

-تجربة المصاحبة والتكوين عبر الممارسة باعتبارها مقاربة تجديدية في التكوين وصيغة من صيغ التكوين المستمر؛

-تجريب التصور المندمج المبني على المناوبة بين التكوين الحضوري والتكوين عن بعد والتكوين بالممارسة، في إطار برنامج (PIAFE) الممول من قبل الاتحاد الأوروبي؛

-الاعتماد التدريجي لأداة (TEACH) الذي يعد نظاما وطنيا لملاحظة الممارسات الصفية (وهو نظام في طور الإنجاز).

هل هناك توجه نحو رقمنة مسارات التكوين أو تطوير محتويات رقمية خاصة بالأستاذية؟

بالطبع، تُعتبر الرقمنة اليوم توجهاً استراتيجياً داخل المركز الوطني للأستاذية. فبحكم أن من بين مهام المركز الإشهاد على برامج التكوين المستمر الموجهة لمختلف الهيئات والأطر التربوية والإدارية والتقنية، فإن هذا الإشهاد

يقتضي توفر منظومة رقمية موثوقة وفعالة. وفي هذا الإطار، سيعمل المركز على هندسة تصميم منصات رقمية خاصة بالتقويم والإشهاد، تُمكّن من تتبع مسارات التكوين، وتقويم المكتسبات، وتوحيد آليات التحقق من الكفايات.

ويأتي هذا التوجه نحو الرقمنة انسجاماً مع ما تم تحقيقه في المشروع التجريبي المتعلق بالمساق الإشهادي من "التحكم في الكفايات الأساسية للمكوّن المهني " الذي تم توطينه على منصة E-TAKWINE. فقد شكل هذا المشروع نموذجاً عملياً لكيفية اعتماد الموارد الرقمية في التكوين، ولبنة أولى نحو تطوير منظومة رقمية متكاملة لدعم التكوين والإشهاد.

كما يشتغل المركز الوطني للأستاذية الآن على الانفتاح على التكنولوجيات والخدمات المستجدة: من قبيل استخدام التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، والواقع الافتراضي، والواقع المعزز، (LA RÉALITÉ VIRTUELLE, LA RÉALITÉ AUGMENTÉE) ومنصات التعلم الرقمي الذكي، لتحسين مخرجات التعليم والتكوين بغية إثراء تجربة المستخدم وتعزيز فعالية التعلم، وذلك في إطار مشاريع التعاون الدولي.

وعلى العموم، فإن المركز الوطني للأستاذية يعمل من خلال مخططاته السنوية على ستة برامج:

-توفير العدة التكوينية الرقمية المتمثلة في الموارد الرقمية المتعلقة بالمضامين العلمية ثم بالوثائق التربوية خاصة وثائق العمل من قبيل الكتب المدرسية والمناولات والجذاذات النمطية الخاصة بالمواد؛

-المحاضرات والعروض الرقمية المتعلقة بالتخصصات المختلفة؛

-عدة التعليم المصغر من أجل التدرب على الملاحظة التجريبية خارج الصفوف الدراسية، استعدادا لإعمال تحليل الممارسات الصفية:

-اعتماد ملف تراكمي رقمي لتتبع التكوين المستمر والإشهاد عليه E.PORTFOLIO؛

-استثمار خدمات الذكاء الاصطناعي في التكوين عن بعد (المصاحبة والوصاية والتقويم...).

-إعداد منصة رقمية خاصة بالمركز الوطني للأستاذية، تمكن من الاطلاع على مجموع الوثائق المرجعية والمحاضرات والعروض المتعلقة بالتكوين الأساس، إضافة إلى خزانة رقمية قابلة للاستثمار في الممارسة الصفية.

كيف يتم تطوير طرائق التدريس والتكوين داخل المركز؟ وهل تعتمدون نماذج دولية مرجعية؟

إن فلسفة المركز الوطني للأستاذية لا تتبنى الطرائق لمجرد "الموضة التربوية"، بل تعتمد معايير علمية دقيقة ومحكمة ترتكز على ما يسمى "البيداغوجيا المبنية على الأدلة" (EVIDENCE-BASED EDUCATION)،

وفي هذا السياق تبرز الحاجة إلى تطوير طرق التدريس والممارسات البيداغوجية لدى المدرسين والمدرسات، وهو ما يسعى إليه المركز من خلال نهج مقاربات تجديدية في التكوين كالتكوين بالنظير والتكوين من خلال الممارسة، وأيضا التكوين بالإنتاج (FORMATION PRODUCTION)، وذلك بغية تمكين المدرسين من اكتساب مهارات بيداغوجية فعّالة، وتطوير قدراتهم التطبيقية، والاستفادة من تكوين مستمر يستجيب لاحتياجاتهم المهنية.

ولأجرأة هذه الغايات والأهداف يعتزم المركز، في إطار مخططه السنوي برسم 2025-2026:

-تنظيم دورات لتعزيز قدرات المكونين الجدد (600 أستاذ(ة) مساعد(ة)) بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين؛

-تقاسم عدة المصاحبة والتكوين عبر الممارسة مع المكونين الجهويين (UN MODÈLE DE COACHING) في إطار برنامج دعم قطاع التربية (PASE)؛

-تعميم تجربة التصور المندمج المبني على المناوبة بين التكوين الحضوري والتكوين عن بعد والتكوين بالممارسة، في إطار برنامج (PIAFE) الممول من قبل الاتحاد الأوروبي ليشمل باقي الاكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (10 أكاديميات)؛

-تكوين الخبرة الجهوية لا سيما المفتشين لاعتماد أداة (TEACH) باعتباره نظاما وطنيا لملاحظة الممارسات الصفية، وذلك في إطار برنامج دعم قطاع التربية (PASE).

وتعد هذه البرامج التدريبية مدخلا لتطوير مهن الاستاذية وتجديدها، على اعتبار أن المدرس يشكل رافعة استراتيجية في مسار إصلاح منظومة التربية والتكوين، إذ أضحى تجويد الممارسات الصفية عنصراً حاسماً لرفع نجاعة التعلمات. وقد ازداد هذا الدور أهمية خلال العقد الأخير، حيث أصبح الاستثمار في التعليم إحدى أولويات الحكومة، وهو ما تُرجِم

في الارتفاع المتواصل للميزانية المرصودة للقطاع. وفي ظلّ توقع إحالة عدد كبير من المدرسين على التقاعد خلال السنوات المقبلة، تبرز الحاجة إلى تجديد الهيئة التعليمية وتعزيز كفاياتها المهنية وفق مقاربة يرتكز فيها التكوين على الممارسة الفعلية داخل الفصل.

نحن نؤمن أن الأستاذ المتمكن، المحفز، والمدعوم، هو وحده القادر على استرجاع هيبة المدرسة العمومية وجعلها قاطرة للتنمية

كيف يقيم المركز مستوى تكوين المدرسين الحالي؟ وما المجالات التي تتطلب تطويرا؟

التشخيص الدقيق والعلمي هو أولى خطوات الإصلاح. إن تقييمنا لمستوى تكوين المدرسين حالياً في المغرب يرتكز على مؤشرات ميدانية وتقارير وطنية ودولية، ومن خلالها حددنا مكامن القوة والضعف. بالنظر إلى السياق الإصلاحي الحالي المعتمد على مجموعة من المستجدات التربوية والتكوينية، ومن خلال البرامج التكوينية المشار إليها سابقا، فإن المركز على وعي تام برهانات هذه المرحلة، لا سيما ما يتعلق بمهن الأستاذية وما تتطلبه من قفزة نوعية حتى تستجيب لهذه الرهانات. ومن هذا المنطلق فالمركز منخرط كل الانخراط وبتعاون مع شركائه والخبرات المتعاونة معه في إعداد مشاريع تجديدية من شأنها النهوض بالثلاثي: التكوين، والبحث، والتجديد والتجريب أو التطوير.

ولعل من أبرز التحديات التي تواجه مهنة تكوين المدرسين(ات) هي "الفجوة" بين التكوين الأكاديمي والممارسة الصفية التي تتمثل في:

- التفاوت في التكوين الأساس: نلاحظ تبايناً في التمكن من المضامين المعرفية (خاصة في المواد العلمية واللغات) لدى خريجي المسارات الجامعية المختلفة قبل ولوجهم للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.
- هيمنة النظري على التطبيقي: لسنوات طويلة، ظل التكوين يركز على "نظريات التعلم" أكثر من تركيزه على "تقنيات تدبير القسم" وكيفية معالجة التعثرات في الحين؛
- ضعف التكوين المستمر: كان التكوين المستمر يتسم بالموسمية والتقطع، مما يؤدي إلى "تقادم" المهارات البيداغوجية أمام تسارع التحديات التكنولوجية والمعرفية؛
- ضعف التنسيق بين الفضاءات الثلاث للتكوين (الجامعة والمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين والمؤسسة التعليمية)؛
- ضعف البحث العلمي في المجال التربوي المهيكل في منظومة التربية والتكوين.

وفي هذا السياق لتجاوز هذه التحديات يعد ربط التكوين بالبحث العلمي والعمل على معيرة البحث العلمي التربوي، وذلك عبر وضع المعايير الملائمة لإحداث البنيات البحثية التربوية وتفعيلها وتتبعها وتقويم أعمالها، منطلقا مفصليا ومحوريا لضمان جودة البحث العلمي التربوي بمنظومة التربية والتكوين ببلادنا، بما ينسجم مع المهام الموكلة للمركز الوطني للأستاذية. وتمر هذه العملية عبر عدة محطات مفصلية، أهمها بناء قاعدة معطيات وطنية خاصة بالباحثين التربويين وبهياكل البحث العلمي داخل المنظومة، وكذا وضع معايير إحداث بنيات البحث العلمي التربوي، تليها مرحلة اعتماد فرق البحث التربوي وتتبع أعمالها، فضلا عن تقويم أثر هذه المعيرة على الأداء البحثي.

ولضمان جودة تكوين المدرسين، عبر تقوية كفاياتهم المهنية، وتثمين تكوينهم المستمر، وتأطير دقيق لممارساتهم المهنية، تنصب جهود المركز على توفير إطار مرجعي متكامل لضمان جودة التكوين الأساس والتكوين المستمر للمدرسين. وسيتضمن هذا الإطار مختلف الجوانب التنظيمية والمسطرية، ومجمل الأدوات والآليات اللازمة لوضع معايير الجودة، وتتبعها وتقويمها، بهدف تطويرها بشكل مستمر. كما سيكون هذا الإطار دعامة أساسية لمراكز تكوين الأطر التربوية وللأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، في احترام تام لاستقلاليتها البيداغوجية والمؤسساتية. كما ستساعد الآليات التنظيمية الملائمة على التتبع النوعي للتكوين الأساس والتكوين المستمر، وعلى تقويم أثرهما المباشر على مكتسبات المتعلمين.

هل هناك شراكات مع الجامعات أو المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين(CRMEF) أو مؤسسات دولية؟

إن المركز الوطني للأستاذية يشتغل ضمن منظومة متكاملة؛ فهو ليس جزيرة معزولة، بل هو "نواة صلبة" تدير شبكة واسعة من الشراكات الاستراتيجية والعملياتية، وذلك

تنفيذاً لمقتضيات القانون الإطار 51.17 الذي يحث على تعزيز التعاون والشراكة لتطوير منظومة التربية والتكوين.

بالنسبة لأهم هذه الشراكات والاتفاقات، فإن المركز يشتغل حاليا على مجموعة من المشاريع بشراكة مع مراكز ومنظمات وهيئات وطنية، نذكر منها:

-الشراكة العضوية مع المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين (CRMEF)هذه هي الشراكة هي الأكثر حيوية، حيث تمثل هذه المراكز «الأذرع التنفيذية" والمساهم المباشر في أجرأة وتفعيل استراتيجية المركز الوطني للأستاذية في تجديد مهن الأستاذية وتجويدها.

-مشروع اتفاقية شراكة وتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة الاقتصاد والمالية في مجال التكوين في مهن التربية والتكوين والبحث العلمي. وتستهدف هذه الاتفاقية الرفع من مستوى جودة التكوين الأساس، والتكوين الأساس التأهيلي، والتكوين المستمر، والبحث العلمي، وكذا ترصيد التنسيق المؤسساتي بين هذه القطاعات الحكومية في مجال التكوين في مهن التربية والتكوين والبحث العلمي والعمل على استدامته، فضلا عن إحداث ودعم وتعزيز الأقطاب الجهوية للكفاءات والخبرات في مجال التكوين في مهن التربية والتكوين والبحث العلمي ودعمها وتعزيزها.

-اتفاقية شراكة وتعاون مع المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، في مجال تعزيز البحث والتجديد التربويين وتثمين البحث العلمي في المجال التربوي. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز الشراكة المثمرة بين المؤسسات الوطنية المعنية بالبحث العلمي والتجديد والابتكار والتطوير، والاستفادة من الإمكانات المتاحة لدى أطرافها، ونشر الأعمال العلمية، وترصيد التجارب وتقاسم الخبرات في مجال البحث العلمي التربوي.

أما بالنسبة للشركاء الدوليين والشراكات مع منظمات وهيئات دولية فهي متنوعة ومتعددة ونذكر منها:

-الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)؛

-الوكالة الجامعية للفرنكفونية (AUF)، وتحديدا برنامج APPRENDRE حيث تم الاشتغال على مشروع المساق التكويني السالف ذكره؛

-شبكة المعاهد الوطنية للأستاذية والتربية بفرنسا (RÉSEAU-INSPE) حيث إن هناك مشروع اتفاقية قيد التوقيع في مجال تكوين المدرسين.

ولا ننس مشروع اتفاقية شراكة وتعاون مع البنك الدولي، لتقديم مساعدة تقنية لإنجاز دراسة في موضوع "إعداد جهاز ضمان جودة التكوين الأساس والتكوين المستمر للمدرسين، مع تجريب هذه العدة لفائدة المركز الوطني للأستاذية". ويرمي هذا المشروع إلى الإسهام في وضع إطار مرجعي لجودة تكوين المدرسين، بحيث سيتضمن هذا الجهاز مختلف المعايير والمؤشرات والتوصيفات المتعلقة بميدان التكوين الأساس والتكوين المستمر للمدرسين، بعد تجريبه وتعديله بما يضمن الانسجام مع المعايير الدولية المتعارف عليها في هذا المجال.

وفي إطار برامج الشراكة والتعاون بين مؤسسات دولية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، يواصل المركز:

-توسيع تجربة المصاحبة والتكوين عبر الممارسة (UN MODELE DE COACHING) بدعم من البنك الدولي في إطار برنامج (PASE)؛

-اعتماد أداة (TEACH) باعتبارها نظاما وطنيا لملاحظة الممارسات الصفية، وذلك في إطار برنامج دعم قطاع التربية (PASE) بدعم من البنك الدولي في إطار برنامج (PASE)؛

-تجريب التصور المندمج المبني على المناوبة بين التكوين الحضوري والتكوين عن بعد والتكوين بالممارسة بكل من الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة وأكاديمية جهة مراكش آسفي، في إطار برنامج (PIAFE) الممول من قبل الاتحاد الأوروبي.

ما أبرز التحديات التي تواجهونها في تنزيل مهام المركز؟

إن طموح المركز الوطني للأستاذية الكبير في تنزيل "خارطة الطريق 2022- 2026" يصطدم أحياناً بإكراهات ميدانية وبنيوية، لكننا نتعامل معها كفرص للتطوير وليس كعوائق، وبحكم أن المركز بنية حديثة النشأة، فمن الطبيعي أن يواجه بعض التحديات والصعوبات عند انطلاقته في تنزيل المهام المسندة إليه، وتتمثل أبرز هذه التحديات فيما يأتي:

-تحديات مرتبطة بتنظيم الهيكلة الداخلية للمركز وبتدقيق المهام والأدوار، وكذا بتدقيق

مجالات الاختصاص لضمان عدم التداخل مع وحدات وبنيات أخرى بالوزارة؛

-تحديات مرتبطة بجوهر المهام المسندة إلى المركز، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

-إرساء نظام للاعتماد والإشهاد يضمن الاعتراف بالمسار المهني لكافة الأطر التربوية على اختلاف أصنافها وتخصصاتها؛

-وضع نظام لتقويم الأثر باعتماد المعايير الوطنية والدولية بما يتماشى مع خصوصيات المنظومة التربوية المغربية؛

-وهناك تحديات ذات صلة بالموارد البشرية، بحيث إن المنظومة تعرف نقصا في الخبرات القادرة على قيادة مشاريع المركز وتنزيلها وفقا للمعايير المعتمدة دوليا وإقليما في مجال تكوين الأطر التربوية؛ هذا إضافة إلى الخصاص في عدد من الأطر ذوي التخصصات الإدارية والتقنية التي ستضمن سيرورة تفعيل مهام المركز بشكل مستدام. ويمكن القول بأن المركز يسعى حاليا إلى بناء كتلة موارد بشرية وتشكيلها لتشتغل ضمن تخصصات المركز؛

أما التحديات المتعلقة بإرساء منظومة البحث العلمي التربوي فتتمثل في:

-غياب بنيات إدارية مركزية وجهوية مكلفة بإرساء منظومة البحث العلمي التربوي بالمنظومة؛

-إشكالية تمويل البحث العلمي التربوي، بما يكفل إنجاز البحوث العلمية في ظروف مناسبة، تنبثق عنها حلول وخلاصات كفيلة بتفكيك إكراهات تربوية وتكوينية وتدبيرية مزمنة وحلها؛

-ضعف الفعاليات الخاصة بتكوين الباحثين ودعم قدراتهم البحثية في مجالات التربية والتكوين؛

-إكراهات متعلقة بنشر البحوث التربوية في المجلات العلمية المحكمة؛

-تشتت الجهود العلمية المبذولة على المستويين الجهوي والإقليمي، في ظل ضعف آليات التقاسم والترصيد والتثمين والحفز؛

-غياب تقويمات لأثر البحوث العلمية التربوية المنجزة على الممارسات الصفية التربوية والتكوينية.

وبخصوص التحديات المتعلقة بوضع إطار مرجعي لضمان جودة التكوينات، نذكر:

-ضعف الرصيد المتراكم داخل القطاع في مجال تأطير جودة التكوينات؛

-إكراهات الإرساء التدريجي لأجهزة ضمان جودة التكوينات بالمنظومة؛

-ضعف الإمكانيات المتاحة للقيام بدراسات حول التجارب المقارنة في مجال جودة التكوينات؛

-إكراهات مسطرية خاصة بإنجاز التقويمات الذاتية والداخلية والخارجية لأداء الفاعلين.

وثمة تحديات مؤسساتية تتمثل في:

-تأخر صدور الهيكلة الداخلية للمركز لتنظيم المهام وتأطيرها؛

-عائق البنية التحتية ومكاتب العمل؛

-تقادم الأجهزة المعلوماتية خاصة في ضوء التحديات المرتبطة بالرقمنة؛

-تداخل المهام مع بعض المديريات الأخرى.

إن هذه التحديات على الرغم من تعددها وتشعبها فهي التي تعطي لعمل المركز الوطني للأستاذية مشروعيته. فنحن كفاعلين تربويين نسعى لتجويد منظومتنا التربوية وتجديدها وفق معايير علمية دقيقة ممأسسة، فلابد من تدبير التغيير والإيمان بأن كل تحدٍّ يقابله حل إبداعي، طالما أن الهدف هو مصلحة المنظومة التربوية وتجويد مهن الأستاذية.

ماهي الرؤية الاستراتيجية للمركز على المستويين المتوسط والبعيد؟

نرنو في المركز في المديين المتوسط والبعيد إلى:

·إرساء الخبرات والكفاءات؛

·تعزيز البحث التربوي التدخلي على المستوى الجهوي بتوجيه ومعيرة من المركز باعتماد الحاجات التي تتطلبها المنظومة في الوقت الراهن (مثل الاشتغال على المدرسة الرائدة مدخلاتها ونتائجها والإشكالات المطروحة عند التنزيل الميداني)؛

·فتح بوابة لمجموع الممارسين/ات لترصيد البحوث والتجارب الناجحة سواء داخل المراكز الجهوية أو على مستوى الأكاديميات: مثل الدروس التجريبية والتطبيقية التي تجرى في مناطق التفتيش المختلفة والتي تطبق العديد من المناولات والتجارب التي تنجز في المراكز الجهوية؛

·إصدار كراسات بحثية توجيهية مصادق عليها من المركز من أجل اقتراحها ضمن البحوث التدخلية RECHERCHES-ACTIONS والتعاونية RECHERCHES PARTICIPATIVES جهويا ووطنيا؛

·بناء معيار للجودة خاص بالمركز وإعلام كل المعنيين بمعاييره عبر بوابة المركز الالكترونية؛

·تحديد ملمح PROFIL مكون عبر مجموعة من المعايير والممارسات من قبيل: المساهمة في التجديد التربوي، والنشر المحكم INDEXÉES PUBLICATIONS، والمساهمات الوطنية والدولية والقدرة على تكوين فرق بحث ميدانية وتدخلية موجهة ودقيقة الأهداف CIBLÉS.

ولابد من الإشارة إلى أن رؤيتنا الاستراتيجية داخل المركز ليست تقنية فحسب، بل هي رؤية "إنسانية" شاملة تهدف إلى إعادة الاعتبار المعنوي والمادي والمهني للأستاذ، باعتباره الفاعل التاريخي في بناء مغرب الغد.

ما الرسالة التي تودون توجيهها للأطر التربوية والإدارية والتقنية حول دور المركز في تطوير مهنتهم؟

في ختام هذا اللقاء الصحفي، أود أن أوجه رسالة تقدير واعتراف إلى جميع الفاعلين التربويين والأطر العلمية والإدارية والتقنية المنخرطين في ورش التجديد والتجويد، وهي رسالة تنطلق من صلب فلسفة خارطة الطريق التي تضع الأستاذ في قلب التحول التربوي.

إن المركز الوطني للأستاذية يفتح أبوابه لكل المبادرات الخلاقة. هدفه ليس "المراقبة بمفهومها التقني"، بل "الارتقاء معا بمنظومتنا التربوية والتكوينية، نحن نؤمن بأن الأستاذ المتمكن، المحفز، والمدعوم، هو وحده القادر على استرجاع هيبة المدرسة العمومية وجعلها قاطرة للتنمية كما رسم معالمها النموذج التنموي الجديد.

وهذا لن يتحقق إلا من خلال الثقة في عمل المؤسسات ومنها طبعا الوزارة والمركز الوطني للأستاذية، وتبني روح الانخراط والتعاون والمشاركة الفعالة والإيجابية في تنزيل خارطة الطريق وأجرأتها.

وبالنظر لأهمية المركز الوطني للأستاذية في مواصلة تنزيل الأوراش المفتوحة لإصلاح النظام التربوي وأجرأة مضامين خارطة الطريق للإصلاح، نهيب بجميع المسؤولين مركزيا وجهويا -كل في مجال اختصاصه- الانخراط في إنجاح هذا الورش التربوي المتميز للقيام بالمهام المنوطة به على أكمل وجه.

. وهذا المطلب قد تحقق جزئيا من خلال المباراة الوطنية لتوظيف الأساتذة المساعدين المنجزة في نهاية سنة 2025 والتي مكنت من ضخ دماء جديدة في مراكز تكوين الأطر التربوية، ومن تخصصات مختلفة مما سيرفع من مؤشر نسب التأطير وتنويعه وتجديده.

الجامعة الملكية للرياضة المدرسية تنظم دورة تكوينية

نحو إرساء نظام فعال للرقابة الداخلية وتطوير آليات التسيير داخل المؤسسة

في إطار جهودها المتواصلة لتحديث أساليب التدبير وتعزيز مبادئ الحكامة الجيدة، نظمت الجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية دورة تكوينية لفائدة أطرها الإدارية وأعضاء المكتب المديري وذلك من 10 إلى 12 فبراير 2026. وذلك بهدف إرساء نظام فعال للرقابة الداخلية وتطوير آليات التسيير داخل المؤسسة بما يواكب التحولات الحديثة في مجال الحكامة المؤسساتية.

وتأتي هذه المبادرة في سياق حرص الجامعة على ترسيخ مبادئ الشفافية والمسؤولية في تدبير أنشطتها وبرامجها، وكذا تحسين جودة الخدمات المقدمة في مجال الرياضة المدرسية. كما تندرج هذه الخطوة ضمن رؤية استراتيجية تسعى إلى بناء منظومة تدبيرية حديثة تقوم على التخطيط السليم، وتحديد المخاطر، ووضع آليات ناجعة لمراقبة الأداء وضمان حسن سير مختلف العمليات داخل المؤسسة.

وقد شكلت هذه الدورة التكوينية مناسبة هامة لتعزيز قدرات الأطر العاملة بالجامعة، حيث تم خلالها تقديم مجموعة من العروض التأطيرية التي سلطت الضوء على مفهوم الرقابة الداخلية وأهميتها في تحسين الحكامة المؤسساتية. كما تم التطرق إلى مختلف المراحل المرتبطة بإرساء هذا النظام، بما في ذلك تحديد بيئة المراقبة، وتقييم المخاطر، ووضع أنشطة الرقابة المناسبة، إضافة إلى تطوير آليات التواصل والمعلومات، وتعزيز عملية التتبع والإشراف.

وتخللت أشغال الدورة تنظيم ورشات تطبيقية مكّنت المشاركين من التفاعل وتبادل الخبرات، حيث تم الاشتغال على تحليل بعض الحالات العملية المرتبطة بتدبير المخاطر ووضع الإجراءات الوقائية اللازمة للحد منها. كما تمت مناقشة سبل اعتماد مؤشرات فعالة لتقييم الأداء، وإعداد خطط عمل عملية قابلة للتنفيذ داخل مختلف هياكل الجامعة.

وقد أبانت هذه الورشات عن أهمية العمل التشاركي في إنجاح مشاريع الإصلاح والتطوير داخل المؤسسات، حيث ساهمت في خلق فضاء للحوار وتبادل الأفكار بين مختلف المتدخلين، مما ساعد على بلورة تصور مشترك حول آليات تنزيل نظام الرقابة الداخلية بشكل تدريجي وفعال.

ومن خلال هذه المبادرة، تؤكد الجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية عزمها على تعزيز ثقافة الحكامة الجيدة داخل هياكلها، باعتبارها ركيزة أساسية لضمان التدبير الرشيد للموارد وتحقيق الأهداف المسطرة. كما تعكس هذه الخطوة إرادة حقيقية في مواكبة أفضل الممارسات المعتمدة على الصعيد الدولي في مجال التدبير المؤسساتي.

ويُرتقب أن يساهم اعتماد نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة بين مختلف الفاعلين في منظومة الرياضة المدرسية، من مؤسسات تعليمية وأطر تربوية وشركاء مؤسساتيين، وذلك من خلال ضمان مزيد من الشفافية والنجاعة في تدبير البرامج والأنشطة الرياضية الموجهة للتلميذات والتلاميذ.

الاحتفاء بعيد المرأة
في أجواء اختتام الجمنزياد الوطني المدرسي الثاني

في أجواء احتفالية مميزة طبعتها روح التقدير والاعتراف بالعطاءات النسائية، شهد حفل اختتام فعاليات الجمنزياد الوطني المدرسي الثاني، الذي احتضنته مدينة الدار البيضاء مساء يوم السبت 14 مارس 2026، لحظة خاصة للاحتفاء بعيد المرأة الذي يصادف الثامن من مارس من كل سنة، وذلك في إطار تثمين الدور البارز الذي تضطلع به المرأة في مختلف مجالات الحياة، ومن بينها المجال الرياضي والتربوي.

وخلال الحفل الختامي، تم تكريم مجموعة من نساء الإدارة المركزية العضوات في اللجنة التنظيمية، إلى جانب الحكمات اللواتي أشرفن على إدارة وتحكيم المنافسات الرياضية، فضلا عن مؤطرات الفرق المشاركة وعضوات اللجنة الإعلامية اللواتي ساهمن في تغطية مختلف أنشطة هذه التظاهرة الرياضية الوطنية. وقد جاء هذا التكريم تقديرا لجهودهن المبذولة وإشادة بالدور المحوري الذي تلعبه المرأة المغربية في تطوير الرياضة المدرسية والمساهمة في إنجاح مختلف التظاهرات الرياضية.

وقد شكلت هذه اللحظة الاحتفالية محطة رمزية قوية تعكس الاهتمام المتزايد بمكانة المرأة داخل المنظومة التربوية والرياضية، كما جسدت قيم الاعتراف بالكفاءات النسائية ودعم حضور المرأة في مختلف مواقع المسؤولية والتأطير.

ويأتي هذا الاحتفاء بعيد المرأة في سياق الاعتراف المتواصل بمساهمات المرأة المغربية في مختلف المجالات، كما يعكس التزام وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بتعزيز قيم المساواة وتكافؤ الفرص داخل المنظومة التربوية والرياضية.

وبذلك لم يكن حفل اختتام الجمنزياد الوطني المدرسي الثاني مجرد محطة لتتويج الأبطال، بل تحول أيضا إلى فضاء للاحتفاء بالمرأة المغربية وتقدير دورها الحيوي في إنجاح المبادرات التربوية والرياضية، وترسيخ قيم المشاركة والعطاء داخل المجتمع.

ورشات تكوينية في البرمجة المتقدمة في إطار مشروع Super Codeurs Academy

نظمت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، بشراكة مع ORANGE MAROC، وفي إطار مشروع SUPER CODEURS ACADEMY، ورشات تكوينية لفائدة الأستاذات والأساتذة المنخرطين في المدارس الرقمية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 10 فبراير 2026 بمدينة إفران.

ويأتي تنظيم هذه الورشات في سياق مواكبة التحول الرقمي للمنظومة التربوية وتعزيز إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الممارسات التعليمية، وتهدف بالأساس إلى تأهيل الأطر التربوية في مجال البرمجة وتعزيز قدراتهم على حل المشكلات وتنمية حس الإبداع، وتمكينهم من تأطير المتعلمات والمتعلمين وتشجيعهم على إنجاز مشاريع رقمية تربوية مبتكرة.

وقد أشرفت على هذا التكوين مديرية الموارد البيداغوجية والرقمية، حيث تضمن برنامجه ألعاب تربوية تفاعلية وورشات نظرية وتطبيقية خصصت لشرح أسس البرمجة المرئية SCRATCH و كيفية استثمار الذكاء الاصطناعي لإدماجه في الممارسات التربوية وذلك من خلال اعتماد أدوات تفاعلية مبسطة تمكن المتعلمات والمتعلمين من الربط بمشاريع SCRATCH، بما يسمح بتحويل الدروس والمفاهيم المعقدة إلى أنشطة عملية ممتعة، ويساهم في ترسيخ التعلمات وتنمية روح الابتكار، وتحفيز المتعلمين على الاستكشاف والتجريب في بيئة تعليمية تفاعلية هادفة وتشاركية.

واختتمت أشغال هذا اللقاء بحفل توزيع شهادات المشاركة على المشاركات والمشاركين، اعترافا بجهودهم وتقديرا لانخراطهم الفعال في إنجاح هذه الورشات، التي تعد خطوة أساسية نحو بناء جيل متمكن من أدوات المستقبل الرقمي.

حفل اختتام ديجي سكول 2025: لحظة احتفاء بالابتكار التربوي

ترأس السيد الحسين قضاض، الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، يوم الإثنين 16 فبراير 2026 بالرباط، حفل اختتام برنامج "DIGISCHOOL 2025"، الذي نظم بشراكة مع شركة هواوي المغرب.

وشكل الحدث مناسبة لتتويج أفضل أربع فرق مدرسية مشاركة في المخيم الوطني التدريبي الذي احتضنته الرباط من 14 إلى 16 فبراير 2026، بعد مسار تنافسي شمل 12 هاكاثونا جهويا، حيث قدمت الفرق مشاريع مبتكرة عكست إبداعا متميزا في توظيف التكنولوجيات الرقمية داخل المنظومة التربوية.

وقد أسفرت نتائج المسابقة عن الترتيب التالي:

3	1	2
جهة الرباط سلا القنيطرة	جهة الداخلة وادي الذهب	جهة طنجة تطوان الحسيمة

توجت جهة الداخلة – وادي الذهب بالمرتبة الأولى، بعد أداء متميز عكس جودة المشاريع المقدمة وروح الابتكار التي تحلى بها المشاركون.

وعادت المرتبة الثانية إلى جهة طنجة – تطوان – الحسيمة، تقديرًا للمستوى المتقدم الذي أبانت عنه فرق الجهة خلال مختلف مراحل المسابقة.

فيما احتلت جهة الرباط سلا القنيطرة المرتبة الثالثة، نظير مشاركتها الفاعلة وتميزها في تقديم مشاريع ذات قيمة مضافة.

أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب جهة سوس ماسة، ممثلة بفريق من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة الذين أبانو عن إصرارهم وعزيمتهم القوية، وتجسيدًا لقيم الإدماج وتكافؤ الفرص التي تؤطر هذه المسابقة.

وإلى جانب تتويج الفرق الفائزة، أبرز الحفل أيضا الدور المحوري الذي يضطلع به الأساتذة باعتبارهم محفّزين حقيقيين للابتكار. حيث تم تكريم ثمانية أساتذة تقديرا لمساهماتهم المتميزة في تعزيز التجربة التعليمية وترسيخ الثقافة الرقمية بالمؤسسات التعليمية. وقد شكلت هذه المناسبة أيضا محطة قوية للاعتراف بالمجهودات الفردية والجماعية والاحتفاء بانخراط مختلف الفاعلين في ورش التحول الرقمي للقطاع، حيث برهنت المشاريع المقدمة أن الابتكار وروح التعاون كفيلان بإعادة تصور المدرسة وإعداد التلاميذ لمتطلبات العالم الرقمي.

أثر ميداني واسع النطاق

حقق برنامج ديجي سكول تأثيراً كبيراً في سنة 2025، حيث شمل مجتمعاً مدرسياً واسعاً في جميع أنحاء المغرب. غطى البرنامج 12 الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين وضم 48 إعدادية جديدة بالمجال القروي، مع 502 أستاذة وأستاذا تم تدريبهم واعتمادهم من قبل HUAWEI. وقد لعب هؤلاء الأساتذة، الذين تم تدريبهم ليصبحوا سفراء للبرنامج، دورًا رئيسيًا في تدريب الأساتذة آخرين وتشغيل نوادي ديجي سكول داخل مؤسساتهم.

وكان التأثير المباشر على التلاميذ ملحوظًا بنفس القدر، حيث تم تدريب أكثر من 3171 تلميذة وتلميذا في الإعداديات المشاركة. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم 100 مسابقات محلية في جميع أنحاء البلاد لعرض مشاريع التلاميذ والأساتذة، مما عزز روح التعاون والابتكار داخل المؤسسات التعليمية. وأعقب هذه المعارض 12 هاكاثون جهوي شارك فيها 120 أستاذة وأستاذا و348 تلميذة تلميذا، مما سمح باختيار أفضل الفرق للمشاركة في المخيم التدريبي الوطني.

وقد شملت هذه الفعاليات أكثر من 38000 تلميذ وتلميذة و2000 أستاذة وأستاذا في جميع أنحاء المملكة، مما ساهم في تعزيز دمج التكنولوجيات الرقمية في الممارسات التربوية بالمجال القروي وحفز الابتكار والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال التعليم.

شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل مستقبل رقمي للتعليم

بفضل التزام وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة وشركة هواوي المغرب، يواصل برنامج ديجي سكول تحفيز إبداع الشباب وتزويد المدرسين بالمهارات اللازمة لدمج التكنولوجيات الرقمية في طرق التدريس.

ويعد هذا البرنامج الطموح ثمرة التقاء رؤى الشريكين، حيث يسلط الضوء على الأهمية الحاسمة لتنمية مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما يندرج في إطار شراكة استراتيجية بين القطاعين العام والخاص، وهي بمثابة رافعة حقيقية لتحويل التعليم في المغرب.

وفي معرض حديثها عن هذه المبادرة الكبيرة، قالت السيدة إلهام لعزيز، مديرة الموارد التربوية والرقمية بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:" بهدف تعزيز المهارات الرقمية للأساتذة والتلاميذ في المدارس بالمجال القروي، سمح برنامج ديجي سكول بتنفيذ مناهج تعليمية مبتكرة، مع التركيز بشكل خاص على التعاون والإبداع وتطوير المهارات والثقافة الرقمية."

آفاق للمستقبل

أثبت برنامج ديجي سكول، بفضل الدعم الموصول من وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة وشركة هواوي المغرب، أنه يجسّد استثماراً حقيقياً في أجيال الغد، بما يوفّره من فرص متكافئة للتعلم، وبما يفتح من آفاق أمام تربية أكثر عدلا وابتكارا. وقد مثل البرنامج مدخلاً فعليا لتجسيد مدرسة مغربية متجددة، تتماشى مع التطورات التقنية الوطنية والدولية، وتضع المتعلم في صلب التحول التربوي.

ثانوية مولاي يوسف بالرباط
محطة بارزة في تاريخ المدرسة العمومية

يشكل الوقوف عند تاريخ ثانوية مولاي يوسف بمدينة الرباط مناسبة لاستحضار محطة بارزة من مسار تطور المدرسة العمومية بالمغرب، ولمؤسسة اضطلعت بدور أساسي في تكوين النخب وترسيخ الوعي الوطني. فقد ارتبطت هذه الثانوية، منذ نشأتها، بالتحولات التي عرفها المغرب خلال القرن العشرين، وظلت فضاءً للتعلم والتنشئة، ومجالاً لتكوين أجيال ساهمت في مختلف مجالات الحياة العامة. كما تعكس مسيرتها امتداداً زمنياً يعكس تطور المدرسة المغربية من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التحديث والانفتاح.

النشأة في سياق التحولات وبناء النخب

أُحدثت ثانوية مولاي يوسف سنة 1916، في سياق إرساء مؤسسات تعليمية حديثة وتنامي الحاجة إلى أطر مؤهلة لتدبير الشأن العام. وقد جاءت هذه المؤسسة ضمن توجه تعليمي جديد يسعى إلى إدماج أنماط التعليم العصري، القائمة على التنظيم الحديث والمناهج العلمية، إلى جانب مكونات من الثقافة الوطنية. ومنذ بداياتها، استقطبت الثانوية أبناء النخب، وأسهمت في إعداد جيل قادر على التفاعل مع التحولات السياسية والاجتماعية التي كانت تعرفها البلاد.

وسرعان ما برزت المؤسسة كفضاء محوري في تكوين النخب المغربية، حيث شكلت محطة أساسية في المسار الدراسي والفكري لعدد من التلاميذ القادمين من مختلف مناطق المملكة. وقد ارتبط اسمها بمرحلة النضال الوطني، إذ ساهم محيطها التربوي في تنمية الحس الوطني لدى المتعلمين، الذين انخرط عدد منهم لاحقاً في الدفاع عن استقلال البلاد والمساهمة في بناء مؤسساتها. كما واصلت المؤسسة، بعد الاستقلال، أداء دورها في تكوين أطر وطنية ساهمت في مختلف القطاعات الحيوية، مما عزز مكانتها داخل المشهد التربوي الوطني.

معمار المؤسسة والحياة المدرسية

تحمل البنية المعمارية لثانوية مولاي يوسف ملامح التخطيط الحضري الذي عرفته مدينة الرباط خلال النصف الأول من القرن العشرين، حيث يغلب على فضاءاتها طابع يجمع بين البساطة والوظيفية، مع مراعاة شروط التعلم والانضباط. فالأقسام الواسعة، والساحات الداخلية، والممرات المنظمة، كلها عناصر ساهمت في خلق بيئة مدرسية ملائمة تساعد على الاستقرار والتحصيل. وقد عرفت المؤسسة، على مر السنوات، عمليات تأهيل وتحديث همّت بنياتها وتجهيزاتها، بهدف تحسين جودة الفضاء التربوي وتكييفه مع

متطلبات التعليم المعاصر، مع الحفاظ على طابعها المعماري الذي يشكل جزءاً من هويتها التاريخية.

وإلى جانب بنيتها المادية، عرفت الثانوية حياة مدرسية ديناميكية، تجلت في تنظيم أنشطة ثقافية وفنية ورياضية متنوعة، ساهمت في تنمية قدرات التلاميذ وتعزيز مهاراتهم التواصلية والإبداعية. كما شكلت هذه الأنشطة مجالاً لترسيخ قيم المواطنة والعمل الجماعي والانفتاح، مما جعل المؤسسة فضاءً تربوياً متكاملاً يجمع بين التعلم النظري والتكوين الشخصي.

ذاكرة جماعية واستمرارية الدور التربوي

يمثل تاريخ ثانوية مولاي يوسف امتداداً لذاكرة تربوية جماعية، تشكلت عبر أجيال من التلاميذ والأطر التربوية، وارتبطت بمسار تطور التعليم بالمغرب. فقد ظلت المؤسسة، على مر العقود، رمزاً للجدية والانضباط، ومشتلاً لتكوين الأطر التي ساهمت في مختلف مجالات الحياة العامة، من الإدارة والتعليم إلى السياسة والثقافة. كما حافظت على حضورها داخل الوجدان التربوي، باعتبارها فضاءً ارتبط بتجارب إنسانية وتعليمية شكلت جزءاً من ذاكرة المدينة.

وبين ماضيها المرتبط ببدايات التعليم العصري، وحاضرها المنخرط في أوراش الإصلاح والتحديث، تواصل المؤسسة أداء رسالتها في تكوين الأجيال، في انسجام مع التحولات التي يعرفها النظام التربوي، مؤكدة مكانتها ضمن المؤسسات التاريخية للمدرسة العمومية المغربية، ورافعة أساسية في بناء الإنسان وتعزيز قيم الانتماء والمسؤولية.

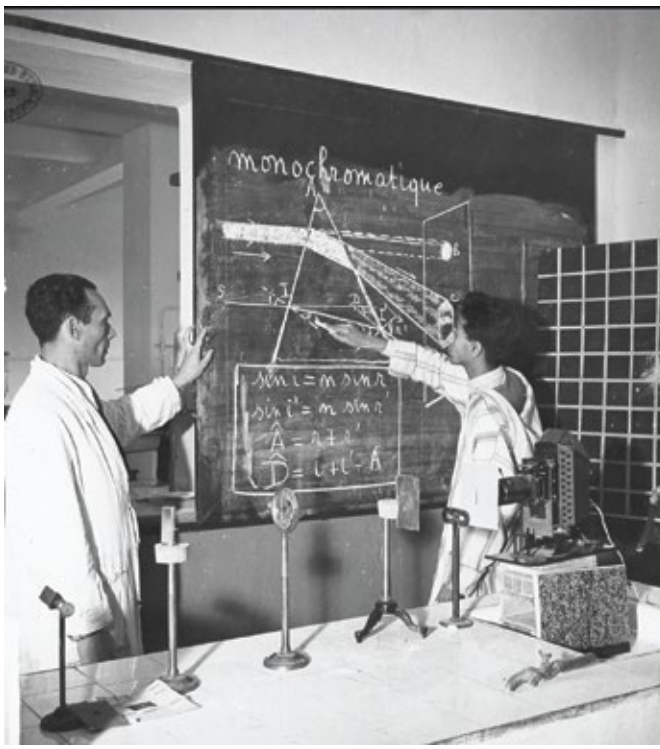

إ-تكوين

منصة رقمية لتعميم التكوين عن بعد لفائدة الفاعلين التربويين

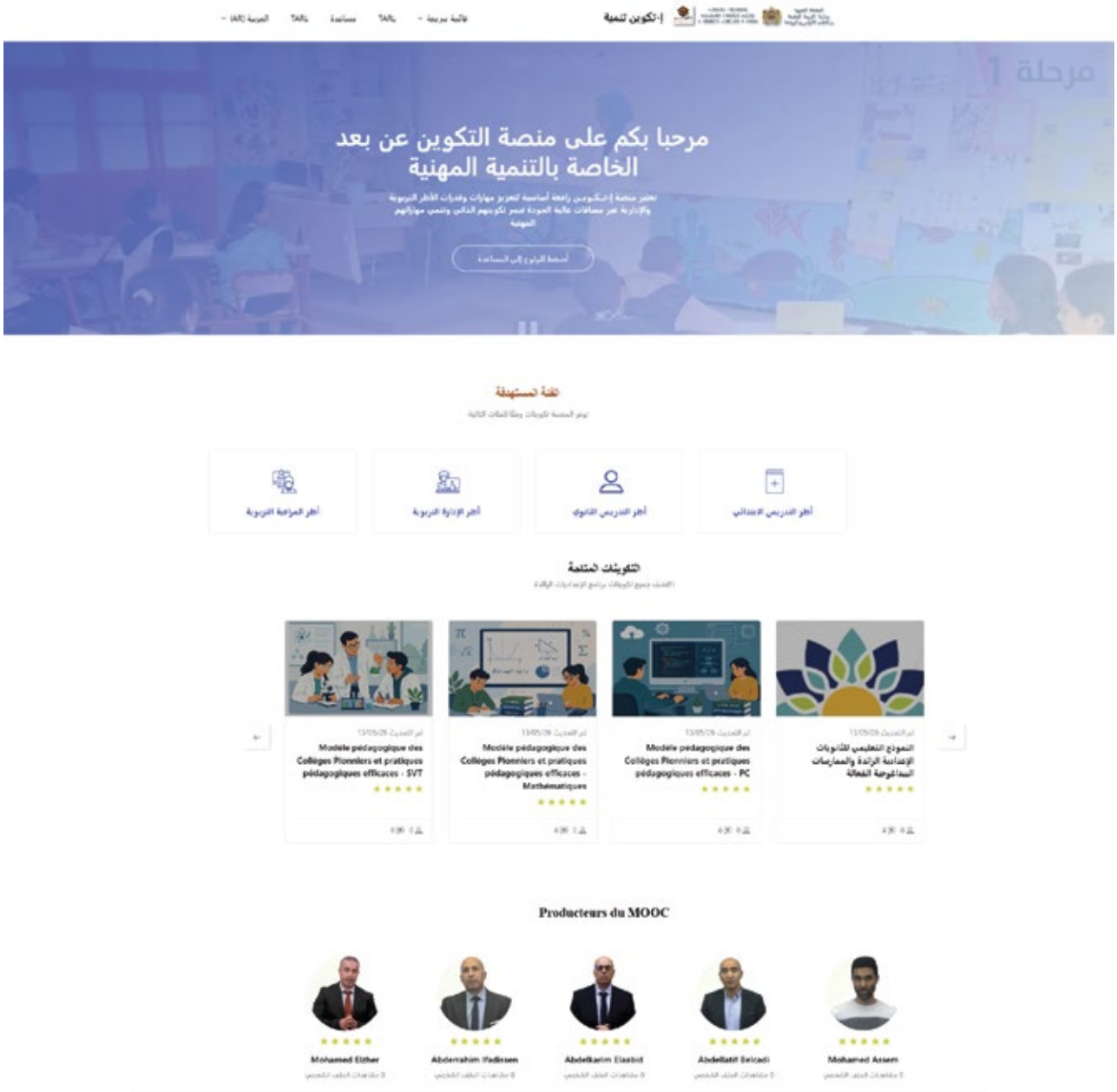

في سياق التحولات التي يشهدها قطاع التربية والتكوين بالمغرب، وانخراطه المتزايد في مسار الرقمنة وتحديث الخدمات، أطلقت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة منصة "إ-تكوين" باعتبارها مبادرة استراتيجية تهدف إلى تطوير التكوين المستمر لفائدة الأطر التربوية والإدارية. وتندرج هذه المنصة ضمن رؤية إصلاحية شاملة تجعل من تأهيل الموارد البشرية ركيزة أساسية للارتقاء بجودة التعليم، عبر اعتماد صيغ حديثة ومرنة في التعلم تستجيب لمتطلبات العصر.

تعود البدايات الأولى لهذه المنصة إلى سنة 2017، حيث تم إطلاقها في إطار تجربة أولية لتوفير التكوين عن بعد لفائدة الأساتذة الجدد، خاصة في ظل الحاجة إلى حلول مبتكرة تمكن من تجاوز الإكراهات المرتبطة بالتكوين الحضوري. وقد شكل هذا التوجه خطوة مهمة نحو إدماج

التكنولوجيا الرقمية في مسارات التأهيل المهني داخل قطاع التعليم. ومع تطور الحاجيات وتزايد الوعي بأهمية التكوين المستمر، عرفت المنصة مرحلة جديدة سنة 2021، حيث تم توسيع نطاقها وإعادة تفعيلها ضمن تصور مؤسساتي أكثر شمولية، يروم تعميم التكوين عن بعد لفائدة مختلف الفاعلين التربويين، وذلك في إطار تنزيل مشاريع الإصلاح التربوي، وعلى رأسها مشروع "ثانوية التحدي".

وقد تم تطوير منصة "إ-تكوين" في إطار شراكات متعددة تعكس انفتاح المنظومة التربوية المغربية على التجارب الدولية الرائدة في مجال التكوين. فقد ساهمت وكالة حساب تحدي الألفية في دعم هذا المشروع ضمن برنامج "الميثاق الثاني"، الذي يهدف إلى تعزيز جودة التعليم بالمغرب. كما تم التعاون مع الوكالة الجامعية للفرانكوفونية، خاصة عبر برامجها الهادفة إلى تطوير الكفاءات التربوية، إضافة إلى الوكالة الفرنسية للتنمية التي دعمت جهود الرقمنة والابتكار داخل المنظومة التعليمية، فضلا عن مساهمة شبكة كانوبي بخبرتها في إنتاج الموارد الرقمية التربوية. وعلى الصعيد الوطني، تم إشراك مختلف الفاعلين المؤسساتيين، من أكاديميات جهوية ومراكز التكوين، لضمان تنزيل فعال ومندمج لهذه المبادرة.

وتهدف منصة "إ-تكوين" إلى إرساء نموذج حديث للتكوين المستمر يقوم على التعلم الذاتي والتفاعل الرقمي، حيث تتيح للأطر التربوية والإدارية إمكانية تطوير كفاياتهم المهنية وفق وتيرة مرنة تتلاءم مع ظروف عملهم. كما تسعى إلى نشر ثقافة التعلم مدى الحياة داخل قطاع التعليم، وتمكين الأساتذة من مواكبة المستجدات البيداغوجية والرقمية، بما ينعكس إيجابا على جودة التعلمات داخل الفصول الدراسية. ولا تقتصر وظيفة المنصة على تقديم محتوى نظري، بل تتجاوز ذلك إلى دعم تنزيل الإصلاحات التربوية من خلال توفير أدوات عملية قابلة للتطبيق في الممارسة اليومية.

وتتميز المنصة بغنى وتنوع مضامينها التكوينية، حيث تشمل مجالات متعددة مثل البيداغوجيا وديداكتيك المواد، والتدبير التربوي والإداري، والمهارات العرضانية كالتواصل والعمل الجماعي، إضافة إلى مجالات مرتبطة بالتحول الرقمي في التعليم. وتعتمد هذه التكوينات على وسائل رقمية حديثة، من قبيل الفيديوهات التفاعلية والأنشطة التطبيقية والاختبارات التقييمية، مما يعزز من انخراط المستفيدين ويضمن فعالية التعلم. كما تستهدف المنصة مختلف الفاعلين في المنظومة التربوية، من أساتذة ومفتشين وأطر إدارية ومكونين، وهو ما يجعلها فضاء موحدا للتطوير المهني وتبادل الخبرات.

وتكتسي منصة "إ-تكوين" أهمية خاصة في سياق إصلاح التعليم بالمغرب، حيث تساهم في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في الولوج إلى التكوين، من خلال إتاحة الموارد الرقمية لجميع الأطر بغض النظر عن موقعهم الجغرافي. كما تمثل أداة عملية لنقل التوجهات الاستراتيجية للوزارة إلى مستوى الممارسة الفعلية داخل المؤسسات التعليمية، بما يعزز من جودة الأداء التربوي ويرسخ ثقافة الابتكار والتجديد.

ورغم الأهمية التي تحظى بها هذه المنصة، فإن تطويرها المستمر يظل رهينا بمدى انخراط الفاعلين التربويين في مسارات التكوين، وبالحرص على تحيين المحتويات التكوينية بشكل دوري، إضافة إلى تعزيز المواكبة التقنية والبيداغوجية. كما يشكل ربط التكوين المستمر بالمسار المهني للأطر التربوية عاملا حاسما في ضمان استدامة هذا المشروع ونجاعته.

وفي الختام، تمثل منصة "إ-تكوين" نموذجا رائدا في مجال رقمنة التكوين المستمر بالمغرب، وتجسيدا عمليا لرؤية وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة الرامية إلى بناء مدرسة حديثة قائمة على الكفاءة والابتكار. ومن خلال ما توفره من إمكانيات للتعلم الذاتي والتطوير المهني، تسهم هذه المنصة في إعداد موارد بشرية مؤهلة وقادرة على مواكبة تحديات الحاضر واستشراف آفاق المستقبل.

لقاء جهوي بأكاديمية سوس ماسة استعدادا "للدراسة الدولية لتقييم تطور الكفايات القرائية PIRLS 2026"

في إطار الاستعدادات الوطنية للمشاركة في الدراسة الدولية لتقييم تطور الكفايات القرائية PIRLS 2026، احتضنت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة، يوم الجمعة 20 فبراير 2026، لقاء جهويا ترأسه مدير الأكاديمية، السيد إدريس واحي، خصص لتدارس سبل الإعداد الأمثل لهذا الاستحقاق التربوي الدولي.

وشكل هذا اللقاء مناسبة للتأكيد على الأهمية البالغة التي تكتسيها دراسةPIRLS ، باعتبارها آلية مرجعية لقياس مستوى التحكم في مهارات القراءة لدى المتعلمات والمتعلمين، ومؤشرا مهما لتقييم مدى نجاعة تنزيل مشاريع الإصلاح التربوي التي يشهدها قطاع التربية والتكوين بالمغرب. وفي هذا السياق، دعا مدير الأكاديمية إلى تعبئة جماعية لمختلف المتدخلين، مع الحرص على توفير الشروط التنظيمية والتربوية الملائمة، وتعزيز برامج التكوين والتأطير لفائدة الأطر التربوية، بما يضمن انخراطا فعليا للتلميذات والتلاميذ وتفاعلا إيجابيا مع أدوات التقييم المعتمدة.

وتضمن برنامج اللقاء عروضا تأطيرية همت تقديم الإطار المرجعي للدراسة وأهدافها ومراحل تنفيذها، إلى جانب عرض مستجدات التأطير البيداغوجي، خاصة ما يتعلق بتأهيل الأساتذة المشاركين واعتماد آليات التكوين عن بعد لتعزيز جاهزيتهم. وقد تميزت أشغال هذا اللقاء بتقديم عروض تفاعلية من طرف المنسقين الإقليميين، استعرضوا من خلالها مختلف التدابير التنظيمية والبيداغوجية المتخذة على مستوى المديريات الإقليمية المعنية، فضلا عن رصد التحديات المطروحة واقتراح سبل مواكبتها لضمان جاهزية المؤسسات التعليمية المعنية.

كما شكل اللقاء مناسبة لنقاش مستفيض بين مختلف المتدخلين، أتاح تبادل التجارب والخبرات، وأسهم في توحيد الرؤى وتعزيز التنسيق، بما يخدم إنجاح هذا الورش التربوي الدولي.

وقد عرف هذا الحدث التربوي حضور عدد من المسؤولين التربويين، من رؤساء أقسام ومنسقين جهويين وإقليميين ومفتشين تربويين، إلى جانب رؤساء المؤسسات التعليمية المعنية، في تجسيد لمقاربة تشاركية تروم ترسيخ ثقافة التقويم والارتقاء بجودة التعلمات.

المديرية الـإقليمية المضيق الفنيدق

مسابقة في حفظ وتجويد القرآن الكريم بمناسبة شهر رمضان

في إطار تنزيل برنامج المسابقات الخاصة بالمهرجان الإقليمي للأندية التربوية وتحت شعار " الأندية التربوية رافعة أساسية للارتقاء بالحياة المدرسية " نظمت المديرية الإقليمية المضيق الفنيدق أولى المسابقات بمناسبة شهر رمضان الكريم، ويتعلق الأمر بمسابقة حفظ وتجويد القرآن الكريم.

وقد عرفت هذه التظاهرة التربوية استحسانا واسعا وإقبالا كبيرا من طرف التلميذات والتلاميذ المشاركين، الذين أبانوا عن مستوى مشرف في الحفظ والإتقان، وروح تنافسية راقية قوامها الاحترام والتوقير لكلام الله عز وجل. كما مرت أطوار المسابقة في أجواء روحانية مفعمة بالإيمان والسكينة، حيث خيم الخشوع على القاعة، وتعالت التلاوات العذبة التي لامست القلوب قبل الأسماع، فكان الحضور على موعد مع لحظات صفاء نادرة، اختلطت فيها رهبة المقام بعذوبة الأداء.

ويهدف هذا النشاط الروحاني إلى ترسيخ محبة القرآن الكريم في نفوس الناشئة، وتعزيز ارتباطهم به حفظا وتدبرا وسلوكا، وغرس القيم الدينية والأخلاقية التي تسمو بالإنسان وتوجه سلوكه نحو الخير والاستقامة. كما يسعى إلى إحياء الأجواء الإيمانية داخل المؤسسات التعليمية، خاصة خلال هذا الشهر الفضيل، حتى يظل الفضاء المدرسي منارة للعلم والإيمان معا، ومجالا لتزكية النفوس وصقل المواهب في إطار من التنافس الشريف.

وتندرج هذه المبادرة ضمن رؤية تربوية شمولية تجعل من الأندية التربوية فضاء لبناء الشخصية المتوازنة، التي تجمع بين التحصيل العلمي والارتقاء الروحي، وتسهم في تخريج جيل متشبع بالقيم، معتز بهويته، وقادر على الإسهام الإيجابي في مجتمعه.

احتفالا باليوم الوطني للسلامة الطرقية

فعاليات تحسيسية لترسيخ ثقافة التربية الطرقية لدى تلميذات وتلاميذ المؤسسات التعليمية

تنفيذا لاستراتيجية وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة الرامية إلى مواصلة التعبئة وتكثيف الجهود في مجال السلامة الطرقية، ووفق البرنامج الإقليمي للمديرية الإقليمية بسطات، الذي يسعى من خلال أنشطته المتنوعة إلى ترسيخ ثقافة التربية الطرقية لدى تلميذات وتلاميذ المؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية، تم تنظيم احتفال تربوي يوم السبت 21 فبراير 2026 بـمجموعة مدارس أولاد عزوز، وذلك بمناسبة اليوم الوطني للسلامة الطرقية الذي يصادف 18 فبراير من كل سنة.

ويهدف هذا البرنامج التوعوي إلى تعزيز وعي الناشئة بأهمية احترام قواعد السير والمرور، وتشجيعهم على الاضطلاع بدور إيجابي في نشر خطاب السلامة الطرقية داخل أسرهم ومحيطهم، بما يسهم في الحد من حوادث السير والتقليص من آثارها الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة على الفرد والمجتمع.

وقد عرف هذا الاحتفال حضور عدد من الفاعلين والشركاء، من بينهم رئيسة مصلحة الشؤون التربوية، ورئيس مصلحة الشؤون القانونية والتواصل والشراكة، إلى جانب ممثلي سرية الدرك الملكي بسطات، وممثل الوقاية المدنية، وممثل السلطة المحلية، وممثلة معمل شركة هولسيم، إضافة إلى ممثلي جمعية أمهات وآباء وأولياء التلاميذ وجمعيات المجتمع المدني، ومختلف الفاعلين التربويين.

وشهدت فضاءات مجموعة مدارس أولاد عزوز تنظيم مجموعة من الأنشطة التوعوية والتربوية لفائدة التلاميذ، تمثلت في تقديم دروس تحسيسية وورشات توعوية حول أهمية السلامة الطرقية وسبل الوقاية من أخطار الطريق. كما تخللت هذه الفعاليات عروض مسرحية وأناشيد تربوية هادفة، أبدع التلاميذ في تقديمها احتفاء بهذه المناسبة الوطنية، في أجواء تربوية مفعمة بالحماس والتفاعل. وقد شكل هذا النشاط مناسبة لتعزيز الوعي الجماعي بأهمية السلامة الطرقية، وترسيخ السلوكيات الإيجابية لدى الناشئة، بما يسهم في بناء جيل واع بمسؤوليته في الحفاظ على سلامته وسلامة الآخرين.

أكاديمية جهة درعة تافيلالت تنظم دورة تكوينية حول استعمال نظام رصد التلاميذ المهددين بالانقطاع عن الدراسة

في سياق تنزيل الأهداف الاستراتيجية لخارطة طريق الإصلاح 2022-2026، الرامية إلى إرساء "مدرسة عمومية ذات جودة"، وضمن تفعيل برامجها الإجرائية، لاسيما البرنامج المهيكل P10 الخاص بالمسارات البديلة، نظمت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة تافيلالت دورة تكوينية جهوية حول استعمال نظام رصد التلاميذ المهددين بالانقطاع عن الدراسة.

وقد ترأس مدير الأكاديمية، السيد عبد العاطي لصفر، يوم الإثنين 09 فبراير 2026، بثانوية مولاي علي الشريف التأهيلية، مركز الأقسام التحضيرية للمدارس العليا بالرشيدية، الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة، التي استهدفت المكلفين بتتبع تنفيذ البرنامج P10 على المستويين الجهوي والإقليمي، إضافة إلى الأطر المكلفة بمنظومة الإعلام على الصعيد الإقليمي.

وامتدت أشغال هذه الدورة على مدى يومين، حيث شكلت محطة تأطيرية هامة تروم تعزيز القدرات التدبيرية والتنظيمية للأطر الإدارية، وتمكينها من الآليات الكفيلة بتجويد عمليات التتبع والرصد، بما يسهم في الحد من ظاهرة الهدر المدرسي والوقاية منها.

وفي كلمة توجيهية بالمناسبة، أبرز مدير الأكاديمية الأهمية المحورية لنظام رصد التلاميذ المهددين بالانقطاع، باعتباره أداة عملية لتحديد وتتبع حالات التعثر الدراسي ورصد التلاميذ المعرضين لخطر الانقطاع. كما شدد على ضرورة تفعيل خلايا اليقظة داخل المؤسسات التعليمية، باعتبارها آلية أساسية للتدخل المبكر، إلى جانب اعتماد التتبع الفردي للحالات، وتعزيز التنسيق مع مختلف الفاعلين التربويين والشركاء، في أفق تحقيق مدرسة دامجة ومنصفة تضمن حق التعلم للجميع.

اختتام فعاليات الدورة الثانية للمهرجان الجهوي للمسرح الثنائي بالحاجب
المسرح المدرسي في خدمة القيم والمواطنة

في إطار تنزيل مقتضيات القانون الإطار 17-51، وانسجاما مع توجهات خارطة الطريق 2022-2026، خاصة المشروع الرابع المتعلق بتنمية الأنشطة الموازية، احتضنت مؤسسة التفتح للتربية والتكوين بالحاجب، يوم الأربعاء 11 مارس 2026، فعاليات اختتام الدورة الثانية للمهرجان الجهوي للمسرح الثنائي (الديودراما) لجهة فاس مكناس، تحت شعار: "المسرح المدرسي مشتل القيم والحس المواطن".

وقد جرى تنظيم هذا الحدث التربوي والفني من طرف الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس، بتنسيق وتعاون مع المديرية الإقليمية بالحاجب، وبتأطير من مختلف الفاعلين التربويين، في سياق تفعيل الإطار المرجعي للتشبيك الموضوعاتي في المجالات الثقافية والإبداعية والفنية بين الأكاديميات الجهوية.

وعرف حفل الاختتام حضور السيد المدير الإقليمي بالحاجب إلى جانب السيد رئيس المركز الجهوي للتوثيق والتنشيط والإنتاج التربوي، حيث أشرفا على تتويج الفائزين وتكريم المشاركين، في أجواء تربوية متميزة تعكس أهمية المسرح المدرسي في صقل شخصية المتعلمين وتعزيز قيم الإبداع والانفتاح.

وشهد المهرجان تنافس ثماني فرق مسرحية مثلت مختلف المديريات الإقليمية التابعة للجهة، حيث قدمت عروضا إبداعية متميزة عكست انخراط التلميذات والتلاميذ في التعبير الفني الهادف. وقد توجت هذه المنافسات بتأهل ثنائي متميز من مؤسسة مسار الأطلس 2 التابعة لمديرية إفران، ويتعلق الأمر بالتلميذ ياسين بن الشيخ والتلميذة مروى حيحي، عن مسرحية "بارة وسط البلد"، لتمثيل الأكاديمية في المهرجان الوطني للمسرح الثنائي الذي ستنظمه الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون الساقية الحمراء بمدينة العيون أيام 25 و26 و27 مارس 2026، والذي اختيرت له تيمة: "ترسيخ القيم الوطنية والتاريخية لحدث المسيرة الخضراء في وعي الناشئة"، في إحالة على المسيرة الخضراء باعتبارها محطة بارزة في تاريخ المملكة.

كما أسفرت نتائج هذه الدورة عن تتويج عدد من المؤسسات التعليمية والتلميذات والتلاميذ بجوائز مستحقة، حيث نالت الثانوية الإعدادية الأطلس بالحاجب جائزة أحسن سينوغرافيا، فيما عادت جائزة أحسن نص مسرحي لمسرحية "النداء" عن الثانوية الإعدادية عين الله بمديرية مولاي يعقوب. أما جائزة أحسن إخراج، فقد كانت من نصيب مسرحية "مسيرة أزيزا" لمجموعة مدارس تاغزوت بمديرية صفرو.

وفي فئة التشخيص، فاز التلميذ آدم السلماني من ثانوية مولاي إدريس التأهيلية بمديرية فاس بجائزة أحسن أداء ذكور، فيما عادت جائزة أحسن دور إناث للتلميذة فاطمة بلغازي من مجموعة مدارس عين فندل بمديرية تازة.

ويؤكد نجاح هذه التظاهرة التربوية والفنية الدور الحيوي الذي تضطلع به الأنشطة الموازية في الارتقاء بجودة التعلمات، وتعزيز القيم الإنسانية والوطنية لدى المتعلمين، بما ينسجم مع الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين، ويجعل من المدرسة فضاء للإبداع والتفتح وبناء الشخصية المتوازنة.

اجتماع لجنة القيادة الجهوية لمؤسسات الريادة
بجهة سوس ماسة: دينامية متواصلة لتعزيز جودة التعلمات

في إطار تتبع تنزيل مشاريع الإصلاح التربوي والارتقاء بجودة التعلمات، احتضنت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة، يوم الإثنين 09 مارس 2026، اجتماع لجنة القيادة الجهوية الخاصة بمؤسسات الريادة، برئاسة السيد إدريس واحي، مدير الأكاديمية.

ويأتي هذا اللقاء في سياق الجهود المتواصلة لتفعيل برامج الإصلاح التربوي، حيث شكل مناسبة لتقييم مستوى تقدم تنزيل مشاريع مؤسسات الريادة، والوقوف على مدى إسهامها في تحسين الأداء التربوي داخل المؤسسات التعليمية، فضلاً عن رصد الإكراهات الميدانية التي قد تعترض تحقيق الأهداف المنشودة.

وفي كلمته الافتتاحية، رحب مدير الأكاديمية بالحاضرات والحاضرين، معبراً عن تقديره لمستوى الانخراط المسؤول لكافة المتدخلين في مواكبة وتنفيذ مشاريع مؤسسات الريادة. كما نوه بالمجهودات التي يبذلها مختلف الفاعلين التربويين على الصعيد الجهوي والإقليمي والمحلي، مؤكداً أهمية العمل التشاركي وروح الفريق في إنجاح هذا الورش الإصلاحي.

وشكل الاجتماع محطة مهمة لطرح مجموعة من الحلول العملية للإشكالات المطروحة ميدانياً، إلى جانب تحليل وضعية التحكم في التعلمات الأساسية، مع تسجيل بعض الفوارق بين المديريات الإقليمية. وفي هذا الإطار، دعا مدير الأكاديمية إلى تكثيف عمل فرق القيادة على مختلف المستويات، وتحفيزها لتحقيق الأهداف المسطرة، مع الحرص على ترتيب الأولويات بما يضمن نجاعة التدخلات وربح الزمن التربوي، مؤكداً على ضرورة قياس الأثر الفعلي لمشروع المؤسسة وعلاقته بتعزيز اكتساب التعلمات الأساسية لدى التلميذات والتلاميذ.

من جانبه، أبرز السيد احسان أجور، مدير مديرية التمدرس الاستدراكي ومدارس التربية الدامجة، أهمية العمل الميداني واعتماد مقاربات التدبير العلمي في تنزيل مشاريع مؤسسات الريادة، لما لذلك من دور في استجلاء الأثر الحقيقي لهذه المشاريع، والوقوف على التحولات النوعية التي تعرفها المؤسسات التعليمية المنخرطة في هذا المسار الإصلاحي.

وقد عرف هذا الاجتماع حضور عدد من المسؤولين المركزيين والجهويين، من بينهم ممثل الوحدة المركزية للإصلاح، وعضو الفريق المركزي لإعداديات الريادة، إلى جانب مدير المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، والمديرين الإقليميين، ورؤساء الأقسام بالأكاديمية، وممثلي هيئة التفتيش، ومنسقي برامج مؤسسات الريادة.

واختُتمت أشغال هذا اللقاء بتشخيص عدد من التحديات التي ما تزال تواجه التنزيل الأمثل لبعض البرامج، حيث تم تقديم جملة من المقترحات والتوصيات العملية الكفيلة بتجاوزها، بما يعزز دينامية الإصلاح التربوي، ويكرس نموذج مؤسسات الريادة كرافعة أساسية لتحسين جودة التعلمات والارتقاء بالأداء التربوي على مستوى جهة سوس ماسة.

في حوار مع مصطفى مروان المتوج بجائزة أستاذ السنة

في إطار تسليط الضوء على المبادرات التربوية المبتكرة التي تسهم في تجديد الممارسة التعليمية وتعزيز ارتباط المدرسة بمحيطها الثقافي، نستضيف في هذا العدد من نشرة " جسور تربوية"، الأستاذ مصطفى مروان، الفائز بالجائزة الأولى ضمن فعاليات المنتدى الوطني للمدرس. في هذا الحوار سنتوقف مع ضيفنا عند تجربة برنامج التربية على التراث والنقل الشفهي (PÉPTO)، لنستجلي أهدافه ورهاناته التربوية وأثره الميداني، كما نتعرف على أبرز التحديات التي صاحبت تنزيل المشروع وآفاق تطويره.

أولا، الأستاذ مصطفى، أشكرك على قبول دعوتنا للمشاركة في هذا الحوار، كما أستغل هذه الفرصة لتهنئتكم بالتتويج المستحق بجائزة "خفقة قلب" لأستاذ السنة في دورتها السابعة. وكسؤال أول دعني أعود معك قليلا إلى البداية، كيف ولدت فكرة برنامج التربية على التراث والنقل الشفهي (PÉPTO)، وما هو السياق وكذلك الدوافع الخاصة التي جعلتكم تهتمون بهذا الموضوع وتختارونه؟

شكراً لكم على هذه ا لتهنئة ، و جا ئز ة "خفقة قلب" هي تكريم لكل المبادرات التي تؤمن بأن قلب المدرسة ينبض بهويتها. أما بخصوص برنامج التربية التراثية والنقل الشفوي (PÉPTO)، فقد ولد من رحم مسار مهني وعلمي متكامل؛ يجمع بين 14 عاماً من الممارسة الصفية، و10 سنوات من البحث العلمي في التراث، و5 سنوات من الخبرة في الصناعات الثقافية بدار التراث الشفاهي "تكمي ن واوال" في إطار بحثي لسلك الدكتوراه. لقد انطلقنا من تشخيص ميداني دقيق كشف عن "فجوة ثقافية" عميقة وتفاوت صارخ في ولوج الفضاءات الإبداعية، خاصة في المناطق القروية والأحياء الهشة؛ وهو واقع أكدته دراسات سابقة، كدراسة الوسيطة الثقافية "عيدة علوي" التي خلصت إلى أن 1% فقط من تلامذة الابتدائي والثانوي خارج مدينة الرباط سبق لهم زيارة فضاء ثقافي، وهو ما لمسناه فعلياً بدار التراث الشفاهي التي لم تسجل أي زيارة مدرسية سنة 2022. هذا التشخيص، تؤكده المعطيات الرسمية حيث أشارت خارطة الطريق 2022-2026 إلى أن 25% فقط من لمتعلمين يستفيدون من الأنشطة الموازية، جعلنا نطلق مسيرة التغيير لمعالجة العوائق الإجرائية

والنفسية والمسطرية، عبر شراكة استراتيجية مع المديرية الإقليمية لورزازات. هكذا بدأت رحلة الألف ميل باللبنة الأولى للمشروع عبر "برنامج الزيارات الانغماسية (PVI)"، ثم "برنامج دار النقل" الذي تطور ليصبح "برنامج إعادة الارتباط مع ثقافتنا المحلية (RANCL)". ولربط هذا الحلم بالمدرسة، استندنا إلى المرجعيات الوطنية المهيكلة للإصلاح، بدءاً من الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 والقانون الإطار 51.17، وصولاً إلى خارطة الطريق 2022-2026؛ حيث لم يعد الإصلاح مجرد نوايا أو تدابير معزولة، بل أضحى ثقافة أثر تستهدف جوهر العملية التعليمية. وبناء على دراسات علمية تؤكد الأثر الإيجابي لإدماج الفنون في تحسين الأداء الدراسي وتقليص الفوارق، وُلد "برنامج حديقة الألعاب التربوية التقليدية والشعبية (P2JTP)"، ثم "برنامج الأقسام المفتوحة (POC)" داخل أسوار مدرسة.كم الروحة التابعة لمؤسسة BMCE بنك للتربية والبيئة بمنطقة سكورة التي كنت أدرس بها، ليتم لاحقاً إدماج برنامج إعادة الارتباط بالثقافة المحلية ضمن الأنشطة الداخلية للمؤسسة، بعدما كان مقتصرا على الفضاءات الخارجية.

ما هي الرؤية التربوية التي ينطلق منها البرنامج، وما هي أهم الأهداف والغايات التي يسعى إلى تحقيقها؟

ينطلق البرنامج من رؤية تهدف إلى تقديم تربية تراثية وفنية ذات جودة تخدم التنمية الشاملة للمتعلم. وتتماشى هذه الرؤية تماماً مع خارطة طريق 2022-2026 عبر ثلاثة محاور: أنسنة الفضاء المدرسي لخلق بيئة تعلم آمنة ومحفزة تضمن رفاهية التلميذ، تجويد التعلمات من خلال دمج المهارات الأربع الأساسية (الاستماع، التحدث، القراءة، الكتابة) مع المهارات الناعمة (SOFT SKILLS) كالتعاطف والتفكير النقدي، العمل الجماعي، الابتكار والاستقلالية. ثم العمل على تقليص الهدر المدرسي بجعل المدرسة فضاءً جذاباً يستقطب فضول المتعلم.

إن القوة الكامنة للمشروع تكمن في كونه ليس مجرد أنشطة، بل هو جسر بيداغوجي حي، يربط بين المدرسة والمنزل ومحيطهما، وبين الأمس واليوم، وبين الأنا في تفاعله الإيجابي مع الآخر. هو دعوة للانتقال إلى مدرسة الحياة، حيث يصبح التراث رافعة لإعداد مواطن يعتز بجذوره ويمتلك مهارات المستقبل، محولاً الأنشطة الموازية إلى قلب ينبض داخل الحصص الدراسية وخارجها.

كما هو واضح، مشروعكم التربوي يرتكز على استثمار التراث المغربي وإدماجه في العملية التعليمية التعلمية، كيف تتصورون مساهمة هذا المشروع في بناء شخصية التلميذ وما هي حظوظه في تعزيز الشعور بالانتماء لدى المتعلمين لهوية وطنية أصيلة ومتعددة الروافد؟

يرتكز مشروعنا على جعل التراث مهدا لصقل شخصية التلميذ وتنمية ملكاته الإدراكية، حيث نؤمن بأن الاعتزاز بالذات هو المدخل الرئيس لكل نجاح دراسي. التلميذ في برنامج PÉPTO لا يستهلك المعلومة التراثية كمعطى جامد، بل يصبح فاعلاً حقيقيا في الاستمرارية الثقافية، وذلك عبر تمكينه من الانغماس في ثقافته ومعايشتها من خلال ورشات تفاعلية تجمع بين المعرفة والمتعة. إننا نتصور مساهمة هذا المشروع في بناء شخصية التلميذ من خلال تحويله إلى حارس لتراثه وسفير لهويته، فعندما يشارك المتعلم في توثيق الحكايات الشفهية، أو تجسيد الألعاب التقليدية، أو التأويل الفني للطقوس، فإنه يبني رابطا وجدانيا حيا مع جذوره التاريخية. هذا الرابط يتجاوز أسوار المدرسة ليعيد بناء "السردية الوطنية" في ذهن الناشئة، مما يعزز لديهم شعورا قويا بالفخر بالهوية المغربية الأصيلة والمتعددة الروافد. والقيمة المضافة هنا تكمن في "أنسنة التعلم"، حيث يفتح المشروع آفاق التواصل المباشر مع "الكنوز البشرية الحية" (حرفيين، حكاواتيين، فنانين تقليديين، خبراء الطقوس، إلخ.)، مما يجعل المتعلم يدرك أن هويته ليست مجرد كلام يقال أو نصوص في الكتب، بل هي كفاح ومعرفة وإبداع أجيال سابقة. هذا التفاعل يبني لدى التلميذ مناعة ثقافية، وهو ما يضمن حظوظا وافرة لترسيخ قيم المواطنة الفاعلة والاعتزاز بالانتماء للوطن ويعزز لديه قيم التعايش والانفتاح.

في برنامجكم استدماج لبعض الألعاب التقليدية والشعبية، في نظركم إلى أي مدى يمكن أن تنجح هذه التجربة، وما هي نقط القوة في تحويل هذه الألعاب إلى أدوات بيداغوجية يمكن أن تساهم في تطوير التعلمات لدى التلاميذ؟

برنامج حديقة الألعاب التربوية التقليدية (الحجلة، الكرات الزجاجية، الحبل..) والشعبية (سكرابل، إكس أو، كرة القدم..) يتجاوز مجرد الترفيه، فهو بمثابة هندسة بيداغوجية ذكية أعادت تعريف "زمن الاستراحة" داخل المدرسة. لقد نجحنا في تحويل هذا الحيز الزمني، الذي كان غالباً ما يطبعه التوتر أو العنف العفوي، إلى وقفة تربوية مهيكلة ومحفزة على التعلم. وتكمن نقاط القوة في هذه التجربة في مقاربتها المنهجية التي تشرك

التلميذ في جميع مراحلها، فالمتعلم يبدأ بجرد الألعاب من محيطه، ثم ينتقل إلى تصميمها وتصنيع عدتها باستخدام مواد معاد تدويرها (كالكارطون، وسدادات القناني..)، وهو ما ينمي لديه الوعي البيئي وروح الابتكار. بعد ذلك، يتم تنزيل هذه الألعاب عبر أركان منظمة تسهر على تسييرها لجان تلاميذية بشكل دوري، مما يعزز الاستقلالية، والقدرة على أخذ المبادرة، والتحمل التدريجي للمسؤولية. أما من الناحية التربوية الصرفة، فإن هذه الألعاب تعد أدوات بيداغوجية قوية لتنمية الجوانب العقلية والحس-حركية والاجتماعية والجسمية والانفعالية ضمن إطار من القواعد والقيم (ترسيخ ثقافة احترام القواعد، وتعلم آداب المنافسة الشريفة وتقبل الخسارة). والأهم من ذلك، هو أثرها العميق في تنمية الذكاء الجماعي، حيث لاحظنا تراجعاً ملموساً في السلوكات العنيفة والحوادث المدرسية بنسبة كبيرة، مقابل ارتفاع في منسوب التعاون والتعاطف بين التلاميذ.

في نظركم إلى أي حد يمكن أن يساهم هذا المشروع في تقليص الفوارق والفجوات الثقافية بين المتعلمين في مختلف الأوساط سواء كانت قروية أو حضرية؟

يعد برنامج PÉPTO رافعة حقيقية لدمقرطة الفعل الثقافي، حيث يضع العدالة الثقافية في صلب أهدافه عبر تقليص الفوارق في الولوج إلى الفضاءات الإبداعية بين مختلف الأوساط. إن رؤيتنا تتجاوز الأنشطة المعزولة لتطمح إلى مأسسة التراث داخل المنظومة التربوية عبر مسارين استراتيجيين: المسار الأول (الدمج العرضاني): دمج الثقافة والفن المغربي في جميع المواد الدراسية، بحيث تتحول الحضارة المغربية (نصوصا، صورا، ووضعيات) إلى دعامة أساسية لبناء الكفايات المنصوص عليها في المنهاج الوطني، مما يعطي للتعلمات معنى وجدانيا وواقعيا ينطلق من المحلي وصولا إلى العالمي. المسار الثاني (المسار المتخصص): خلق مادة دراسية مستقلة تعنى بـ "التربية على التراث والثقافة المغربية"، تدرس جنبا إلى جنب مع المواد الأخرى، لترسيخ الوعي بالهوية ككفاية حياتية أساسية.

أما بخصوص تفعيل مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص، فإن البرنامج يسعى لربط مدارس العالم القروي ومدارس الأحياء الشعبية بموارد ثقافية وفنية كانت فيما قبل غائبة. فمن الناحية الكيفية، تمنح "الزيارات الانغماسية" وورشات "إعادة الارتباط" تلاميذ العالم القروي نفس فرص التفتح التي يحظى بها أقرانهم في الحواضر الكبرى. ومن الناحية الكمية، فإن الأرقام تعكس نجاعة هذا التوجه، حيث استفاد من البرنامج إلى حدود اليوم أكثر من 1000 تلميذ(ة)، وشمل أكثر من 20 مؤسسة تعليمية، بتأطير من 70 أستاذا وأستاذة. وطموحنا المسطر في أفق 2026 هو الوصول إلى 2000 مستفيد، ثم على المدى المتوسط، السعي لعقد شراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة لتعميم هذا النموذج عبر علامة التميز المستقبلية "أوال" (AWAL) للمؤسسات الصديقة للتراث والثقافة المغربية، لضمان استدامة الأثر وتعميمه على الصعيد الوطني.

تقدمون من خلال "الأقسام المفتوحة"، نموذجا مختلفا للتعلم، ما هي القيمة المضافة التي تقدمها هذه التجربة للمتعلم مقارنة بما نعرفه من أنماط معتادة داخل الفصول؟

تكمن القيمة المضافة لبرنامج "الأقسام المفتوحة" في تقديم نموذج بيداغوجي مبتكر يتجاوز المفهوم التقليدي للفصل الدراسي كحيز مكاني مغلق، محولا إياه إلى فضاء تعلم مرن ومحفز يعيد الاعتبار للمتعلم وأنسنة الفضاء، حيث يتحول التلميذ من عنصر سلبي يستهلك كرسيا لم يشارك في اختياره، إلى شريك فاعل في تصميم بيئة تعلمه من خلال اختيار وتصميم وصناعة أماكن جلوسه بنفسه باستخدام مواد مسترجعة وصديقة للبيئة، وهو تمرين بيداغوجي عميق في جوهره يعزز الاستقلالية، وينمي الحس الإبداعي، ويرسخ قيم المسؤولية تجاه البيئة والمؤسسة، مما يسمح بكسر الرتابة والنمطية والتقليل بشكل ملموس من التوتر (STRESS) المرتبط بطرق التدريس الكلاسيكية وبالجلوس الطويل في المقاعد الخشبية، وهذا يفسح المجال لتعلم نشط وتلقائي يحترم الإيقاعات البيولوجية والنفسية للمتعلم، ويحفز فضوله الطبيعي في فضاءات مفتوحة تشجع على التواصل الأفقي والعمل الجماعي، محولة القسم إلى مختبر حقيقي للاكتشاف والممارسة وليس فقط مكانا لتلقي المعارف النظرية، مما يساهم في خلق جسر تربوي ووجداني حي يربط بين المدرسة والمنزل، حيث يشعر التلميذ براحة "البيت" ودفئه داخل "المؤسسة"، وهو ما يقوي الرابط الوجداني بالمدرسة ويحولها إلى فضاء جذاب يستقطب المتعلمين ويقلل من فرص الهدر المدرسي.

يقوم مشروعكم على الشراكات وعلى التعاون بين أطراف متعددة، ما هي انتظاراتكم من الفاعلين الجمعويين والمؤسساتيين في دعم هذا الورش التربوي وإنجاحه وتطويره؟

إن ما تحقق من نتائج ملموسة إلى حدود الساعة ليس وليد صدفة، بل هو ثمرة ملحمة تشاركية نموذجية انصهرت فيها إرادات فاعلين متعددين يؤمنون بأن النهوض بالمدرسة مسؤولية جماعية. هذه الملحمة يقودها، بذكاء إداري لافت، أطر المديرية الإقليمية لورزازات الذين نجحوا في كسر البيروقراطية عبر استجابة إدارية قياسية في أقل من 24 ساعة لمنح التراخيص وتسهيل المساطر. تتكامل هذه المجهودات ميدانياً مع إدارة دار التراث الشفاهي "تكمي ن واوال" بأيت بن حدو، ودار التراث الواحي بسكورة، اللتين فتحتا فضاءاتهما (0 دقيقة انتظار) ومنشطيها الثقافيين لتنزيل ورشات "الزيارات الانغماسية" و"إعادة الارتباط بالثقافة المحلية". ويشكل الدعم المحوري لجمعية "لغتنا المواطنة" (WE SPEAK CITIZEN) العمود الفقري لضمان جودة ومجانية هذه الخدمات وتنسيقها خارج الأسوار المدرسية، بالإضافة إلى الدور الريادي لمؤسسة BMCE بنك للتربية والبيئة التي احتضنت بجرأة بيداغوجية برامج "حديقة الألعاب التربوية" و"الأقسام المفتوحة" داخل مدرسة.كم "الروحة"، في انخراط تام لزميلاتي وزملائي من الأطر التربوية والإدارية، وبدعم وجداني وميداني من الساكنة المحلية وجمعيات الآباء.

أما بخصوص تطلعاتنا، فإننا ننتظر من الفاعلين المساهمة الفعالة في مأسسة هذه الأنشطة ودعم البنية التحتية الثقافية داخل المؤسسات التعليمية، عبر تجهيز فضاءات الأقسام المفتوحة وحدائق الألعاب كبنيات قارة مدمجة ضمن الهندسة المعمارية المدرسية. كما نطمح للاعتراف الرسمي بالكنوز البشرية ومأسسة دورهم كشركاء تعليميين حقيقيين، واعتبار خبراتهم رافدا أصيلا من روافد الاستمرارية الثقافية داخل المنهاج الدراسي. وفي سياق التحول الرقمي، نسعى للمساهمة في خلق منصات تكوين وإغنائها بموارد رقمية توثق هذا التراث، لتمكين المدرسين عبر ربوع الوطن من آليات تنزيل هذه الأنشطة بيسر وفعالية. إننا ننتظر من كافة الفاعلين المؤسساتيين والجمعويين الانخراط الجاد في تحويل برنامج PÉPTO من مشروع إقليمي ناجح إلى نموذج وطني رائد، يجسد التزامنا الجماعي تجاه أجيال المستقبل، ويعيد للمدرسة المغربية دورها التاريخي كمنارة للاعتزاز بالهوية والانفتاح الواعي على الحداثة.

مشروع بهذه الرؤية وهذه المنطلقات الميدانية أكيد لن يكون سهلا ولا خاليا من التحديات، أخبرنا بأبرز الصعوبات التي واجهتكم خلال تنزيل المشروع على أرض الواقع وكيف تعاملتم معها لتجاوزها؟

أعتقد أن الصعوبة الأكبر تمثلت في كسر الحاجز النفسي والتردد المرتبط ببدء مبادرة غير مألوفة، لكن وبمجرد أخذ زمام المبادرة وتفعيل التواصل الإيجابي، بدأت الأبواب تُفتح تباعاً. كفريق في "دار التراث الشفاهي"، اشتغلنا بقلب إنسان واحد وطرقنا جميع الأبواب الممكنة، حيث بدأنا بالتقرب من الأطر الإدارية والتربوية لفهم مبررات عزوفهم عن تنظيم الزيارات المدرسية، فكانت الأجوبة تحوم غالباً حول تعقيد المساطر الإدارية.

لمواجهة ذلك، توجهنا نحو المديرية الإقليمية وعقدنا لقاءات مكثفة لشرح خلفيات المشروع وقيمته المضافة، وبما أن غايتنا المشتركة هي خدمة الطفل وإغناء العرض التربوي، تمكنا من التغلب على العقبات عبر هندسة اتفاقية شراكة رصينة منحت المشروع بعداً مؤسساتيا آمنا. هذا الإطار القانوني شجع جميع الفاعلين على الانخراط، كل من موقعه، في احترام تام للقوانين الجاري بها العمل. وهكذا، نجحنا في تنزيل برامج المشروع الأربعة ليس فقط دون المساس بالزمن المدرسي، بل عبر استثمار الزمن الدراسي بعقلانية وإغنائه بأنشطة مصاحبة تدعم وتجود التعلمات الأساس.

من خلال معاينتكم وتتبعكم للفئة التي استفادت من هذا المشروع، ما هي أبرز التحولات التي، ربما، لاحظتموها على التلاميذ سواء على مستوى التعلم والمكتسبات أو على مستوى السلوك واستحضار القيم الإيجابية؟ وهل يمكن أن تشاركونا قصة أو موقفا يمكن أن يلخص لنا الأثر الذي يحدثه هذا المشروع على المستهدفين منه؟

تجلى الأثر الأبرز للبرنامج في تغيير التمثلات السلبية عن المدرسة كفضاء جامد، خاصة في ظل المنافسة الشرسة للشاشات الرقمية، حيث أصبحت المدرسة امتدادا لعالم الطفل عبر ساحة مفعمة بالحياة (ألعاب، أقسام مفتوحة، ورشات)، مما خلق بيئة آمنة حدت بشكل ملموس من السلوكات العنيفة. وقد رصدنا تحولا جذريا في الثقة بالنفس، والقدرة على التعبير الشفوي، وروح العمل الجماعي والتعاطف. والأهم من ذلك، هو بناء جسر تواصل إنساني جعل التلاميذ ينظرون لمهن آبائهم البسيطة وفنونهم التراثية بفخر واعتزاز، متحررين بذلك من النظرة التقزيمية لكل ما هو محلي.

أما الموقف الذي يلخص هذا الأثر، فهو جملة عفوية نطق بها تلميذ في المستوى السادس

ابتدائي حين قال بحسرة ممزوجة بالبهجة: "حتى بغينا نخرجوا من المدرسة عاد بدات كتزيان"، في إشارة إلى قرب مغادرته للمؤسسة نحو السلك الإعدادي. إنها جملة بسيطة في مبناها، لكنها عميقة في مساءلتنا جميعاً كمدبرين ومدرسين: ما الذي يمنعنا من جعل المدرسة "مزيانة" دوما من منظور الطفل، وتحويلها إلى فضاء لا يرغب المتعلم في مغادرته؟

تم تتويجكم بالجائزة الأولى ضمن فعاليات المنتدى الوطني للمدرس، ماذا يمثل لكم هذا التتويج على المستوى الشخصي والمهني؟

هذا التتويج هو اعتراف بليغ بمبادرة انطلقت من "الهامش" بسواعد "أبناء الطين" لتعانق الصبغة الوطنية، وهي دليل ساطع على أن الإرادة الجماعية الصادقة يمكن أن تؤسس لنموذج بيداغوجي فعال يربط بين التميز الدراسي والتفتح الثقافي والفني.

مهنيا، يمثل هذا الفوز حافزاً قويا لمواصلة المشوار، وطموحا مشروعا لتعميم هذا النموذج على الصعيد الوطني عبر علامة التميز المستقبلية "أوال" (AWAL) للمؤسسات الصديقة للتراث والثقافة المغربية. أما شخصيا، فهو ليس مجرد تشريف، بل هو تكليف ومسؤولية تقع على عاتقي لمواصلة البحث والابتكار، وفاء لشعارنا الأسمى جميعا: "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء".

سؤال أخير، ما هي الرسالة التي ترغبون في توجيهها للأساتذة ممن يرغبون في إطلاق مبادرات تربوية مبتكرة داخل مؤسساتهم التعليمية؟

رسالتي لزميلاتي وزملائي هي: لا تخشوا التجديد، ولا تبخسوا من قيمة مبادراتكم مهما بدت بسيطة، فكل مشروع عظيم بدأ بفكرة، وأبعد المسافات تبدأ بخطوة واثقة. ثقوا بقدراتكم، جربوا، طوروا، وأعيدوا المحاولة كلما دعت الضرورة. لا تنتظروا توفر الإمكانيات الضخمة لتبدأوا، فإعادة تدوير قطعة "كرتون" أو استحضار حكاية شعبية قد تخلق فضاء للتعلم أرحب من جدران القسم الأربعة، وقد تكون بداية لحلم كبير يغير حياة أطفالنا. الابتكار الحقيقي هو أن نفتح الآفاق أمام المتعلمين ليكونوا شركاء في بناء مغرب الغد، فكونوا أنتم التغيير الذي تودون رؤيته في مدرستنا.

مذكرات

- مذكرة رقم 26-018 بتاريخ 10 فبراير 2026 بشأن فتح باب الترشيح لنيل جائزة أميرة أستورياس برسم سنة 2026
- مذكرات بتاريخ 20 فبراير 2026 في شأن وضع أطر التدريس رهن إشارة مؤسسات
-مذكرة رقم 26-027 بتاريخ 05 مارس 2026 في شأن تنظيم المسابقة الدولية كنغر للرياضيات برسم سنة 2025-2026
-مذكرة رقم 26-032 بتاريخ 06 أبريل 2026 في شأن التعبير عن الرغبة في المشاركة في الحركة الانتقالية الخاصة بهيئة التفتيش والتأطير والمراقبة والتقييم لسنة 2026
-مذكرة رقم 26-034 بتاريخ 06 أبريل 2026 في شأن التعبير عن الرغبة في المشاركة في الحركة الانتقالية الخاصة بالأطر المزاولة لمهام التدبير المالي والمادي والمحاسباتي لسنة 2026
-مذكرة رقم 26-033 بتاريخ 06 أبريل 2026 في شأن التعبير عن الرغبة في المشاركة في الحركة الانتقالية الخاصة بالمستشارين في التوجيه التربوي والمستشارين في التخطيط التربوي لسنة 2026
-مذكرة رقم 26-035 بتاريخ 09 أبريل 2026 في شأن التعبير عن الرغبة في المشاركة في الحركة الانتقالية بين مؤسسات تكوين الأطر العليا - دورة 2026
-مذكرة رقم 26-037 بتاريخ 16 أبريل 2026 في شأن الحركة الانتقالية الوطنية الخاصة بمديرات ومديري مؤسسات التربية والتعليم العمومي لسنة 2026

بلاغات

-بلاغ بتاريخ 23 فبراير 2026 بخصوص فتح خدمة تدقيق المعطيات والمصادقة على الترشيح لاجتياز امتحانات البكالوريا برسم دورة 2026 بالنسبة للمترشحين الممدرسين.

إعلانات

إعلان بتاريخ 13فبراير 2026 يتعلق بفتح باب التسجيل للمشاركة في الدورة العاشرة من جائزة محمد بن راشد للغة العربية

- إعلان بتاريخ 17 فبراير 2026 يتعلق بشغل منصب رئيس(ة) مصلحة الشؤون الإدارية والمالية بالمديرية الإقليمية خريبكة

-إعلان بتاريخ 18 فبراير 2026 يتعلق بفتح باب الترشيح لشغل منصب مدير مركز تكوين مفتشي التعليم

- إعلان بتاريخ 18 فبراير 2026 فتح باب الترشيح لشغل مناصب المسؤولية الشاغرة بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة تافيلالت والمديرية الإقليمية لورزازات
- إعلان بتاريخ 19 فبراير 2026 بشأن فتح الترشحات لجائزة شنقيط 2026

- إعلان بتاريخ 19 فبراير 2026 بشأن فتح باب الترشيح لشغل منصب مدير(ة) المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة

- إعلان بتاريخ 19 فبراير 2026 بشأن فتح باب الترشيح لشغل منصب مدير(ة) المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة طنجة تطوان الحسيمة

- إعلان بتاريخ 20 فبراير 2026 بخصوص إجراء مباراة لتوظيف متصرفين من الدرجة الثالثة بقطاع الرياضة - دورة مارس 2026.

- إعلان بتاريخ 25 فبراير 2026 بخصوص فتح باب الترشيح لشغل منصب رئيس(ة) مصلحة بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش آسفي والمديريات الإقليمية التابعة لها.
-بلاغ بتاريخ 25 مارس 2026 حول انطلاق أشغال الدورة الثانية للمنتدى الوطني للمدرس
-بلاغ بتاريخ 31 مارس 2026 حول اللقاء الوطني لتقاسم وتدارس عدة الحكامة الخاصة بالتربية الدامجة

نخبر قراءنا الأعزاء بأن الأعداد الصادرة من نشرة "جسور تربوية"، متوفرة للاطلاع

والتحميل عبر بوابة

وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

www.men.gov.ma

جســـور تربوية

ترحب نشرة جسور تربوية بإسهاماتكم واقتراحاتكم، وتدعو كافة الفاعلين التربويين، والشركاء والمهتمين بالشأن التربوي إلى المساهمة بأفكارهم وتجاربهم الميدانية ومبادراتهم الخلاقة، من أجل إثراء مضامين هذه النشرة، بما يعزز روح التقاسم والتفاعل بين الجميع.

المقر المركزي للوزارة: شارع النصر، باب الرواح - الرباط

Tél: (+212) 5 37 68 72 50 - Fax: (+212) 5 37 77 18 74

www.men.gov.ma

menpsgov